جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المواطنة في الأنظمة السياسية العربية حالة الجزائر:

دراسة تطبيقية على طلبة قسم العلوم السياسية بسكرة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالب:
دراجي هشام

إشراف الأستاذة :
نايت سعيدي إلهام

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
إلهام نايت سعيدي	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

ما هو الوطن؟

ليس سؤال تجيب عنه وتمضي .....

إنه حياتك وقضيتك معا "

محمود درويش

شكر وعرفان

الحمد والشكر أولا لله سبحانه وتعالى الذي أعاننا ووفقنا في إنجاز هذا البحث.

ثم نشكره أن جعلنا من أبناء هذا الوطن الغالي....

وعملا بهدي النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم

لقوله الشريف:

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة

نايت سعيدي إلهام

التي أعانتني ولم تبخل علي بالنصح والإرشاد ، فكانت بذلك نعم الموجه والمشرف بارك الله فيها ، وزادها بسطة في العلم.

وكل الإحترام والتقدير والشكر موصول كذلك لجميع أساتذة العلوم السياسية

بجامعة محمد خيضر ببسكرة.

كما لايفوتني أن أنسى كل من أعانني ولو بكلمة تشجيع بسيطة.

إهداء

إلى روح والدي رحمة الله عليه.

إلى أعز ما أملك والدتي حفظها الله لي ورعاها.

إلى جدتي أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي الأعزاء: العربي وحنان ونصر الدين

إلى كل عائلتي الكبيرة.....

إلى كل أساتذتي ومعلمي الأفاضل عبر كل الأطوار الدراسية .....

إلى كل زملائي في الدراسة وأخص بالذكر

نضال وحكيم وكنزة وكوثر

إلى الآنسة المحترمة سارة قرفي ، شاكرا إياها على كل المجهودات التي بذلتها معي

وإلى كل زملائي وإخوتي في العمل ، وعلى رأسهم: سعود رفيعة

وعبد الغاني وإلهام وصبرينة ونادية ونورة

دراجي هشام

مقدمة

تعتبر المواطنة من أهم متطلبات الرقي والإزدهار والحضارة في مختلف المجتمعات، فهي التي تحمل في طياتها منظومة متكاملة من القيم السامية التي تعمل على بناء إرتباط أخلاقي وقانوني بين الفرد والدولة.

فالمواطنة في أوسع مدلولاتها، إنما تعني تمتع الفرد بحقوقه كاملة في شكل متساوي مع بقية الأفراد، وأدائه واجباته داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، في حدود التنظيم القانوني الذي يخضع له، وفي ذلك إشارات واضحة إلى الإنتماء للدولة.

ويعتبر واقع المجتمعات العربية، تعبيرا صريحا عن حالة عدم التوازن بين الحق والواجب من جهة، وبين الشعور القاصر بالإنتماء من جهة أخرى، هذه الحالة التي تنبع من خصوصية هذه المجتمعات التي تتسم بالتعدد العرقي والإثني، وحتى اللغوي في بعض المناطق، وهو ما يحدث في أغلب الأحيان موجة من الصراع داخل هذه المجتمعات، ما يستدعي ضرورة وجود سلطة قوية تنظم طبيعة هذه المجتمعات وتهذب السلوك الإنساني داخلها، إنطلاقا من ضمان المساواة بين الأفراد أمام القانون والتعامل معهم على أساس معيار واحد، وهو المواطنة، فهذه الأخيرة تملك قدرة فائقة على رفع الخلافات، وجبر الإختلافات بين مكونات المجتمع المختلفة، ناهيك عن ضمان التوازن بين الحرية والمسؤولية، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على إستقرار النظام السياسي وإستمراريته.

<u>أهمية الموضوع:</u>

خضعت المواطنة عبر التاريخ إلى جملة من التغييرات التي رافقت التطور الحضاري للحياة البشرية، فقد إكتسب الفرد بصفته الإنسانية العديد من الحقوق عبر مسيرة طويلة من النضالات والتحديات الكبيرة، حتى وصل به الحال إلى ما هو عليه اليوم، من حقوق يتمتع بها، وواجبات مطالب بتأديتها، وإنتماء يحدد هويته بين المجتمعات المختلفة، فأهمية الموضوع تنطلق بالأساس من أهمية المواطنة في حد ذاتها، على إعتبار ما تمثله كقيم وأسس للشعوب في المنطقة العربية تمكنهم من تحسين ظروفهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أسباب إختيار الموضوع:

تتعدد الأسباب التي تقف وراء إختيار الباحث لموضوع بحثه، فتتداخل بتعددها بين ما هو ذاتي يخص الباحث وما هو موضوعي.

1. **الأسباب الذاتية:**

إجتمعت العديد من الأسباب الذاتية وراء إختيار موضوع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، تكمن أولها في إهتمام الباحث خلال مسيرته الدراسية في البحث عن مفاهيم ترفع من قيمة الأفراد داخل المجتمع، وتحقق الإنسجام والوحدة بين أطيافه المختلفة، خاصة في ظل التنوع العرقي والطائفي واللغوي الذي تعرفه مجتمعاتنا العربية، والمواطنة كمفهوم تحقق كل هذه الآمال والأحلام.

2. **الأسباب الموضوعية:**

وتعود الأسباب الموضوعية لإختيار الموضوع إلى:

- قلة البحوث والدراسات التي إهتمت بموضوع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، خاصة في ميدان العلوم السياسية.
- أهمية المواطنة في تحسين مستوى الأفراد داخل المجتمعات.
- ضمان المواطنة لإستقرار المجتمعات والأنظمة السياسية على حد سواء.
- محاولة معرفة واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، وحالتها في الجزائر، وبالضبط طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف العلمية والعملية، تتمثل في:

1. **الأهداف العلمية:**

- محاولة إزالة الغموض عن مفهوم المواطنة.
- محاولة التعرف على أهم مميزات الأنظمة السياسية العربية.
- محاولة معرفة واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية المختلفة.
- معرفة مدى تأثير المواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

2. الأهداف العملية:

- تشخيص واقع المواطنة في النظام السياسي الجزائري، ومحاولة التعرف على أهم إشكالياتها، من أجل المساهمة في إيجاد حلول تساعد على تحسينها.

أدبيات الدراسة:

إن موضوع المواطنة من بين المواضيع التي تكثر فيها الدراسات النظرية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول الديمقراطية، لكن بمجرد ربطها بالأنظمة السياسية العربية، نجد صعوبة في إيجاد دراسات علمية وأكاديمية تجمع هذه المتغيرات مع بعضها، لذلك حاولنا التأسيس لموضوعنا من خلال ثلاثة دراسات تحصلنا عليها، وهي:

كتاب لمنير مباركية، تحت عنوان " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر"، 2013، حيث ركز الكاتب من خلاله على تحليل واقع المواطنة في الدول الديمقراطية، مع التركيز على حالة المواطنة في فرنسا ومقارنتها مع حالها في الجزائر، وقد إستعمل الكاتب المنهج المقارن في دراسته، من خلال إبراز المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية المختلفة للمواطنة في الحالتين، وهو ما جعله يصل إلى تحديد الإختلاف الكبير بين واقع المواطنة وممارستها العملية من دولة إلى أخرى، حسب درجة ديمقراطية النظام السياسي، ودرجة الوعي السياسي للأفراد والجماعات داخله.

كتاب لبشير نافع، وآخرون، تحت عنوان " المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية "، 2001، حيث ركز الباحثون على الأطر النظرية لمفهوم المواطنة في البلدان العربية، من خلال التطرق إلى تطورها التاريخي وأسسها ومرتكزاتها، بالإضافة إلى دراسة حول المواطنة المتساوية، وحالة النساء في المجتمعات العربية، حيث وصل الباحثون إلى صعوبة تحديد تعريف جامع مانع للمواطنة على إعتبارها مفهوما حركيا متطور، بالإضافة إلى تأثير السيرورة التاريخية للمفهوم في واقعه الحالي.

كتاب ليحيى الرفاعي، وآخرون، تحت عنوان " المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤي جديدة لعالم متغير"، 2003، حيث ركز الباحثون على المواطنة في مصر من خلال التطرق إلى أهم خصوصياتها، بالإضافة إلى أهم جدلياتها بين السياسة والإجتماع والقانون، كما ركزوا أيضا على علاقتها بمختلف المفاهيم الأخرى على غرار الهوية، وقد وصل هؤلاء الباحثون إلى أهمية المشاركة السياسية في بلورة مفهوم المواطنة، ودور المجتمع المدني في بناء ثقافة المواطنة لدى أفراد المجتمع.

إشكالية الدراسة:

إذا كنا بصدد الحديث عن واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، فإن الموضوع يثير العديد من النقاشات، لا سيما من حيث التطرق إلى خصوصية المفهوم وتأثيره الكبير على هذه الأنظمة السياسية بصفة عامة، وعلى النظام السياسي الجزائري بصفة خاصة، ومن هذه المنطلقات حاولنا صياغة الإشكالية التالية:

- ما حدود تأثير المواطنة في الأنظمة السياسية العربية على ضوء حالة الجزائر؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية، يمكن إجمالها في الآتي:

- ماذا نقصد بمفهوم المواطنة؟
- ما هي أهم مميزات الأنظمة السياسية العربية؟
- ما هو واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية؟
- كيف هي حالة المواطنة في الجزائر؟

الفرضيات:

لمحاولة الإجابة على إشكالية الدراسة سنحاول طرح الفرضيات التالية:

- ترقية النظام السياسي لقيم المواطنة داخل المجتمع، يؤدي إلى ضمان الاستقرار داخل الدولة.
- ضعف أداء وفعالية النظام السياسي، يسمح بظهور الولاءات الضيقة.

الإطار المنهجي للدراسة:

يعتبر المنهج بمثابة الطريق الذي يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة [1]. ومن خلال هذا التعريف، تفرض علينا هذه الدراسة التي تنقسم إلى جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، الإعتماد على:

---

[1] عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي. ط3، الكويت: وكالة المطبوعات،1988، ص05.

✓ **منهج دراسة الحالة:**

يعرف منهج دراسة الحالة على أنه: " المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواءً كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المشابهة لها " [1]. والإعتماد على هذا المنهج يهدف بالأساس إلى محاولة التعرف على واقع المواطنة في الجزائر بمختلف إشكالياتها وتأثيرات كل ذلك على النظام السياسي.

بالإضافة إلى إعتمادنا على جملة من الأدوات المنهجية المساعدة، لاسيما في جانب الدراسة التطبيقي، والتي تمثلت في:

- **أداة الإستمارة:** وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المحكمة للوصول عبرها إلى حقائق علمية تهدف إليها الدراسة، وقد تم توجيهها إلى طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة في الجزائر.
- **أداة الإحصاء:** وهي عبارة عن مجموعة من القواعد الرياضية والإحصائية والتي تهدف إلى تحليل البيانات والمعطيات وتفسيرها بطرق علمية.

حدود الدراسة:

تعتمد البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية على ثلاثة أبعاد رئيسية، (زمانية ومكانية وموضوعية)، ويرى بول باسكون في هذا السياق أن مصلحة البحث تستدعي من الباحث تحديد واحد من هذه الأبعاد على الأقل، أو لإثنين منهم في الغالب [2]. لذلك سنحاول دراسة هذا الموضوع في إطار الحدود التالية:

- **الحدود المكانية:** ينصب تركيز الدراسة على الأنظمة السياسية العربية، مع إعطاء أهمية بالغة للمبحوثين المتواجدين في الجزائر.

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات. الجزائر: دار هومة، 1997، ص87.

[2] بول باسكون، إرشادات علمية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية. (تر: أحمد عريف)، الرباط: [د. م. ن]،1981، ص11.

- **الحدود الزمانية:** ترتكز الدراسة الميدانية على الفترة الزمنية بين نهاية سنة 2015 وبداية سنة 2016، غير أن الضرورة التاريخية تستدعي من الباحث العودة إلى فترات زمنية سابقة خلال المعالجة النظرية للموضوع.

التصميم الهيكلي للدراسة:

إنطلاقا من محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، حاولنا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية هي:

تناول الفصل الأول الإطار العام لمحددات الدراسة، حيث عالج مفهوم المواطنة، من خلال التركيز على تطورها التاريخي، وأهم قيمها ومرتكزاتها، بالإضافة تحديد ماهية الأنظمة السياسية، وأهم مميزاتها في الدول العربية على غرار تصنيفاتها المختلفة، وخصائصها المتعددة.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة أهم إنعكاسات المواطنة على الأنظمة السياسية العربية من خلال التركيز على أهميتها في هذه الأنظمة السياسية من جهة، وخصوصيتها الفكرية من جهة أخرى، بالإضافة إلى معرفة واقعها القانوني في الدساتير العربية المختلفة، وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع.

في حين يمثل الفصل الثالث الدراسة الميدانية الشاملة على طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة، وتهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تشخيص واقع المواطنة في الجزائر عبر تحديد مختلف إشكالياتها، ثم محاولة إيجاد حلول ناجعة لها، بهدف تعميمها والإستفادة منها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي العام لمحددات الدراسة

قبل بداية الحديث عن واقع المواطنة ومختلف تأثيراتها في الأنظمة السياسية العربية، يجب أولا الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية والنظرية لهذا الموضوع، من خلال إزالة الغموض والضبابية عن مفهومي المواطنة والنظام السياسي، مع تحديد أهم خصائص ومميزات الأنظمة السياسية العربية وهو ما سنحاول العمل عليه عبر هذا الفصل الموسوم بالإطار المفاهيمي العام لمحددات الدراسة.

وعليـه، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم المواطنة.

المبحث الثاني: ماهية الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم المواطنة

يعد مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم استعمالا وغموضا في علم السياسة، وذلك نظرا لتداخله مع مجموعة من العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، فهو يتضمن ويحدد طبيعة العلاقة بين الفرد المواطن والدولة، فالمواطنة فكرة إجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمعات الإنسانية، فهي تدفع الدولة لتحقيق المساواة والعدل والإنصاف والشفافية وتحقيق الديمقراطية.

المطلب الأول: تعريف المواطنة.

إن مسألة الضبط المفاهيمي للمواطنة تقتضي منا التقصي اللغوي لمعنى المفهوم من جهة، والبحث في مدلوله الإصطلاحي من جهة أخرى.

أ. المعنى اللغوي لمفهوم المواطنة:

يرجع أصل كلمة المواطنة إلى الكلمة اللاتينية القديمة Polis التي تعني المدينة [1]. ويعود مدلولها إلى الحضارة اليونانية القديمة، وتستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الإنجليزية Citizenship وهي كلمة مشتقة من كلمة City والتي تعني المدينة [2]. وما يقابلها في اللغة الفرنسية من كلمة Citoyenneté المشتقة من كلمة Cité والتي تعني المدينة [3].

أما في اللغة العربية فلا يوجد أي أثر لكلمة المواطنة في المعاجم القديمة المتداولة كلسان العرب، والقاموس المحيط، والصحاح، وتاج العروس، كل هذا الغياب مرده إلى حداثة المفهوم في اللغة العربية فالمصطلح دخل بعد الترجمة من اللغات الأخرى.

في حين يذهب معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة إلى أن لفظة المواطنة في اللغة العربية مشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطّن) كما هو شائع، إذ أن واطن تعني وافق، فنقول واطنت فلانا أي بمعنى وافقت مراده، وهو ما سار عليه الكثير من أهل اللغة في بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر، وذلك من خلال ربط الموافقة بالمسايرة والمعايشة، فنجد لفظ واطن فلان فلانا، بمعنى عاش معه في وطن واحد.[4]

---

(1) بان غانم أحمد الصائغ،" التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة "، مجلة دراسات إقليمية. مركز الدراسات الإقليمية، العدد: 5، ص 4.

(2) Oxford basic englich dictionary, united kingdom: oxford university press, 2012, p 68.

(3) Larousse dictionnaire de français, manchecourt: l 'imprimerie maury eurolivres, 2004, p 73.

(4) محمد العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة. ط2، بيروت: مكتبة بيروت، 1989، ص 725.

ب. المعنى الإصطلاحي لمفهوم المواطنة:

أدى تنوع التخصصات العلمية التي تهتم بدراسة المواطنة إلى إثراء هذا المفهوم خاصة ما تعلق بالقيم الحضارية الكبيرة التي أصبح المفهوم يحملها في طياته، وهو ما أدى إلى خلق صعوبات منهجية ومعرفية في سياق تحديد تعريف إصطلاحي يحظى بإتفاق عام.

كما لا يمكن الإعتماد على مبادئ عامة لتحديد معنى المواطنة بشكل دقيق، وذلك على إعتبارها مفهوما تاريخيا شاملا يختلف مضمونه مع إختلاف الزمان والمكان، فهو مفهوم نسبي يتأثر بدرجة الوعي السياسي للأفراد، ومستوى الرقي الحضاري للدولة.

إن مفهوم المواطنة هو أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر السياسي الغربي كنسق متكامل للأفكار والقيم، والمفهوم يجد جذوره في الحضارة اليونانية، فيعتبر بذلك التعريف الذي قدمه أرسطو للمواطن في كتابه المعنون (السياسة) أحد أهم المنطلقات الفكرية لتحديد معنى المواطنة في عصرنا الحديث، حيث عرف أرسطو المواطن: " بأنه الفرد المولود لأب مواطن، وأم مواطنة، وأحد هذين الشرطين لا يكفي، فقد ذهب بعضهم بالتحرج إلى أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك، ويتمتع بالحقوق والواجبات القضائية والسياسية " [1]. وقد ركز أرسطو في هذا التعريف على كيفية إكتساب الفرد للمواطنة خاصة وأن المجتمع اليوناني كان مقسم بين العبيد والأحرار، وعلى الحقوق والواجبات التي يتمتع بها هذا الفرد خاصة السياسية والقضائية.

أما دائرة المعارف البريطانية فتعرف المواطنة: " بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات " [2]. المواطنة هي نتاج لتطور العلاقة بين الفرد والدولة، فهي تقوم على الحرية الملزمة للخضوع لحماية القانون.

وورد في الموسوعة السياسية أن المواطنة: " هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه إنتماؤه إلى الوطن " [3]. هذا التعريف يبدو بسيط لكن يحمل في طياته علاقة مترابطة بين

---

[1] أرسطو طاليس، السياسة. (تر: أحمد لطفي السيد)، بيروت: منشورات الجمل، 2009، ص 192.

[2] بشير نافع، وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 30.

[3] عبد العزيز قريش، " مفهوم المواطنة وحقوق المواطن "، متحصل عليه من: http://www.oujdacity.net/international-article-12475-ar/international-article-12475-ar.html، يوم 2016/01/25، على الساعة 16:30.

جملة من الحقوق التي يتمتع بها الفرد والواجبات التي يؤديها في سياق إنتمائه إلى المكان الذي يعيش فيه.

كما يعرف قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية المواطنة قانونيا بأنها: " التمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية [*] اليوم، ونفهم من ذلك حق التصويت على الإستشارات السياسية، وأهلية الترشح للإنتخابات، وممارسة الحريات العامة التي تعطي معنى للمشاركة السياسية، ثم البلوغ إلى وظائف السلطة في جهاز الدولة " [1]. ما نستخلصه من هذا التعريف أن المواطنة تتطلب وجود المقومات الأساسية لإقامة المجتمع الديمقراطي الذي يتطلب وجود الأحزاب السياسية والإعتراف بالحريات العامة التي تسمح للأفراد بالمشاركة السياسية في ظل سيادة القانون.

في حين يرى الدكتور محمد عابد الجابري: " أن المواطنة ليست مجرد الإنتماء إلى وطن أو مجرد الإشتراك في السكنى في وطن، بل هي أعمق من ذلك بكثير لكونها (المواطنة) صفة لفاعل (المواطن) الذي يجب عليه لزوما أن لا يدين بالولاء للقبيلة، ولا للطائفة ، ولا حتى للأسرة ، ولا لحكم على رأسه فرد عادلا كان أم غير عادل ، ولا لدولة يكون بعض القائمين عليها يستمدون سلطتهم من مصدر غير مصدر إرادة الشعب المعبر عنها تعبيرا حرا " [2] . ما نلاحظه أن المواطنة هي تفاعل بين الحاكم والمحكومين، ولابد لهؤلاء المحكومين من المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في ممارسة القوة وفق ولائهم للوطن وحده دون سواه من الولاءات الضيقة الأخرى.

وقد ذهب الدكتور علي خليفة الكواري إلى أن " المواطنة هي بالأساس علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها، والقوانين التي تنظم العلاقة بينها من حيث الحقوق والواجبات " [3]. ويتضح لنا من خلال هذا التعريف مجموعة القواعد القانونية التي توضح العلاقة بين المواطن والدولة، هي أحد أهم متطلبات المواطنة

---

[*] يعرف الأستاذ فؤاد ديب أن الجنسية هي تلك الرابطة القانونية والسياسية القائمة بين الفرد والدولة بحيث يصبح بموجبها هذا الفرد أحد سكان هذه الدولة. أنظر، فؤاد ديب، القانون الدولي الخاص.ج1 الجنسية، دمشق: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2001، ص25.

[1] غي هرميه، بيار بيرنيوم، وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية. (تر: هيثم اللمع)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 380.

[2] محمد عابد الجابري، " المواطن والمواطنة... أمس واليوم "، متحصل عليه من:

http://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php?/archives/2253-...-!-..html، يوم 2016/01/25 على الساعة 18:00.

[3] منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 72.

بمفهومها الحضاري.

وهناك من يرى أن المواطنة تؤسس لمجموعة من الحقوق والواجبات، وهذا ما أشار إليه الدكتور سامح فوزي، والذي يرى أن " المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدودها و تنظيمها القانوني (الدولة بمفهومها الحديث)، لا يتم التمييز بين الأفراد داخل هذه الدولة على أساس عرقي أو ديني أو جنسي، أو على أساس اللون أو المركز الاجتماعي، وتحقق المساواة بواسطة القانون، ويفرض النظام، وتصبح علاقات البشر متوقعة، وتجري وفق تصور مسبق يقبل به الجميع " [1]. وقد ركز هذا التعريف على صلة العلاقة القانونية التي تربط بين الفرد والدولة، فهي قائمة على أساس المساواة في إطار سيادة القانون مما يحقق العدل.

في حين عُرفت المواطنة في قاموس علم الاجتماع بأنها: " مكانة أو علاقة إجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد و الدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة " [2] . لقد ركز هذا التعريف على العلاقة بين الفرد والدولة بإعتبارها علاقة مصلحية بالدرجة الأولى، مهملا بذلك أساس الإنتماء كشعور أكبر مما تقدمه المصلحة للفرد.

أما تعريف المواطنة في الإسلام فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تتبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن، وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة: " هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتتوج هذه الصلات جميعا الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى، وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم " [3]. ونصل من خلال هذا التعريف إلى أن المواطنة صفة لصيقة برعاية الدولة لأفرادها على إعتبار مواطنة غير المسلمين في دولة الإسلام.

---

[1] سامح فوزي، المواطنة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008، ص 7.

[2] عبد العزيز قريش، " مفهوم المواطنة وحقوق المواطن "، مرجع سابق.

[3] سامر مؤيد عبد اللطيف، " المواطنة واشكاليتها في ظل الدولة الإسلامية "، مجلة الفرات. العدد: 7، 2011، ص 72.

التعريف الإجرائي:

في البداية يجب الإشارة إلى صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم للمواطنة، وهذا راجع إلى العديد من الأسباب لعل أهمها نسبية المفهوم وتطوره المستمر والمصاحب لتطور المجتمعات الإنسانية، بالإضافة إلى تشابك هذا المفهوم وتقاطعه مع العديد من المفاهيم الأخرى كمفهوم الهوية والقومية والوطنية.

المواطنة هي علاقة مقدسة تحمل في طياتها قيما روحية وأخلاقية وقانونية سامية، تنطلق من تحقيق المساواة بين الأفراد، وحصولهم على حقوقهم كاملة غير منقوصة، وما يقابل ذلك من إلتزامهم بأداء واجباتهم، وفق ما ينص عليه القانون وما تقتضيه المصلحة العامة، وتنتهي هذه العلاقة مع بناء إحساس متين بالإنتماء وشعور قوي بالولاء للدولة وحدها دون غيرها من الكيانات التحتية والدونية.

ويتضمن مفهوم المواطنة أبعادا متعددة، تختلف تبعا للزاوية التي يتم تناوله منها، تتمثل هذه الأبعاد في النقاط التالية:

- ✓ البعد الفلسفي والقيمي: على إعتبار المواطنة إنتاجا فكريا ثقافيا ومجهود إنساني خالص، فهي تنطلق من مرجعية فلسفية وقيمية تمنح دلالاتها من مفاهيم الحرية والعدل والحق والهوية والمصير المشترك.
- ✓ البعد السياسي القانوني: حيث تحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية داخل المجتمع، أي التمتع بحقوق المواطنة الكاملة كالمشاركة، وتحمل المسؤوليات. [1]
- ✓ البعد الاجتماعي: ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الغير والعمل معهم [2]. فالمواطنة هي القيمة المعيارية في تحديد سلوكيات المواطنين وعلاقاتهم داخل المجتمع.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم المواطنة

مادام الإنسان اجتماعي بطبعه كما قال ابن خلدون[*]، فقد دفعته فطرته البشرية إلى البحث عن التكتل مع بني جنسه في تجمعات بشرية صغيرة، وذلك بغية إنشاء علاقات داخلية تبنى على أساس التعاون والتبادل،

---

[1] سهيل عروسي، من قضايا الفكر السياسي: المواطنية أنموذجا. دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2010، ص 250.

[2] عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية. القاهرة: دار السلام للترجمة والنشر والتوزيع، 2012، ص71.

[*] يقول إبن خلدون في مقدمته " إن الإنسان إجتماعي بطبعه "، وهذا يعني أن الانسان فطر على العيش مع الجماعة والتعامل مع الآخرين فهو لا يقدر على العيش وحيدا بمعزل عنهم، مهما توفرت له سبل الراحة والرفاهية، إذا فالإنسان بطبعه يعايش الجماعة ويواطنها.

ثم تطور هذا الشعور إلى مسؤولية صار الفرد يتحملها تجاه أقرانه، وحق يطالبهم به، وإحساس بالإنتماء لهم، وتلك كانت بمثابة بداية تشكل المواطنة التي ما فتئت أن تكتسب المزيد من القيم مع ما عرفته المجتمعات من تطور وإزدهار، حتى وصلت إلينا في شكلها الحديث وقيمها المعاصرة.

إن البحث في الجذور التاريخية للمواطنة يمثل إشكالية مركبة داخل المنظومة الفردية في حد ذاتها، فهناك وجهات نظر وتحليلات مختلفة حول تاريخ المواطنة، فهناك من يرجع أصولها إلى المجتمعات القديمة بينما يتجه فريق آخر إلى إعتبارها مفهوما حديثا.

سنحاول من خلال هذا العرض تقديم تفصيل دقيق لمختلف التطورات التاريخية التي صاحبت مفهوم المواطنة عبر العديد من المراحل الزمنية المتعاقبة، وفي محطات مختلفة.

أ. المواطنة في الحضارات القديمة.

إن دراسة الحكومات الزراعية في وادي الرافدين، وحضارات سومر وأشور، والهند والصين وفارس، وحضارات الفينيقيين والكنعانيين، يجرنا إلى الحديث عن واقع تلك الشعوب، وعلاقاتهم مع حكامهم وملوكهم، ونضالاتهم الكبيرة في سبيل الحصول على قدر من المساواة والعدل والحرية. [1]

فقانون حمورابي كان بمثابة الدستور الذي نظم العلاقة بين الحقوق والواجبات في حضارة وتاريخ واد الرافدين رغم بدائية هذا القانون وعدم قدرته على تحقيق العدالة الكاملة على المستوى النظري، هذا بالإضافة إلى ما وصلت إليه المساواة بين الجنسين في ممالك اليمن القديمة، والتي وصلت فيها المرأة إلى أرقى المناصب، فنصبت بلقيس ملكة كما ذكر لنا التاريخ. [2]

أما عند الإغريق فقد تميز مفهوم المواطنة في دولة المدينة عن مفهومها في باقي الحضارات والشعوب الأخرى، فقد بدأ الحديث عن المعنى الحقيقي لهذا المفهوم واقعيا في أسبرطة سنة 700 ق م، وذلك من خلال إعطاء هذه الصفة للنخبة الإسبرطية دون سواها من الفئات الأخرى داخل المجتمع، وهو الشيء الذي دفع الشباب للتدرب على أساليب القتال حتى يتسنى لهم الإلتحاق بصفوف النخبة وإكتساب صفة المواطنة. [3]

---

[1] بان غانم أحمد الصائغ، مرجع سابق. ص 13.

[2] منير مباركية، مرجع سابق. ص ص، 81، 82.

[3] دريس علي ، " أثر بناء الدولة على الإنتماء الديني و المواطنة في المنطقة العربية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر ". مذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة) 2013/2012، ص 52.

ثم تطور مفهوم المواطنة في أثينا بعد ذلك وإختلف معناها عن ما كان في إسبرطة، وذلك بعد توسيع مجال المواطنة لتشمل فواعل أخرى داخل المجتمع الأثيني من طبقة السادة فأصبحنا نرى تلك المشاركة الكبيرة للمواطنين في الحياة السياسية، مما حفز المواطن الأثيني على النظر لنفسه كفاعل أساسي في المجتمع، وما يمكن ملاحظته في سياق دراسة حضارة الإغريق هو تلك العلاقة الوطيدة بين المواطنة والديمقراطية، حيث أن المواطنة هي من رسمت إختيارات المواطن في أن يكون حاكما أو محكوما، وأنها نفسها من قدمت فكرة المساواة أمام القانون، والمشاركة السياسية الفعالة، غير أنها بقيت قاصرة بعد فشلها في تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وليس بين المواطنين فقط، فقد عرف الإغريق نمط الديمقراطية المباشرة، وهي تتطلب عدد قليلا من المواطنين، وبالتالي كانت تستبعد طبقات عديدة من المجتمع وتحرم من إكتساب صفة المواطنة كالنساء والأطفال والعبيد .[1]

وغير بعيد عن الإغريق، وتحديدا في الحضارة الرومانية، هذه الحضارة التي وصلت إلى مغارب الأرض ومشارقها، وتميزت بصفة الإمبراطورية التي لا تهزم جيوشها، إلا أن أكبر مشكلة عرفتها هذه الإمبراطورية هي مشكلة ترتيب حقوق وواجبات الأفراد، ولقد كان حق المشاركة في حكم الجمهورية في بادئ الأمر مقتصرا على النبلاء أو الطبقة الأرستقراطية فقط، لكن ونتيجة لكفاح طويل، حصل العامة على هذا الحق، غير أن الوضع لم يختلف عن أثينا كثيرا، حيث كان هذا الحق مقتصرا على الرجال فقط، وهو ما بقي عليه في جميع الديمقراطيات والجمهوريات حتى سقوط روما .[2]

لقد ناضل عامة الشعب في روما وانتفضوا ضد حكم النبلاء الذين كانوا يحتكرون صفة المواطنة، ما أكسبهم هذه الصفة بعد كفاح كبير، وبالتالي أصبحت هذه الصفة متاحة للجميع، فالمهم أن يكون الفرد رجلا حرا فقط حتى يكون مواطنا، ولعل أهم ما ميز المواطنة في الحضارة الرومانية هو مسألة الإزدواجية على إعتبار أن الإمبراطورية تمتد إلى مناطق أوسع من روما، وهو ما فتح المجال أمام جدال من نوع آخر يدور حول حق الرعايا والأفراد داخل الإمبراطورية وخارج روما المدينة في إكتساب حق المواطنة، وهو ما حدث بعد ذلك من خلال إنتقال صفة المواطنة إلى ما وراء روما في الأقاليم التي تخضع لحكم الإمبراطورية .[3]

---

(1) حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012، ص ص، 147 –152.

(2) قايد دياب، المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008، ص 24.

(3) ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية. (تر: أصف ناصر ، مكرم خليل)، بيروت : دار الساقي ، 2007 ، ص ص ، 53 – 59.

رغم ذلك التطور الكبير الذي طرأ على مفهوم المواطنة من حضارة الإغريق إلى حضارة الرومان، عبر إقرار حق العامة في إكتساب صفة المواطنة، إلا أنها بقيت غير كاملة بمفهومها الإنساني والحضاري في ظل إقصاء النساء والأطفال والعبيد وحرمانهم منها وما يترتب عنها من حقوق ومساواة أمام القانون.

ب. المواطنة في العصور الوسطى.

عرفت هذه الفترة من التاريخ الإنساني بأنها عصور الظلام في أوروبا والغرب، في حين شهدت في الشرق وتحديدا عند العرب والمسلمين أزهى أيام الحضارة حتى سميت عند المؤرخين بالعصر الذهبي، فقد وصل فيها المسلمون إلى القمة في شتى المجالات، وقد إنعكس هذا الوضع بشكل عام على مفهوم المواطنة.

فالحديث عن واقع المواطنة في عصور الظلام بأوروبا يقودنا للتأكيد على الدور الكبير الذي لعبته الكنيسة، فقد أحكمت خلال هذه الفترة سيطرتها على المجتمع وتحالفت مع الملوك، هذه الكنيسة التي كانت متناحرة مع الدولة في الحضارة الرومانية، وجدت المناخ الملائم للسيطرة بعد سقوط الإمبراطورية، وإستبدالها بتلك الإمارات والممالك التي ظهرت على الساحة، وبالتالي فقد وجد هؤلاء الملوك والأمراء في الكنيسة ذلك الشريك الذي سيوفر لهم السيطرة على الشعوب ويمكنهم من بسط نفوذهم وإحكام قبضتهم على العامة من الناس. [1]

فتحالف الكنيسة والحكام أنتج طبقة إقطاعية سيطرت على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل تام، جعل من المواطنة تعود إلى الصيغة الأقلية الأرستقراطية كما كانت عليه في العهد الأثيني القديم [2]. وبالتالي فالفرد داخل المجتمع أصبح مرهونا بوضعه المادي ودرجة قربه من الكنيسة حتى يكسب حقوقه، وأصبحت صفة المواطنة سلعة تباع في الكنيسة.

في نفس هذه الفترة الزمنية، ولكن بالجهة المقابلة من العالم عرف العرب والمسلمون أزهى أيامهم فقد مثلت هذه الحقبة التاريخية فترة الحضارة وما صاحبها من تطور وإزدهار ورقي في جميع المجالات.

فلقد عاشت البشرية قبل ظهور الإسلام في ظل مجتمعات وحضارات تشوبها نظم المواطنة الباغية، كما رأينا سابقا عند الإغريق والرومان، هذه المواطنة المستندة إلى النظرة العرقية الضيقة، والتباين الطبقي الصارخ

---

[1] ديريك هيتر، مرجع سابق. ص 81.

[2] منير مباركية، مرجع سابق. ص 85.

الذي يقسم الجماعات الإنسانية إلى طبقات متعددة، يتربع على قمتها الأحرار المتمتعون بكافة حقوق السيادة والسلطان، ويسحق العبيد تحتها دون رحمة أو شفقة [1].

ثم جاء الإسلام بعد ذلك وشجع على عتق الرقاب من العبيد، وإعتبارهم رعايا في دولة الإسلام كاملي الحقوق ومتساوين، فنجد بذلك عتق الرقاب كفارة يكفر بها المؤمن عن الكثير من الآثام والمعاصي التي يرتكبها كالقتل الخطأ مثلا، وفي ذلك تشجيع صريح في القضاء على الرق والعبودية [2].

وقد عرفت المسلمون الأوائل قيم ما يعرف اليوم بالمواطنة، فقد كانت البداية مع بزوغ فجر الإسلام، هذا الدين الذي شجع ونبيه الكريم (ﷺ) على إعتبار الناس جميعا من نفس واحدة [3]. وفي ذلك تعبير صريح عن المساواة بين بني البشر بغض النظر عن مستوياتهم ومكانتهم الاجتماعية، لقوله عز وجل: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً " [4].

وكانت الدولة التي وضع أسسها الرسول الكريم (ﷺ) لا تعترف بالطبقية، ولا تنزع صفة المواطنة بقيمها ومعانيها عن الفرد داخلها، مهما كان لونه أو جنسه أو عرقه، لقوله (ﷺ) في خطبة حجة الوداع: " لا فضل لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى " [5].

وبعد وفاة الرسول (ﷺ)، جاء الخلفاء الراشدون، وإنطلقت الفتحات الإسلامية في عهدهم، وتوسعت دولة المسلمين حتى بلغت ذروتها في عهدي الخلافة الأموية والعباسية، وأصبحت الدولة تضم العديد من الأمصار والأقطار، ومختلف الأجناس والألوان، لكن ذلك لم يمنع من تطبيق العدل والمساواة بين رعايا الدولة، وأصبحت قيم المواطنة لا ترتبط بالشهادة ودخول الإسلام فقط، فيمكن لأهل الذمة أن يكونوا مواطنين يهودا كانوا أم نصارى، ما إن إلتزموا بواجباتهم تجاه الدولة، وحقهم في ذلك مكفول [6].

---

[1] راغب السرجاني، " حرية النفس وعتق العبيد في الإسلام "، متحصل عليه من http://www.islamstory.com/ar/، يوم 2016/01/30، على الساعة 12.37.

[2] المرجع نفسه.

[3] منير مباركية، مرجع سابق. ص 85.

[4] سورة النساء، الآية 1.

[5] مسند الإمام أحمد، الحديث رقم (23536)، 411/5

[6] راشد الغنوشي، " الإسلام والمواطنة "، متحصل عليه من http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/7/3/، يوم 2016/01/30، على الساعة 17.30.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " وكذلك التفريق بين الأمة وإمتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله، مثل أن يقال للرجل أنت شكيلي أو قرفندي، فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان " [1].

ت. المواطنة في العصر الحديث

لقد عرفت أوروبا خلال القرن السادس عشر، حركة الإصلاح الديني، والتي جاءت معارضة على نحو جذري للكنيسة الكاثوليكية، وما مارسته من كبت وقهر خلال العصور الوسطى [2]. فقد كانت أحد أهم أسباب عصور الظلام التي دخلتها أوروبا خلال تلك الحقبة التاريخية كما رأينا سابقا، وهذا ما فتح الباب أمام عهد جديد تميز بقدر كبير من الحرية الدينية والفكرية.

وقد كان الفكر السياسي أحد أهم المجالات التي تأثرت بهذه النزعة الفكرية الجديدة، فقد أصبح الحديث منصبا تجاه كيفية ممارسة الديمقراطية، وفكرة السيادة وأصولها، والدولة وسلطاتها [3]. وسقطت سلطة الملوك المقدسة ودولة الله التي كانت ترعب بها الكنيسة الكاثوليكية الأفراد داخل المجتمع، شهدت أوروبا قيام المذهب البروتستانتي الجديد.

هذا الوضع الجديد، وهذه الحرية الفكرية لم تستمر طويل، فبعد أن عانت أوروبا من شبح سيطرة الكنيسة على الحكم، وجدت نفسها بعد سنوات قليلة من حركة الإصلاح الديني أمام واقع آخر تمثل في سيطرة الملوك والحكام على الكنيسة التي أصبحت في هذا الوضع الراهن ضعيفة وعاجزة، وهو ما مهد الطريق بعد ذلك أمام قيام تلك الثورات ضد الملكيات المطلقة والتي كانت الثورة الفرنسية نموذجها الناجح.

يرى " توكفيل " خلال حديثه عن الثورة الفرنسية أن الفلاحين الفرنسيين، عشية ثورتهم الخاصة كانوا يشيرون إلى جيرانهم أنهم مواطنون إخوة، وفي ذلك إشارة واضحة على إبطال تلك الألقاب والمراتب الاجتماعية التي كانت تستعمل قبل ذلك، وهكذا أصبح الجميع مواطنين ومواطنات [4].

وهو ما يقودنا إلى الحديث عن الدور الكبير الذي لعبته الثورة الفرنسية في إعادة صياغة مفهوم المواطنة على إعتبار التطورات الكثيرة التي أدخلتها هذه الثورة على المفهوم، والتي تتمثل في:

---

[1] ياسر حسن عبد التواب جابر، المواطنة في الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة. القاهرة: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، 2010، ص 187.

[2] قايد دياب، مرجع سابق. ص 39.

[3] حمدي مهران، مرجع سابق. ص 201.

[4] ديريك هيتر، مرجع سابق. ص 120.

- ✓ الثورة الفرنسية أدرجت مفهوم الحق، بعد أن كانت المواطنة قبل ذلك تقوم على أداء الواجب والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة والسياسية.
- ✓ التأسيس لحرية الفرد وإستقلاله من خلال إعلان حقوق الإنسان الذي أعقب الثورة الفرنسية، وهو ما جعل الجميع متساوين أمام القانون.
- ✓ وضح حد للتنوع الديني والتعصب للمذاهب التي ظهرت بعد حركة الإصلاح الديني، وإلتفاف الجميع حول مبدأ المواطنة، ودرء كل الإختلافات العقائدية [1].

هناك إجماع لدى الباحثين في شأن المواطنة على أن الثورة الفرنسية كانت بمثابة البوصلة التي أعادت مفهوم المواطنة إلى المسار الصحيح، فقد أنتجت لنا هذه الأخيرة سنة 1789 وثيقة حقوق الإنسان التي أصدرتها الجمعية التأسيسية الفرنسية، وكانت أول وثيقة إجتماعية وسياسية وثورية، والتي تم تدويلها بعد ذلك لتدخل مضامينها في ميثاق عصبة الأمم سنة 1920، وميثاق الأمم المتحدة سنة 1945، لتليها بعد ذلك وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948.[2]

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكبر مكسب للمواطنة في تاريخها ، فقد ركز هذا الإعلان على حق المواطنة لكل الأفراد، وتجلى ذلك صراحة في الفصل الثاني " المواطنة حق لكل شخص دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو البلاد، ودون تفرقة بين الرجال والنساء " [3] ، هذا بالإضافة إلى كل المواد الأخرى التي تدعوا صراحة إلى حماية الحقوق من أي إعتداء سواء من الدولة أو من قبل الجماعات الأخرى المنظمة، هذا ويعتبر هذا الترسيم القانوني قفزة نوعية في تطور فكرة المواطنة.

لقد شهدت نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة تطورات كبيرة في مجال المواطنة حتى سميت بالعقد الثاني للمواطنة، فقد تميزت هذه المرحلة بالمميزات التالية:

- ✓ المواطنة حق ثابت متعدد الأوجه والأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.
- ✓ إحترام التنوع والتعدد، وقبول الرأي الآخر.
- ✓ المشاركة في تشجيع السلام الدولي، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

---

[1] منير مباركية، مرجع سابق. ص ص، 86، 87.

[2] بان غانم أحمد الصائغ، مرجع سابق. ص 17.

[3] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متحصل عليه من: https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b001.html، يوم 2016/01/30، على الساعة 20.30.

✓ التعامل مع الإقتصاديات المتنوعة، والإيديولوجيات المختلفة [1].

وقد شكلت كل هذه المميزات بداية الحديث عن المواطنة من منظور جديد ومختلف عن ما سبق الحديث عنه من قبل، وأصبحنا أمام ما إصطلح على تسميته بالمواطنة العالمية [*].

عرف مفهوم المواطنة العديد من التطورات التي صاحبت التطور في المجتمعات البشرية، وفي السلوك الإنساني داخلها، فقد تطور المفهوم إلى أن وصل إلينا اليوم بإعتباره مكسبا لكل الأفراد والبشر فوق هذا الكون بعد أن كان في بداياته الأولى حكرا على أقليات داخل دول ومدن صغيرة.

المطلب الثالث: قيم ومرتكزات المواطنة.

تتميز المواطنة عن غيرها من المفاهيم الأخرى بجملة من القيم السامية، والتي تعتبر ركائز أساسية في سياق ضمان ممارسة هذا المفهوم على أرض الواقع، وغياب أحد هذه القيم يؤدي بصفة مباشرة لإختلال مواطنة الفرد داخل الدولة، ومن بين أهم هذه القيم نجد:

أ. الفردانية (Individualisme) :

تعتبر الفردانية من أهم مفاهيم الحداثة تداولا في ميادين الفكر والفلسفة، ويكمن سر هذا الاهتمام البالغ في أهميتها، فالفردانية هي قيمة سامية وركيزة أساسية تقوم عليها المواطنة بمفهومها المعاصر، فنجد في الفلسفة الليبرالية أن المواطن فرد قبل كل شيء، ومفهوم الحق في المواطنة مرتبط به إرتباطا وثيقا على إعتبار أنه يبدأ عنده وينتهي إليه. [2]

تتميز الفردانية بكونها ذلك التوجه الأخلاقي، وتلك الفلسفة السياسية والاجتماعية التي تركز على فكرة الإستقلالية، وإعتماد الفرد على نفسه في جميع إختياراته وقراراته، ويخلص أصحاب هذا الطرح إلى تحميل الدولة مسؤولية حماية هذه القيمة في الفرد. [3]

---

[1] منير مباركية، مرجع سابق. ص 88.

[*] المواطنة العالمية هي الشعور بالانتماء إلى مجتمع أوسع يتخطى الحدود الوطنية، شعور يبرز القاسم المشترك بين البشر ويتغذى من أوجه الترابط بين المستويين المحلي، وبالنسبة لليونسكو، فإن المواطنين العالميين هم الأشخاص الذين يسعون في طريقة تفكيرهم وسلوكهم إلى بناء عالم يتسم بالمزيد من العدل والسلام ومقومات البقاء. أنظر، موقع جمعية البحرين النسائية، http://bahrainws.org/، يوم2016/05/16، على الساعة 18.20.

[2] حمدي مهران، مرجع سابق. ص 73.

[3] عامر ناصر شطارة، " الفردانية في الفلسفة الحديثة كير كيجارد (أنموذجا) ". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 41، الجامعة الأردنية، 2014، ص 520.

ويمكن تعريف الفردانية على أنها: " الحالة التي يكون فيها الفرد كيانا مستقلا ومنفردا عن الجماعة التي ينتمي إليها، وقادرا على إتخاذ قراراته إستنادا إلى إمكانياته الخاصة وقدراته المستقلة عن أفراد الجماعة الآخرين الذين ينتمي إليهم " [1]. فالفردانية تعمل على التشجيع الصريح لإحترام الخصوصية والحريات، وهي بذلك قيمة أساسية في التعامل مع الفرد على أساس حريته.

لقد أصبحت الفردانية اليوم ركيزة أساسية من ركائز المواطنة، وقيمة ثابتة من قيمها، فتناول الفردانية في أي دراسة يقودنا إلى الحديث عن الديمقراطية والرأسمالية والليبرالية والتي هي من أعمدة المواطنة، ومسألة الحقوق والواجبات تقوم أساسا على فكر فردي، فالمواطن يتمتع بحقوقه كفرد مستقل، لا يمكن لأحد من أقرانه مشاطرته تلك الحقوق، ومن هنا تتضح علاقة المواطن بالدولة، فهذه الأخيرة تتعامل مع المواطن على إعتباره وحدة واحدة، تعطيه حقوقه، وتطالبه بأداء واجباته، فقانون العقوبات على سبيل المثال في كل الدول ينظر إلى المواطنين بوصفهم أفراد، فلا يعاقب شخص بدل شخص حتى لو أراد ذلك [2]، والمواطنة هي تركيز على قيمة الفرد ومصلحته قبل كل شيء، فهي تشير إلى طريقة عيش الفرد وتميزه عن باقي الأفراد.

ب. المساواة (Egalité)

تعد المساواة المطلب الأول لأي فرد في أي مجتمع، كما تعتبر أيضا المحور الأساسي للكثير من النظريات الفلسفية رغم الإختلاف الواضح بين الثقافات والإتجاهات الفكرية حول مفهومها، وما المقصود تحديدا منها، إلا أن كل ذلك لم يمنعها من أن تصبح اليوم تعبيرا صريحا عن الفضيلة، مثلها مثل العدالة والحب، فلا تجد أحد يعترض عليها [3].

فالمساواة قيمة أخلاقية سامية، وهذا ما عبر عنه مونتيسكيو في كتابه الشهير (روح الشرائع): " ما أدعوه فضيلة في الجمهورية هو حب الوطن، أي حب المساواة، وليس هذا فضيلة خلقية، ولا فضيلة مسيحية، مطلقا، بل فضيلة سياسية " [4]. ونرصد هنا درجة الربط العالية والصريحة بين المساواة وبين حب الوطن، فغياب المساواة داخل أي مجتمع، ينعكس على تفشي الظلم، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تراجع حب الوطن لدى

---

[1] علي أسعد وطفة، " الإغتراب والأنسنة في مفهوم الفردانية: المغامرة الفكرية لمفهوم الفردانية في الثقافة الغربية ". مجلة التعريب، العدد: 28، جويلية 2005، ص 3.

[2] حمدي مهران، مرجع سابق. ص ص 96، 97.

[3] حليلو نبيل،" دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة ". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد: 11، جوان 2013، ص 236.

[4] شارل مونتيسكيو، روح الشرائع. (تر: عادل زعيتر)، الجزء 1، القاهرة : كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012، ص 36.

الأفراد داخله. ويقول أيضا: " حب المساواة في الديمقراطية يقصر طموح المرء على رغبته الوحيدة، على سعادته الوحيدة، في تقديم أعظم الخدم إلى وطنه أكثر مما يقدمه أبناء الوطن الآخرون، والمرء حين ولادته يوقر دينا وطنه لا يقدر على إيفائه مطلقا " [1]. وهو ما يدفعنا للتأكيد على أهمية المساواة كقيمة سامية في الرفع من قيمة المواطنة لدى الأفراد.

المساواة كغيرها من المفاهيم لها دلالات مختلفة، فهي تحمل في طياتها العديد من الأبعاد والجوانب الأخلاقية والسياسية، فالمساواة من جانبها الأخلاقي فهي " النظر إلى الإنسان من حيث هو إنسان بوصفه مساويا لباقي البشر في الحق والكرامة " [2]. وهذه نظرة عامة وفطرية، فهي بذلك حالة بعيدة كل البعد عن الجوانب التنظيمية القانونية، والسياسية يتمتع بها كل الأفراد.

أما من الزاوية السياسية فهي " المبدأ الذي يعترف لجميع أفراد المجتمع بحق الإشتراك في الحكم، وبحق التعيين بالوظائف العامة، وفقا للشروط التي يحددها القانون، دون تمييز بين طبقاتهم وثرواتهم، بحيث يكونون أمام القانون سواء، لا يختلفون عن بعضهم البعض إلا بحسب كفايتهم وإستحقاقهم " [3]. وهذا ما يقودنا للحديث عن تلك الجهود والنضالات التي – رأيناها سابقا في تطور مفهوم المواطنة – من قبل الأفراد في سبيل الوصول بمفهوم المواطنة إلى ما وصل إليه اليوم من مساواة تامة بين كافة المواطنين.

وتعد قيمة المساواة بين الأفراد مرتكزا جوهريا للمواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة، فمن خلال تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين تذوب الفوارق، وتغلب مصلحة الوطن فوق كل المصالح الضيقة الأخرى، وهو ما يعني إزدهار المواطنة، كما أن قيمة المساواة كأصل عام يتفرع عنها مجالات عديدة نذكر منها:

- ✓ المساواة أمام القانون، وذلك يعني أن جميع المواطنين بصرف النظر عن إختلافاتهم العرقية والطائفية، وغيرها، متساوون أمام قوانين وشرائع الدولة.
- ✓ المساواة أمام المرافق العامة، وهو ما يعني أن كافة المواطنين متساوون أمام الخدمات التي تقدمها الدولة كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها، وأن لا تبني الدولة سياساتها العامة وفق أطر جهوية أو قبلية.

---

[1] شارل مونتيسكيو، مرجع سابق. ص 126.

[2] حمدي مهران، مرجع سابق. ص 99.

[3] المرجع نفسه. ص 100.

- ✓ المساواة أمام المنافع الاجتماعية، فكما للمواطن حقوقا محفوظة عليه واجبات يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين.
- ✓ المساواة في تولي الوظائف العامة، فكل مواطن يحق له تولي أي وظيفة، حسب كفاءته ومؤهلاته، وذلك بناء على معايير محددة ومحايدة.[1]

ج. الحرية (Liberté)

تحرص المجتمعات المتقدمة على توفير قدر من الحرية لأفرادها بما يسمح لهم بإشباع الحقوق والوفاء بالإلتزامات التي تتطلبها أدوار المواطنين، فهي بذلك قيمة سامية، وركيزة أساسية من مرتكزات المواطنة.

ومع مقارنة سريعة لموقع الحرية في الأدبيات الحديثة، يتضح لنا أن هذا المفهوم يحظى بمركز الصدارة في الفكر السياسي الحديث، فقد عرفها توماس هوبز بالقول: " الحرية هي غياب القيود الخارجية التي تحول بين الإنسان وفعل ما يمليه عليه عقله وحكمته " [2]. فقد ركز هوبز على ضرورة تحرير الفرد من كل القيود الخارجية التي تحول بينه وبين فعل ما يراه مناسبا.

وقد إختلف الفلاسفة والمفكرين في تحديد معنى دقيق للحرية، فنجد هوبز الذي سار على منواله جان جاك روسو وسايره مع إضافة مفهوم الإرادة المشتركة، والتي ركز من خلالها على إيجاد تطابق بين متطلبات الأفراد بحيث نصل إلى تكوين رغبات مشتركة لهم يمكن أن يعبروا داخلها عن حريتهم، في حين ذهب هيغل إلى أن الحرية الحقيقية للإنسان تتحقق من خلال إلتزامه بالواجب، وأن حرية الإنسان على الفعل تتوقف على تطابق القواعد التي تحكم فعله، والقواعد التي تحكم أفعال الآخرين من جهة، والإنسجام بين هذه القواعد وإرادة الإنسان الذاتية، وهذه المعادلة لا تتحقق سوى عبر إلتزام الجميع بمبادئ سلوكية مشتركة [3].

ويرى جان جاك روسو في سياق تأكيد أهمية قيمة الحرية في بناء المواطنة أنه: " لا يمكن أن توجد وطنية بلا حرية، ولا حرية دون فضيلة، ولا فضيلة دون مواطنين، أخلاق مواطنين وسوف يكون لديك كل شيء تريده، وبدون ذلك لن يكون لديك سوى عبيد خسيسين، من حكام الدولة، نازلا لكي تكون مواطنا ليس عمل

---

[1] عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص 80.

[2] لؤي صافي، الحرية والمواطنة والإسلام السياسي: التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري. [د.م.ن]: دار المجتمع المدني والدستور، 2012، ص 124.

[3] لؤي صافي، مرجع سابق. ص ص، 128-132.

يوم، ومن أجل إيجاد هؤلاء الرجال من الضروري تعليمهم منذ طفولتهم" [1]. وهذا ما يدفعنا للتأكيد على أهمية قيمة الحرية في الوصول إلى بناء المواطنة الفعالة، وتحقيق هذه القيمة السامية يحتاج إلى توافق تام حول ثوابت يحترمها الجميع، وتكون بمثابة حدود لا يمكن لأحد تجاوزها، وفي ذلك حماية للمجتمع وللمواطنة نفسها من خطر الفوضى.

تعتبر مسألة إطلاق الحرية للمواطنين في التفكير، والإنتماء السياسي والإيديولوجي، والتعبير عن الرأي، مدخلا مهما في سبيل بناء جيل فاعل من المواطنين، فالحرية قيمة ثابتة تعمل على تنمية المجتمع، وعملية معروفة النتائج، فلا مشاركة حقيقية للمواطنين، ولا ديمقراطية، ولا مواطنة، دون حرية مسبقة.

د. المشاركة (Participation)

تعتبر المشاركة ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية، وقيمة راسخة تمكننا من التمييز بين النظم السياسية الديمقراطية التي تقوم على أساس المواطنة، وبين النظم الإستبدادية التي تقوم على أساس الشمولية والتسلط.

وقد عرف السيد عبد الحليم الزيات المشاركة: " على أنها عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم ومشروع ومتواصل، يعبر عن إتجاه عقلاني رشيد ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية " [2]. والمشاركة هنا هي حلقة الوصل بين الحقوق والواجبات، فالمشاركة في إختيار الحكام حق للمواطن، وواجب تمليه عليه صفة المواطنة التي يتمتع بها.

ويرى كونواي: " أن المشاركة السياسية هي أنشطة المواطنين الذين يهدفون للتأثير على هيكل الحكومة، وإختيار السلطات الحكومية أو سياسة الحكومة، وقد تكون هذه الأنشطة مدعمة للسياسات والسلطات والهياكل الموجودة والمتاحة أو أنها تهدف إلى تغيير بعض أو كل السياسات أو السلطات أو الهياكل " [3]. وهو ما يعني قوة تأثير المواطنين في الحياة العامة، وفعالية المواطنة لديهم بما يسمح لهم في خلق النشاط داخل المجتمع.

---

[1] الطيب حاج عطية، التعددية الثقافية الحرية والمواطنة. الخرطوم: معهد أبحاث السلام، 2008، ص 41.

[2] لعجال أعجال محمد أمين، " إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 244.

[3] سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية. [د.م.ن]: كتب عربية للنشر، 2005، ص 28.

وتلعب المشاركة دورا بارزا في حياة المواطنين كقيمة ثابتة وركيزة أساسية، فإذا كانت المواطنة هي التمتع بالحقوق، وأداء الواجبات، فإن المشاركة هي الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والواجبات، فلا تكاد تخلوا حياة المواطنين اليوم في كل الدول الديمقراطية والتي تعرف إزدهارا كبيرا لتطبيقات المواطنة داخلها من مظاهر المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهي بذلك وسيلة لتحقيق مواطنة الفرد داخل دولته وفي كنف النظام السياسي الذي ينتمي إليه.

المبحث الثاني: ماهية الأنظمة السياسية العربية

عرفت نهاية القرن العشرين، العديد من التطورات في مجال دراسة النظم السياسية المقارنة، وجاءت هذه التطورات نتيجة لمجموعة من التحولات والتغيرات التي شهدها العالم، والتي إنعكست بشكل مباشر على الأنظمة السياسية العربية بمختلف أنواعها وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم الأنظمة السياسية.

قبل التطرق إلى مفهوم الأنظمة السياسية العربية، لابد من التطرق إلى مفهومي النظام والنظام السياسي من أجل الوصول إلى أهم الخصائص المشتركة للأنظمة السياسية العربية.

أ. **المعنى اللغوي لمصطلح النظام:**

نجد في مختار الصحاح في بيان النظام: " (ن ظ م) نظم اللؤلؤ، جمعه في السلك وبابه ضرب و(نظمه تنظيما) مثله، ومنه (نظم) الشعر و(نظمه) و(النظام) الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ و(نظم) من لؤلؤ وهو في الأصل مصدر، و(الإنتظام) الإتساق " [1].

أما في لسان العرب فنجد: " النظام هو ما نظمت فيه الشيء من خيط وغيره وكل شعبة منه، والجمع أنظمة وأناظيم " [2].

في حين نجد هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية (System) يدل على مجموعة من الأشياء أو الأجزاء التي تعمل معا، أو مجموعة من الأفكار أو الطرق لفعل شيء معين [3]. أما في اللغة الفرنسية

---

[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص 278.

[2] محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب. الجزء 16، الرياض: إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ص 56.

[3] Oxford basic englich dictionary, Op. Cit, p 393.

(Système) يدل على مجموعة مرتبة من المبادئ التي تشكيل عقيدة معينة أو هو شكل الحكومة ، أو يدل على التصنيف [1] .

ومن خلال هذه التعاريف السابقة، نستنتج أن النظام مصطلح يطلق على تجمع مجموعة من الأشياء وإتساقها في إطار معين ومحدد.

أما مصطلح السياسي فهو اسم لفعل السياسة، وكلمة السياسة عند العرب هي من السوس، بمعنى الرئاسة، فتقول العرب: ساس القوم سياسة، أي ترأسهم، والسياسة هي القيام على شيء بما يصلحه. [2]

ب. المعنى الإصطلاحي للنظام السياسي:

يعرف جان وليام لابيار في كتابه (تحليل المنتظمات السياسية) النظام السياسي le système politique على أنه: " كل مكون من عناصر مترابطة، أي متصلة بعضها ببعض بعلاقات، بنوع أنه إذا تعدلت إحدى هذه العلاقات، حصل تعديل في العلاقات الأخرى، ونتيجة لذلك يحدث تحول في الكل " [3]. وذلك ما يعني أهمية كل تلك الجزئيات، وأن أي تغيير في سيرها يؤدي بالضرورة إلى تغيير في الكل الجامع لهذه الجزئيات.

والنظام السياسي في هذا السياق لا يتكون فقط من المؤسسات التي تمثل نظام الحكم le régime politique، أي المؤسسات الرسمية للدولة فقط، فهو أوسع من ذلك بكثير، حيث أنه يشمل هذه المؤسسات الرسمية وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى غير الرسمية، بالإضافة إلى علاقتها بالعناصر الاجتماعية والاقتصادية. [4]

في حين ذهب ديفيد إستون إلى أن النظام السياسي هو" جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي، وأن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين، وأن تطور النظام السياسي يعد أكثر الأجزاء تأثيرا في حياة أي دولة " [5]. وهو ما يؤكد على علاقة التأثير والتأثر بين النظامين السياسي الفرعي والاجتماعي العام، ودور كل ذلك في حياة الدولة.

---

[1] Larousse dictionnaire de français, Op. Cit, p 412.

[2] قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 22.

[3] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة. ط 2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص 91.

[4] المرجع نفسه. ص 91.

[5] كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009، ص 18.

ويعرف جابريال ألموند النظام السياسي على أنه: " نظام للتفاعل في جميع المجتمعات المستقلة، ويقوم بوظائف التوحيد والتكيف في الداخل، ويمارس هذه الوظائف بإستخدام القسر المادي، أو بالتهديد بإستخدامه، سواء كان إستخدامه شرعي أو ناقص الشرعية، فالنظام السياسي هو القيّم الشرعي على أمن المجتمع، والصانع الحقيقي لما يحدث فيه من تغير ". [1] وقد ركز ألموند في تعريفه هذا على نظام الحكم ومؤسساته المختلفة، ودوره في تسيير النظام السياسي ككل بمختلف أنظمته الأخرى، ووظائفه المرجو تحقيقها.

ومفهوم النظام السياسي في هذا السياق يتضمن معنيين أساسيين:

- ✓ معنى قانوني يركز بشكل مباشر على المؤسسات الرسمية للدولة (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، وهذه النظرة تعتمدها المدرسة الدستورية .
- ✓ معنى معياري، وهو الذي يركز على كل التفاعلات والعلاقات والأدوار المختلفة والمرتبطة أساسا بالسلطة داخل الدولة، من حيث جانبها الإيديولوجي أو النخب التي تمارسها أو تنظيمها القانوني والدستوري، وهذا ما أكدته المدرسة السلوكية في العلوم السياسية، من خلال تركيزها عليه في تحليلها للأنظمة السياسية الحديثة. [2]

ج. خصائص النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بجملة من الخصائص التي تميزه عن باقي الأنظمة الفرعية الأخرى (الاقتصادية والثقافية والقانونية) ، سنحاول التطرق إلى أهمها في النقاط التالية :

- ✓ النظام السياسي يتمتع بمكانة عالية، وذلك بإعتباره مالك السلطة العليا في المجتمع، وما يترتب عليها من قوانين وقرارات ملزمة للجميع.
- ✓ النظام السياسي يتمتع بالإستقلال الذاتي النسبي عن أي نظام فرعي، فعلاقاته تحكمها قواعد خاصة سياسية وقانونية ودستورية.
- ✓ الإعتماد المتبادل، حيث أن أي تأثير في أحد مكونات النظام يؤثر في باقي المكونات الأخرى.

---

[1] عبد العالي عبد القادر، " محاضرات النظم السياسية المقارنة ". محاضرات، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2008/2007، ص6.

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. ط 5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 9.

- ✓ النظام السياسي يتمتع بدرجة عالية من التأثير في المجتمع، ومصدر هذا التأثير السلطة السلطة التي يمتلكها هذا النظام.
- ✓ النظام السياسي يتفاعل مع بقية الأنظمة الأخرى الثقافية والاقتصادية والقانونية، على الرغم من ممارسته السلطة العليا عليها، فهذه السلطة لا تعني إنفصال النظام السياسي عن بيئته التي يتحرك فيها. [1]
- ✓ كل نظام سياسي يتكون من عدد من الأبنية والمؤسسات السياسية، ويمكن المقارنة بين النظم السياسية على أساس مدى تعقد البناء السياسي ومدى تمايز المؤسسات السياسية.
- ✓ كافة النظم السياسية تضم عناصر حديثة وتقليدية، بسيطة ومعقدة، فليست هناك أبنية حديثة بالكامل، وتتباين النظم السياسية في مدى غلبة أي من عنصري الحداثة أو التقليدية فيها.
- ✓ تقوم جميع النظم السياسية بتأدية عدد من الوظائف المتشابهة، غير أنها تختلف في مدى ممارسة كل وظيفة وأنواع الأبنية والمؤسسات التي تقوم بها. [2]

د. وظائف النظام السياسي:

يقوم النظام السياسي بجملة من الوظائف، كالسعي لتحقيق أهداف المجتمع المتعددة والمتنوعة، والعمل على تعبئة كل الطاقات والموارد من أجل ضمان الاستقرار والأمن، وعلى هذا الأساس قسم جبريال ألموند وظائف النظام السياسي إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى (وظائف على مستوى المدخلات):

- ✓ وظيفة التنشئة السياسية: وهي عملية يتم بمقتضاها نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال، وتساهم في هذه الوظيفة مؤسسات متعددة كالأسرة والمدرسة ودور العبادة والأحزاب السياسية وسائل الإعلام، الجيش، من أجل إختيار وإعداد الأفراد لتبوء المناصب السياسية.
- ✓ وظيفة التجنيد السياسي: وهي عملية إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد وإكسابهم الخبرات الازمة للقيام بهذه الأدوار على أحسن وجه، ومن بين أهم أدوات التجنيد الأحزاب السياسية والنقابات.

---

[1] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية. بغداد: جامعة بغداد، 1991، ص ص، 6، 7.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجدلاوي، 2003، ص 61.

- ✓ وظيفة التعبير عن المصالح: وهي العملية التي يتم بمقتضاها تهيئة الأدوار والقنوات المناسبة للجماهير حتى يتسنى لها التعبير عن مطالبها بكل سلمية، وتتمثل أهمية هذه الوظيفة في تفادي الطرق غير الشرعية كالفوضى والعنف في التعبير عن المصالح.
- ✓ وظيفة تجميع المصالح: ويقصد بها غربلة المطالب وبلورتها في صورة إقتراحات، وتتولى عادة الأحزاب السياسية هذه الوظيفة، ووجود أبنية متخصصة في تجميع المصالح يخفف من العبئ على صناع القرار ويزيد من قدرة النظام السياسي في الإستجابة، أي تحويل المطالب إلى بدائل سياسية.
- ✓ وظيفة الإتصال السياسي: ويقصد بها توفير قنوات الإتصال بين مختلف أجزاء النظام السياسي.[1] أي الإتصال بين عناصر النظام أو بين النظام وبيئته، بمعنى إنتقال المعلومة من النظام السياسي إلى بيئته.

- المجموعة الثانية (وظائف على مستوى المخرجات) :

- ✓ وظيفة صنع القاعدة: وتشمل هذه الوظيفة عملية وضع وصياغة السياسات العامة وإتخاذ القرارات، ويشترك في هذه الوظيفة السلطتان التنفيذية والتشريعية، فتقوم الأولى ممثلة في رئيس الدولة والحكومة بمهمة إقتراح القوانين، بينما تتولى الثانية (البرلمان) مهمة المصادقة عليها أو رفضها.
- ✓ وظيفة تنفيذ القاعدة: وذلك من خلال نقل القواعد والقرارات من مجرد نصوص إلى تطبيقات على أرض الواقع، وهذه الوظيفة يتولاها بصفة خاصة الجهاز الإداري للنظام السياسي.
- ✓ وظيفة التقاضي والإحتكام بموجب القاعدة: وتشمل هذه الوظيفة عملية حل الصراعات والنزاعات وفق الأطر القانونية والقواعد الدستورية، ويسند أداء هذه الوظيفة إلى المحاكم. [2]

وفي مرحلة أخرى ركز ألموند على وظائف القدرات من خلال الوظائف أو الأبعاد التي يؤديها النظام السياسي، وتناول ألموند في ذات السياق الأبنية السياسية بإعتبارها مجموعات من الأدوار المرتبطة بعضها مع بعض، فالمقعد داخل البرلمان هو دور، والبرلمان ككل هو جملة أدوار تتداخل وتتفاعل فيما بينها. [3]

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق. ص ص، 71،72.

[2] المرجع نفسه. ص 72.

[3] المرجع نفسه. ص 73.

المطلب الثاني: مميزات الأنظمة السياسية العربية

تتميز الأنظمة السياسية العربية بالعديد من التناقضات، فهي أنظمة سياسية تختلف في أشكالها وأنواعها عن بعضها البعض، فنجد فيها الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية، ونجد فيها الأنظمة السياسية الرئاسية والبرلمانية والمختلطة، ونجد فيها أيضا من يعتمد على التعددية الحزبية في حياته السياسية، ومن يعتمد على الحزب الواحد، كما يوجد من يلغي الأحزاب بشكل نهائي، وبالتالي تختلف معايير التصنيف في ذلك، غير أن ما يميزها أيضا أنها وإن إختلفت في أشكالها فهي تشترك في جملة من الخصائص التي لا يكاد نظام سياسي عربي يخلوا منها، حتى أصبحت خصوصية تميزها عن باقي الأنظمة السياسية الأخرى في العالم.

ومن هنا نجد أنفسنا في سياق دراسة مميزات الأنظمة السياسية العربية أمام تصنيف هذه الأنظمة ثم إبراز أهم خصائصها.

أ. تصنيف الأنظمة السياسية العربية:

يواجه الباحثون في مجال النظم السياسية المقارنة، صعوبة كبيرة في تصنيف الأنظمة السياسية العربية وذلك بسبب وجود العديد من المعايير التي يخضع لها هذا التصنيف، غير أننا سنحاول في ذلك إعتماد ثلاثة معايير أساسية فقط، وهي: معيار شكل رئاسة الدولة، ومعيار الفصل بين السلطات، ومعيار النظام الحزبي.

- ✓ **معيار شكل رئاسة الدولة:**

يستخدم هذا المعيار للتمييز بين النظامين الملكي والجمهوري.

فالنظام الملكي يقوم على أساس توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة، ويتميز هذا النظام بأنه يعمل على الحد من الصراع داخل السلطة من خلال وضع قواعد ثابتة لعملية التداول على السلطة، وعبر المعرفة المسبقة للمترشح في الوصول لكرسي الحكم، غير أن هذا النظام يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، خاصة عندما نجد أنفسنا أمام أنظمة ملكية يسود الملك فيها ويحكم. [1]

وبإسقاط بسيط لهذا النوع من الأنظمة في الدول العربية، نجدها تنقسم إلى نوعين: النوع الأول هو دول الخليج العربي (السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات المتحدة)، في حين يمثل النوع الثاني الملكيات العربية الأخرى (المغرب و الأردن)، وتتفق هذه الأنظمة السياسية في طريقة الوصول إلى الحكم،

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق. ص 58.

غير أنها تختلف بعد ذلك في خط الوراثة، فمنها من يعتمد على توريث الأبناء كالأردن و المغرب، ومنها من يعتمد على توريث الحكم للإخوة كالسعودية، وقد حافظت دول النوع الأول من هذه الأنظمة السياسية على إستمراريتها وبقائها بفضل الاقتصاد الريعي وسياسات شراء السلم الاجتماعي، وهو ما يذهب إليه الدكتور ماثيو بيلر أستاذ العلوم السياسية في جامعة تينيسي من خلال تأكيده على دور الاقتصاد الريعي في تكريس الحكم في مملكات الخليج الغنية، غير أن هذا الوضع يبدوا بعيدا عن دول النوع الثاني، فالمغرب والأردن بإعتبارهما دول محدودة الدخل فقد لجأت إلى إطلاق العديد من الإصلاحات السياسية بهدف ضمان بقائهما .[1]

أما النظام الجمهوري فإنه يعتمد بالأساس على مبدأ الإنتخاب كمعيار لتولي السلطة، وهذا يعني أن تكون السلطة متداولة بين المواطنين ما توفرت فيهم الشروط القانونية لذلك، وهو ما يجعل من هذا النظام متماشيا مع الديمقراطية. [2]

وتعرف الدول العربية عددا كبيرا من النظم الجمهورية، هذه النظم التي إشترك أغلبها في تبنيه للنهج الإشتراكي غداة إستقلالها، كما إشتهرت أيضا بأطروحاتها القومية والوحدوية على غرار سوريا ومصر، لكن ما فتأت هذه الدول حتى شهدت عملية التحول الديمقراطي وبداية التخلص من الإرث الإشتراكي، وقد عرفت هذه النظم أيضا العديد من الإنقلابات العسكرية، والتي مثلت صفة لصيقة لتداول السلطة فيها.

- ✓ **معيار الفصل بين السلطات:**

يأتي هذا المعيار للتمييز بين ثلاثة أشكال للنظم السياسية، وهي النظام الرئاسي والنظام البرلماني ونظام الجمعية، والنظام الشبه رئاسي.

فالنظام الرئاسي نشأ وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز هذا النوع من الأنظمة بفردانية السلطة التنفيذية، أي أن رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة، كما يقوم النظام أيضا على أساس الفصل المطلق أو التام بين السلطات، خاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية. [3]

---

[1] لينة ملكاوي، " لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في الوطن العربي باستقرار سياسي نسبي "، متحصل عليه من: http://www.alhurra.com/content/arab-monarchies-why-relatively-stable، يوم 06 /02 / 2016، على الساعة 17:22.

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق. ص 58.

[3] قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق. ص 248.

في حين يعتبر النظام البرلماني أكثر الأنظمة إنتشارا، فقد ظهر أول مرة في، ويقوم هذا النظام على ثنائية السلطة التنفيذية، وعلى التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. [1]

أما نظام حكومة الجمعية أو كما تسمى أيضا بالنظام المجلسي فهو أحد أشكال الأنظمة السياسية الديمقراطية، وفيه ترجح كفة السلطة التشريعية، حيث يجمع البرلمان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيباشر الأولى بنفسه، وينتدب للثانية نوابا منه يتولونها، وهذا ما يعني تركيز السلطة في يد البرلمان من جهة، وتبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية من جهة أخرى. [2]

والنظام الشبه رئاسي هو النظام الذي يجمع بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، وذلك عبر تقوية منصب رئيس الجمهورية، وتوسيع صلاحياته وسلطاته عن ما هو سائد في النظام البرلماني، ويشارك رئيس الجمهورية رئيس الوزراء في السلطة التنفيذية فهو بهذا شريك فيها لا يملكها وحده كما هو حال النظام الرئاسي. [3]

ومع التطبيق على حال الدول العربية، فإننا نجدها تحولت بنظمها الحاكمة إلى نظم رئاسوية، فقد ضخمت بشكل كبير من صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب البرلمان، فنجد الرئيس غير مسؤول أمام هذا البرلمان نظريا أو فعليا، فأصبحت هذه المؤسسة شكلية فاقدة للصلاحيات والشرعية، بسبب ما سبق ذكره من سيطرة الرئيس عليها من جهة وبسبب عدم تمثيلها للإرادة الشعبية من جهة أخرى، فنجدها في بعض الدول العربية التي توجد فيها برلمانات بالأساس أنه يتم تعيين أفرادها بمراسيم ملكية أو أميرية، في حين ينتخب أفرادها في دول أخرى في انتخابات دائما ما يشكك في نزاهتها، وهو ما يقودنا للتأكيد مرة أخرى على أن كل النظم السياسية العربية هي نظم رئاسوية، بصرف النظر عن شكل رئاسة الدولة فيها، وعن ما هو موجود في دساتيرها نظريا. [4]

- ✓ **معيار النظام الحزبي:**

يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه: " مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة، تدفعهم للعمل المتواصل

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية. ط 2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 375.

[2] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق. ص ص، 386- 387.

[3] قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق. ص 259.

[4] علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق. ص ص، 63-64.

في سبيل إستلام السلطة أو الإشتراك فيها، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة " [1]. بمعنى أن الحزب السياسي هو تجمع منظم للأفراد، يهدف إلى الوصول للسلطة.

أما النظام الحزبي فهو: " نظام للتفاعلات التي تتشكل من علاقات المعارضة والتعاون بين الأحزاب السياسية التي تعمل على المسرح السياسي، وهو يمثل نظاما فرعيا من النظام السياسي " [2]. أي أن النظام الحزبي هو ذلك الفضاء الذي يتم داخله تنظيم الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي.

يمكن تصنيف مختلف الأنظمة السياسية العربية من خلال التركيز على شكل وطبيعة النظم الحزبية التالية:

- **النظام اللاحزبي:**

هي النظم التي يغيب فيها العمل الحزبي، وهي تعتمد في تبرير خياراتها على جملة من الأفكار الدينية، فالأحزاب السياسية وفق منظورها هي أدوات لشق وحدة الأمة، من خلال عملها على تفرقة جماعة المسلمين، مستدلين في ذلك على قوله عز وجل: " فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ " [3]. وتتمثل الأنظمة السياسية العربية التي تعتمد على هذا النمط من التنظيم الحزبي في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين، ومن أجل تغطية غياب الأحزاب عن المشهد السياسي تلجئ هذه الأنظمة السياسية إلى المجالس القبلية والعشائرية وهيئات الشورى داخلها. [4]

- **نظام الحزب الواحد:**

وهو النظام الحزبي الذي لا يسمح فيه قانونيا بممارسة العمل السياسي إلا لحزب واحد، وتكمن قوة هذا الحزب في تفرده بالحياة السياسية داخل النظام السياسي، فهو من يملك حق تعيين الأشخاص الذين يتقلدون المسؤوليات السياسية والإدارية في الدولة، ولقد ظهر هذا النظام في الإتحاد السوفياتي بعد إنتصار الثورة البلشفية سنة 1917، ثم تطور بعد ذلك ليشمل كل أوروبا الشرقية، ودول العالم الثالث بعد حصولها على

---

[1] حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة. بغداد: جامعة بغداد، 1986، ص 255.

[2] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص 65.

[3] سورة المؤمنون، الآية 53.

[4] علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق. ص149.

إستقلالها مع منتصف القرن العشرين [1]. أما الأنظمة السياسية العربية فقد تخلصت من نظام الحزب الواحد بعد زواله في مصر سنة 1981 وتونس سنة 1988 والجزائر سنة 1989.

- **نظام الثنائية الحزبية:**

هو النظام الذي تعتمد فيه الحياة السياسية على حزبين أساسين، يستقطبان الرأي العام، مع إحتمال وجود أحزاب أخرى ضعيفة التأثير لا تملك فرص حقيقية في المنافسة، ويعمل نظام الثنائية الحزبية على إستقرار المؤسسات الدستورية من خلال خلق التوازن في الحياة السياسية، عبر تحقيق عملية التناوب في السلطة بإستمرار، كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة.[2]

- **نظام التعددية الحزبية:**

يتميز نظام التعددية الحزبية بوجود تعدد للأحزاب السياسية، كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير في الرأي العام وممارسة الحكم، والتعددية الحزبية تعكس حجم التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في كل مجتمع، فهي تنشأ من تعارض وجهات النظر، وإختلاف الأهداف وطرق تحقيقها، وفي الحالة العربية نجد هذا الشكل من التنظيم الحزبي بشكل كبير، غير أنه يختلف في التطبيق من نظام سياسي إلى آخر، فهذه التعددية الحزبية تخضع إلى الحزب المهيمن في الجزائر وسوريا، فنجد عدد كبيرا من الأحزاب التي تتنافس على الوصول إلى السلطة غير أن جبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب البعث العربي الإشتراكي في سوريا، يحافظان على مكانتيهما كحزبين حاكمين، في حين يعرف النظام السياسي في لبنان نوع آخر من التعددية، فنجد الأحزاب السياسية تنشأ وتمارس عملها على أسس إثنية ودينية، وتتقاسم السلطة وفق حصص معروفة مسبقا ومتفق عليها.

ب. خصائص الأنظمة السياسية العربية:

تتميز الأنظمة السياسية العربية، بجملة من الخصائص والسمات المشتركة، والتي تنبع بالأساس من الخصوصية التاريخية والدينية والثقافية للمجتمعات العربية، وهو ما سنحاول العمل عليه بهدف إبراز هذه الخصائص في النقاط الآتية:

---

[1] عصام سليمان، مرجع سابق. ص 97.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 38-99.

- ✓ تشترك الأنظمة السياسية العربية في جغرافيتها، فهي بذلك دول مترابطة متجاورة الحدود، تقع في مركز مهم بين القارات ما يسمح لها بأن تكون أراضيها نقاط التماس بين الغرب والشرق بحريا وبريا.
- ✓ تشترك الأنظمة السياسية العربية في خبرتها الإستعمارية، والتي تعني درجة التأثر الكبيرة لهذه الدول بالماضي الإستعماري، وما نتج عنه من تبعية في الحاضر، هذه التبعية التي أثرت بشكل كبير على بناء الدولة الحديثة، فنجد هنا أن الكثير من الأنظمة السياسية العربية تعاني محدودية في توظيف مواردها، هذا بالإضافة إلى مشكلات المرحلة الإنتقالية وغياب التنمية وغيرها. [1]
- ✓ تشترك الأنظمة السياسية العربية في تركيبتها الدينية والثقافية وتطورها التاريخي، هذا التطور الذي جعل منها أمة قومية واحدة، تحرص على إبراز جانبها هذا رسميا، في حين تخلت عنه فعليا من الناحية العملية. [2]
- ✓ تشترك الأنظمة السياسية العربية في خاصية عدم تطبيق النصوص الدستورية، فنجد العديد من دساتير هذه الأنظمة السياسية تنص على حرية الرأي والتعبير، إلا أن المواطن يعيش في واقع بعيد عن هذه الشعارات الرنانة، فهو يعيش تحت وطئت القهر والإستبداد وفي غياب الحقوق والحريات. [3]
- ✓ تشترك الأنظمة السياسية العربية حسب الدكتور هاشم أبو ربيع في كونها تعاني إجمالا من ستة أزمات أثرت على بنائها و تتمثل هذه الأزمات في (أزمة الهوية، أزمة بناء الأمة، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، وأزمة التوزيع). [4]
- ✓ إتسمت الأنظمة السياسية العربية بإحتكار السلطة، وغياب الممارسة الديمقراطية بسبب الشرعية الوراثية في بعض الأنظمة والشرعية الإنقلابية في الأنظمة الأخرى. [5]

---

[1] عصام سليمان، مرجع سابق. ص ص، 16-20

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق. ص 22.

[3] فرحاتي عمر، " النظم السياسية العربية: بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، جوان 2002، ص 79.

[4] فرحاتي عمر، مرجع سابق. ص 80.

[5] لطفي حاتم، " النظم السياسية العربية وإنهيار شرعيتها السياسية ". الحوار المتمدن، العدد: 3277، 14 فيفري 2011، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246080، يوم 2016/02/20 على الساعة 03.33.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نستنتج أن المواطنة هي تلك العلاقة القانونية والأخلاقية التي يصبح بموجبها الأفراد مواطنين متساوين في تمتعهم بالحقوق وأدائهم للواجبات، ما يعزز شعورهم بالإنتماء ويقوي ولائهم لأوطانهم، وقد مرت المواطنة بأشواط تاريخية عديدة جعلت منها في حالة تطور مستمر إنطلاقا من الحضارات القديمة، ومرورا بالعصور الوسطى، وإنتهاءً بالعصر الحديث، وفي غمرت هذه التطورات التاريخية إكتسبت المواطنة العديد من القيم والمرتكزات كالفردانية والمساواة والحرية والمشاركة.

أما النظام السياسي فهو نظام جزئي من النظام الاجتماعي العام، يؤثر ويتأثر معه في سياق دورة حياة الدولة، وهو يتميز بالعديد من الخصائص كالمكانة العالية والإستقلال الذاتي، والتأثير الكبير في بقية الأنساق الأخرى، هذا كما يؤدي أيضا جملة من الوظائف على مستوى المدخلات والمخرجات حسب قدراته الذاتية، ومع الإسقاط على الأنظمة السياسية العربية فإننا نجدها تختلف من ناحية شكل نظام الحكم، بين أنظمة ملكية، وأخرى جمهورية، ومن ناحية معيار الفصل بين السلطات بين النظام الرئاسي والبرلماني و نظام الجمعية والنظام شبه الرئاسي، ومن ناحية أخرى فالنظام الحزبي يختلف من نظام سياسي إلى آخر، فالدول العربية تتميز بأنظمة سياسية تلغي الأحزاب نهائيا، وأنظمة أخرى تعتمد على الحزب الواحد، وأخرى تسمح بالتعددية الحزبية، في حين تجتمع الأنظمة السياسية العربية في جملة من الخصائص المشتركة كالجغرافيا والماضي الإستعماري والتركيبة الدينية والثقافية ، وفي التسلط من خلال إحتكار السلطة، وفي معاناتها من عديد الأزمات كأزمة الهوية والشرعية والمشاركة والتكامل والتوزيع .

الفصل الثاني:

إنعكاسات المواطنة على الأنظمة السياسية العربية

بعد تحديد مختلف جوانب الدراسة المفاهيمية لموضوع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم إنعكاسات هذا المفهوم في بيئته العربية، من خلال البحث وراء أهمية المواطنة وخصوصيتها الفكرية في الأنظمة السياسية العربية، بالإضافة إلى واقعها القانوني والعملي.

وعليه، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: المواطنة في الأنظمة السياسية العربية (تحديات ورهانات).

المبحث الثاني: واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الأول: المواطنة في الأنظمة السياسية العربية (تحديات ورهانات).

لقد عملت الأنظمة السياسية العربية على تعزيز قيم المواطنة وترقيتها داخل مجتمعاتها، وذلك بإعتبارها المشروع الحضاري الجديد الذي يحمل في طياته كل مفاتيح القضاء على جميع أشكال الطائفية والمذهبية والإثنية، التي كانت ولاتزال تهدد إستقرار الدولة الوطنية، ونجاح هذا المشروع يقتضي مراعاة الخصوصية الفكرية للمواطنة في المنطقة العربية.

المطلب الأول: أهمية المواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

تبرز أهمية المواطنة في الأنظمة السياسية العربية من خلال ما توفره من الاستقرار والأمن للأفراد داخل المجتمع، ومن خلال مساهمتها الفعالة في دعم الممارسة الديمقراطية وتحرير المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى دورها الكبير في القضاء على كل أشكال التطرف والإرهاب.

أ. أهمية المواطنة في تحقيق الإستقرار الاجتماعي والسياسي:

تتميز المجتمعات العربية بالتعدد الإثني والديني وحتى اللغوي في بعض المناطق، هذا التمايز الذي أنتج لنا العديد من الأقليات [*] داخل الدولة الوطنية الواحدة، أصبح يشكل خطرا على الوحدة الوطنية بعد فشل الأنظمة السياسية في التعامل معه، فقد شهدت الدول العربية أزمات طائفية وعرقية كثيرة على غرار ما يحدث في لبنان وسوريا والعراق وبعض دول الخليج كالبحرين من صراعات بين الشيعة والسنة، وحال الأقباط في مصر ورؤيتهم الخاصة للدولة، وإشكاليات اللغة والهوية بين الأمازيغ والعرب في دول المغرب العربي، وقد وصلت حدة هذه الصراعات حتى مرحلة التقسيم في السودان، وهذا ما يؤكد على أننا في المنطقة العربية أمام نوعين من الأقليات، أقليات دينية تقوم على أسس طائفية، وأقليات إثنية تقوم على أسس عرقية.

إن مسألة مطالبة الأقليات في المنطقة العربية بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، مسألة قديمة تعود جذورها إلى أربعينات القرن الماضي، بدأت بالتزايد التدرجي في أجواء مشحونة بالتوترات الاجتماعية

---

[*] الأقليات هي جمع لمفرد أقلية والتي تعني حسب الموسوعة البريطانية، جماعة من الأفراد يتمايزون عرقيا أو دينيا أو لغويا أو قوميا عن بقية الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه. أنظر محمد العجاتي، " الأقليات في المنطقة العربية أزمة تمييز أم أزمة دولة ". متحصل عليه من: http://www.arab-reform.net/ar/، يوم 2016/02/19، على الساعة 12.51.

وسط أعمال القمع والإستبداد من قبل بعض الأنظمة السياسية العربية، والتي كانت بدورها تخشى تنامي مطالب هذه الأقليات حتى تصل إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الإنفصال النهائي، والقراءة المتأنية لهذه المطالب تبين أنها في الحقيقة لم تكن تتعدى سوى حق ممارسة المواطنة المتساوية في الدولة.[1]

وهناك من يرى في الإعتراف بوجود الأقليات في المنطقة العربية، دليلا على الإعتراف بوجود جماعات داخل الجماعة الكبرى لها فعلا تقاليد متميزة نسبيا، وليس لأحد الحق في مطالبة هذه الجماعات بالتخلي عن هذا التمايز الثقافي، لكن تبدأ المشكلة الحقيقية عندما يصبح لهذا التمايز الثقافي وجود سياسي، وتتعقد المشكلة أكثر عندما تترابط هذه الجماعة وتتحد بقصد الدفاع عن نفسها. [2] وهنا تصبح هذه الجماعة التي تمثل الأقلية في مواجهة الأغلبية، وهذا ما يحدث حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي [*].

إن مسألة الاستقرار الاجتماعي والسياسي هنا، لا تستدعي قمع الأقليات والتنكر لتمايزها والعمل على إلغائه، بل تستدعى ضرورة رفع إنتماء المواطنين جميعا لوطنهم، وربط ولائهم له دون غيره من الكيانات الأخرى الضيقة، أي ترقية و تعزيز قيم المواطنة من خلال المشاركة العادلة في الخيرات وإتخاذ القرارات، وهذا ما ينقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة إجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أدائها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس. [3]

يقول عالم الاجتماع الفرنسي جوروفيتش في هذا الصدد، " في مجتمع معقد قليل التوحد، ومنقسم بفعل كثرة من السلاسل الترابية وكثرة التجمعات والأنظمة، يصبح الوجود الاجتماعي للوحدات الجماعية وأعضائها،

---

[1] محمد العجاتي، مرجع سابق.

[2] برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط4، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص، ص 38،39.

[*] الاستقرار الاجتماعي هو حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع وتجعله قادرا على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة للحالة السليمة التي يمر بها ونتيجة للتوازن الاجتماعي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية والدينية، أما الاستقرار السياسي فهو جزء من الاستقرار الاجتماعي العام، ويمثل حالة التوازن بين الدولة وأفراد المجتمع على الصعيد الداخلي، وبين الدولة وباقي الدول الأخرى على الصعيد الخارجي. أنظر، ماجد أبو كلل، " دور مؤسسات المجتمع المدني في الاستقرار الاجتماعي "، متحصل عليه من: http://vision4iraq.blogspot.com/2015/09/blog-post.html، يوم 2016/02/23، على الساعة 17.30.

[3] بشير نافع، وآخرون، مرجع سابق. ص ص، 39، 40.

النحن والآخرون مستحيلا دون المعرفة السياسية، ويصبح معرضا للتحول إلى حرب الجميع ضد الجميع " [1]. لذلك يجب توفر العامل الأساسي للعيش المشترك بين أفراد المجتمع، والمتمثل في الوعي المرتكز على المواطنة والديمقراطية.

وتزداد أهمية المواطنة أكثر في البيئات التي تتضمن تنوعا ثقافيا وتعدد دينيا وعرقيا، فبالعودة إلى تاريخ الفكر السياسي الغربي، نجد أن المواطنة هي القيمة المعيارية التي ساهمت المساهمة الكبرى في إدارة التنوع العرقي والإثني والديني واللغوي. [2] ولا يمكن للأنظمة السياسية العربية اليوم أن تدير هذه الفسيفساء العرقية والإثنية في المنطقة بعيدا عن المواطنة بكل تجلياتها الثقافية والأخلاقية.

ب. أهمية المواطنة في عملية التحول الديمقراطي:

تلعب المواطنة دورا مهما في عملية التحول الديمقراطي[*] في المنطقة العربية، فهي في الأغلب تملك الأثر الحاسم في اللحظات الأخيرة التي تطرأ فيها التحولات والإنتقالات من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. [3]

ويرى الدكتور عبد الفتاح سراج أن المواطنة تشكل واحدة من أبرز القضايا على أجندة الحوار السياسي في أي مجتمع، لإرتباطها الوثيق بأي تحول ديمقراطي حقيقي، فالديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة، ففي هذا الإطار، تعني الديمقراطية التأكيد على مركزية الفرد في مقابل إختزال مركزية الجماعة، كما تعني أن الشعب هو مصدر السلطات، إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب. [4]

---

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 136.

[2] منير مباركية، مرجع سابق. ص 101.

[*] يعرف عالم السياسة الأمريكي" فليب شمبيتر" التحول الديمقراطي بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو إمتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم إتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر. أنظر، بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008، ص 29.

[3] منير مباركية، مرجع سابق. ص 101.

[4] عبد الفتاح سراج، " المواطنة والأمن القومي ". متحصل عليه من: http://nm1771971.moontada.com/t5-topic، يوم 2016/02/22، على الساعة 21.06.

ولأن مراحل التحول الديمقراطي تتميز بكثرة الإختلافات والآراء، فالمواطنة تقوم على أساس إبقاء هذه الإختلافات في دائرة السجال السلمي والإحترام المتبادل بين مختلف القوى السياسية المتصارعة، وذلك بهدف الحيلولة دون إنتقال الصراع السياسي إلى مرحلة التشكيك في النوايا أو التخوين والإتهام بالعمالة، أو ما شابه ذلك من المواقف التي تجعل الحوار مستحيلا والقدرة على إتخاذ مواقف توافقية غير ممكنة، أي أن الوعي الصحيح للمواطنة يحول دون خروج النقد السياسي من قواعد الإختلاف إلى الصدام والتخوين ونزع الحقوق السياسية والمدنية من الطرف الآخر.[1]

ولقد برزت أهمية المواطنة خلال عملية التحول الديمقراطي بشكل لافت في النموذج التونسي، فخلال المرحلة الإنتقالية التي عرفتها البلاد بعد أحداث الربيع العربي شهدت تونس العديد من الأزمات الداخلية بين مختلف التيارات السياسية، التي كادت أن تعصف بمكاسب الثورة وتحطم عملية الإنتقال الديمقراطي لولا تغليب المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات الشخصية والحزبية، والإبقاء على هذا الإختلاف السياسي في وجهات النظر في إطاره السليم، والإحتكام لقيم المواطنة، في حين فشلت ليبيا بعد سقوط النظام الإستبدادي السابق في إيجاد أرضية مشتركة للحوار، فقد وصلت حدة الإختلافات الداخلية إلى حد المطالبة بالأقاليم ذات الحكم الذاتي، والإنفصال عن الآخر بعد الفشل في الحوار معه، وبالتالي فإن فشل الطبقة السياسية بليبيا في قيادة هذه المرحلة الحاسمة من مستقبل الديمقراطية في وطنهم، يعود بالدرجة الأولى إلى تغييبهم لقيم المواطنة وتعاملهم مع بعضهم وفق منظور العصبية والقبلية.

ج. أهمية المواطنة في الرفع من فعالية المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني [*] مكونا أساسيا للديمقراطية وللمواطنة، فمؤسساته المختلفة من جمعيات ونقابات وإتحادات في حد ذاتها فضاء حقيقي لممارسة المواطنة.

---

[1] لؤي صافي، مرجع سابق. ص 56.

[*] يرى ستيفن ديلو أن المجتمع المدني هو الأشكال العديدة والمختلفة من الجمعيات، التي تشير إلى حيز مستقل يوفر للأفراد حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة، ويستطيع الأفراد الانضمام إليها بشكل طوعي. أنظر، عبد السلام عبد اللاوي، " دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر". رسالة ماجستير. (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011) ص 18.

ويرى الدكتور روبرت مابرو أن: " المكسب من إنشاء مجتمع وطني قومي مدني هو تعزيز مفهوم المواطنة، ولا يمكن أن يوجد مجتمع مدني في الأصل إذا لم يكن هناك مفهوم للمواطنة. ولكن إذا كان مفهوم المواطنة موجودا حتى في حالة ضعيفة، والمجتمع المدني ينمو، فمفهوم المواطنة يزداد ". [1] إذا فالمواطنة هنا هي المحرك الأساسي للرفع من فعالية المجتمع المدني من جهة، والمجتمع المدني هو الفضاء الرحب لممارسة المواطنة من جهة ثانية.

يعاني المجتمع المدني في الدول العربية العديد من الإشكاليات المتعلقة بالمفهوم من جهة، وبالإستقلالية والتمويل وضعف التماسك الداخلي من جهة أخرى، كل هذه الإشكاليات وإن كانت تتفاوت من دولة إلى أخرى، إلا أنها جعلت من الضعف والهشاشة السمة البارزة لهذا المجتمع المدني.

وفي هذا السياق تشير العديد من الدراسات والأبحاث المهتمة بقضايا المجتمع المدني في الدول العربية إلى ضرورة تفعيل قيم المواطنة من أجل الرفع من فعاليته، هذا الأخير الذي يعاني تكوينه في بعض الدول العربية من أزمة القبلية والعشائرية، وهو ما يلغي ركن الطوعية في الإنضمام لهذه التنظيمات، فتصبح بذلك تنظيمات عائلية وأسرية بعيدة كل البعد عن المدنية والديمقراطية والحداثة [*] ، ومسألة إخراجه من هذه الحالة التي يعاني منها تتطلب تعزيز قيم المواطنة داخله، فالمساواة والحرية والمشاركة من أبرز الآليات التي تسمح للمجتمع المدني بفتح المجال أمام جميع المواطنين للنشاط داخله ما يرفع من فعاليته، ويعزز من إستقلاليته.

د. أهمية المواطنة في حماية حقوق الإنسان:

تلعب المواطنة دورا مهما في حماية حقوق الإنسان، حيث يقول الأستاذ الدكتور جميل حسين في هذا السياق: " الإنسان بحقوقه، فإذا كان يملك كل حقوقه كان كامل الإنسانية، وإذا إنتقص له حق من الحقوق، كان في ذلك إنتقاص من إنسانيته، وكلما تعددت الحقوق التي تسلب من الإنسان، يكون الإنتقاص من إنسانيته ذلك المقدار ". [2]

---

[1] بشير نافع، وآخرون، مرجع سابق. ص 159.

[*] الحداثة ليست مذهبا سياسيا أو تربويا أو نظاما ثقافيا وإجتماعيا فحسب، بل هي حركة نهوض وتطوير وإبداع هدفها تغيير أنماط التفكير والعمل والسلوك، وهي حركة تنويرية عقلانية مستمرة هدفها تغيير النظرة الجامدة إلى الاشياء والكون والحياة بنظرة أكثر تفاؤلا وحيوية، بدأت مع منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تقريبا في باريس. أنظر، ابراهيم الحيدري، " الحداثة والاعتراف بالحرية ". متحصل عليه من: http://www.rtladp.org/ar/show.art.asp?aid=393171، يوم 2016/02/26، على الساعة 18.20.

[2] حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 11.

وهو ما يدل على الأهمية الكبيرة للحق في ميزان إنسانية الإنسان، وفي مسألة التفريق بينه وبين سائر المخلوقات.

مازالت إنتهاكات حقوق الإنسان [*] تمثل الصورة العامة للمشهد الحقوقي في الدول العربية على الرغم من ورشات الإصلاح الكبيرة التي فتحتها الأنظمة السياسية العربية بهدف تطوير ترسانتها القانونية والتشريعية بما يتماشى مع التطور الحقوقي الكبير الذي تشهده معظم الدول الديمقراطية، إلا أن واقع الحال بقي على ما هو عليه بسبب الهوة الشديدة الإتساع بين التبني الظاهري لمجموعة القوانين المكرسة للحقوق وتطبيقاتها الفعلية على أرض الواقع، وهذا ما يدل على غياب الإرادة السياسية الحقيقية في تكريس دولة الحق والقانون. [1]

وفي ظل هذا الوضع المتردي لحقوق الإنسان في الدول العربية في مجال الممارسة العملية، تشكل المواطنة الإطار الشامل والمتكامل لتفاعل المواطن مع وطنه ومواطنيه في إطار نسيج إجتماعي وسياسي وإقتصادي وثقافي متماسك، وهي أيضا إحدى أهم المحركات والإستراتيجيات التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون، فقد أصبحت المواطنة اليوم، الآلية الوحيدة للحد من الصراعات الإثنية، والعرقية، والاجتماعية، وحتى الجنسية [**] منها، وحماية حقوق الأقليات التي تعاني من مختلف الإنتهاكات على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة .[2]

تعرف المنطقة العربية – كما أشرنا سابقا – تنوعا عرقيا وإثنيا ولغويا كبيرا، كل هذا التنوع أفرز لنا العديد الأقليات، هذه الأخيرة بقيت تعاني من التمييز، وتعرف الكثير من الإنتهاكات في أبسط حقوقها، فالبدون في الكويت على سبيل المثال قبائل تعاني التهميش وتسلب منهم جميع حقوقهم السياسية والمدنية بسبب عدم

---

[*] يعرف الأستاذ محمد عاطف شحادة حقوق الإنسان على أنها مجموعة من الحقوق الطبيعية، والتي تشمل كافة جوانب الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويتمتع بها كل كائن بشري ويحميها في كافة مراحله العمرية بشكل فردي أو جماعي. أنظر، محمد عاطف شحاته، متحصل عليه من: https://abuwade3.wordpress.com/%D8%B4%D8%A8%D8%A7، يوم 2016/02/28، على الساعة 23.30.

[1] محمد سعدي، " إنتكاسة حقوق الإنسان في الوطن العربي ". المستقبل العربي، العدد: 335، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص99.

[**] الصراعات الجنسية هي تلك الصراعات التي تنشأ من إنتهاكات حقوق النساء من قبل الرجال، خاصة في المجتمعات العربية التقليدية التي تحاول المرأة فيها أن تدافع على حقوقها.

[2] علي وتوت، " في مفهوم المواطنة ... و حقوق الإنسان ". الحوار المتمدن، العدد: 1579، 2006، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67258، يوم 2016/02/29، على الساعة 23.31.

الإعتراف بهم، وإعطائهم الجنسية الكويتية، والتي تبقى المطلب الأساسي لهم، فمن خلالها فقط يكتسب هؤلاء البدو حقوقهم الضائعة، ويؤدوا واجباتهم في سياق ممارستهم لمواطنتهم.

هـ. أهمية المواطنة في مكافحة التطرف والإرهاب.

يمكن القول أن الإرهاب أصبح اليوم ظاهرة ممتدة على طول حدود الدول العربية، وهذه الظاهرة القديمة المتجددة في الحقيقة ليس لها هوية دينية أو وطنية، ذلك أن جوهرها يتنافى مع جميع الشرائع والأديان، وتتبناها جماعات لا ترى في الآخر شريكا في الدين والوطن، بل تعامل من يخالفها في آرائها بمنظور إقصائي عنيف، لكن النظرة الاجتماعية للإرهاب والتطرف تحتم علينا معرفة الأسباب التي تنتج لنا هذا السلوك العدواني.

تتعدد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى التطرف والإرهاب، فنجد منها ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وماله علاقة بثقافة الفرد وتربيته.

فالإحباط السياسي والقمع الذي يتعرض له الأفراد داخل الدولة من قبل النظام الحاكم، خاصة في الدول العربية من شأنه أن يكون سبب مباشر لهؤلاء الأفراد في إنتهاج العنف ضد هذه السلطة الدكتاتورية، هذا كما أن العديد من الأنظمة السياسية العربية خاصة في الخليج العربي والتي تمنع عمل الأحزاب، ما يدفع إلى ظهور تنظيمات سرية يكون لها علاقة مباشرة بالعمل المتطرف. [1]

هذا بالإضافة إلى العديد من الأسباب الاجتماعية على غرار البطالة والفقر، وغياب المساواة بين الأفراد داخل المجتمع [2]. كل هذه الأسباب وغيرها تجعل الفرد داخل المجتمع يشعر بالحقد والكراهية تجاه غيره من الأفراد، وبالتالي يجد نفسه في مواجهة مباشرة وعنيفة مع هذا المجتمع.

وفي هذا السياق تلعب المواطنة دورا بارزا في مكافحة التطرف والإرهاب، فعندما يترسخ مفهوم المواطنة عند الفرد ويشعر أنه جزء من الكل في وطنه، تكون العلاقة بينهما متبادلة حيث يوفر الوطن للفرد العيش الكريم والأمان ويحقق له المساواة، ويضمن له المشاركة، وبالمقابل يعمل الفرد على حماية وطنه كواجب يمليه

---

[1] صالح بن غانم السدلان، " أسباب العنف والإرهاب والتطرف ". متحصل عليه من: http://uqu.edu.sa/page/ar/59228، يوم 2016/02/25، على الساعة 23.31.

[2] محمد حسين علي المعاضيدي، " التطرف والإرهاب: أسباب ومعالجات ". متحصل عليه من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40827 ، يوم 2016/02/25 ، على الساعة 23.50 .

عليه ولائه، فتنخرط مصلحته الخاصة بالمصلحة العامة، الأمر الذي يشكل واقيا ورادعا أمام الفرد في وجه أي عمل متطرف ويرفض الإغراءات للإنتماء لأي منظمة إرهابية كانت، فالمواطنة والإرهاب بذلك مفهومين متناقضين بإعتبار أن الإرهاب ينشأ نتيجة غياب المواطنة وحس الإنتماء للوطن، وعلى كل نظام سياسي أن يعمل على تقوية حس المواطنة لدى أفراد مجتمعه، حتى يتمكن من مجابهة هذا التطرف.[1]

المطلب الثاني: الخصوصية الفكرية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

لقد إرتبط مفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم الأخرى كالديمقراطية والمجتمع المدني، بتنوع المدارس والإتجاهات الفكرية في المنطقة العربية، فقد تأثر هذا المفهوم خلال فترة زمنية غابرة بالفكر القومي العربي، وكان له نصيب من الاهتمام في دراسات الفكر السياسي الإسلامي، وحصل كذلك على قدر وافر من الأهمية في الفكر الليبرالي، ووسط كل هذا الزخم الفكري تكمن خصوصية المواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

أ. المواطنة في الفكر القومي العربي.

ظل مفهوم المواطنة في الفكر القومي [*] العربي لعقود طويلة مهجورا كغيره من المفاهيم ذات الصلة بالديمقراطية، فأغلب منظري هذا التيار الفكري البارز في المنطقة العربية، كانوا مهتمين بالدفاع عن هوية عربية جامعة، وإعادة تعريف المواطن العربي الفرد في مواجهة الهويات الأخرى المنافسة، العثمانية منها والفرعونية والفينيقية والمتوسطية، فشهدنا بذلك غيابا تاما لحقوق الأفراد وواجباتهم في مقابل حضور قوي لهوية الفرد العربي وإنتمائه.[2]

إن مسألة قطيعة الفكر القومي العربي مع الديمقراطية، مسألة ثابتة في جميع أدبيات المدرسة القومية، غير أن هذا التوجه العام لم يمنع ظهور بعض المقاربات الفكرية التي إهتمت بمبدأ المواطنة بمفهومه الحديث،

---

[1] علي نجيب عواد، التربية على المواطنة والإنتماء وثقافة الحوار. بيروت: المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والإعلام، [د.س.ن]، ص9.

[*] يرى المفكر والدكتور ساطع الحصري والذي يعتبر من رواد الفكر القومي العربي أن الفكر القومي، هو ذلك الفكر الإيديولوجي الذي يعبر عن حركة إجتماعية وسياسية نشأت مع مفهوم الأمة في عصر الثورات مع أواخر القرن الثامن عشر، ولقيت صدى كبير في الوطن العربي لما وجدته من مقومات نجاحها الأساسية كوحدة اللغة والتاريخ، وما يتفرع عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازع، وفي الآمال والآلام على حد وصفه. أنظر، محمد عابد الجابري، " التجربة الألمانية والتجربة العربية: اتصال وانفصال! ". متحصل عليه من: http://www.aljabriabed.net/dialogarabgerm5.htm، يوم 2016/03/03، على الساعة 19.05.

[2] محمد إبراهيم منصور،" المواطنة في الخطاب القومي ". المؤتمر السنوي السابع عشر: (المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص 219.

ومن أهم هذه المقاربات ما ذهب إليه المفكر قسطنطين رزيق الذي يقول: " ...المواطنية[*] لا توجد بالطبع ولا السليقة، ولا تحدث قدرا واعتباطا، ولا تمنح منحا من مصدر خارجي، بل تكتسب اكتسابا شأن قيم الحياة الأخرى – بمقدار ما يبذله أبناء المجتمع من أجلها و بمبلغ إقبالهم على التضحية بمصالحهم وبولاءاتهم الأخرى في سبيـل ولائـهم الوطنـي المشتـرك وكلما كان هذا الإقبـال أقوى وأفعل، كانت الحيـاة الوطنية أصلح وأسلـم، ومعنى الوطن والمواطنيـة أصفـى وأتم وأكمل " [1].

ولقد حدد قسطنطين رزيـق في هذا السيـاق أربع شروط أساسية للوصول إلى الحياة الوطنيـة الصحيحة:

- ✓ توفير الكرامة لأبناء الوطن، وذلك إنطلاقا من العدالة التوزيعية على حسب قدرة الدخل الوطني العام.
- ✓ قيام الحياة الوطنية الصحية على التعاطف والتساند والولاء المشترك.
- ✓ الإنفتاح على الحضارة، وذلك من خلال التأثير والتأثر بالتراث البشري العام.
- ✓ المساهمة في الحضارة الإنسانية، فالوطن ينمو بالعطاء والأخذ. [2]

هذا كما نجد أيضا، مقاربة المفكر العربي منير الرزاز، والتي أوردها في كتابه (معالم الحياة العربية الجديدة)، هذه المقاربة التي تعتبر أقرب مقاربات الفكر القومي العربي لمفهوم المواطنة بشكله الحديث رغم أنها تعود إلى خمسينات القرن الماضي، فقد أبدى المفكر قلق كبيرا حول علاقة الفرد بالسلطة، وخاصة فيما تعلق بمسألة إستبداد السلطة للفرد، فهو بخلاف المنهـج القومي الكلاسيكي يـرى: " أن أساس المجتمع كلـه، في إعتقادي، يجب أن يهدف إلى مصلحة الفرد كما يفهمها الفرد نفسه لا كما يفهمها عنه المجتمع " . [3]

ثم يبدأ في عرضه للأفكـار المرتبطة بالمواطنة والديمقراطية على شاكلة علاقة الحقوق بالواجبات، ومسألة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعيدا عن أي إطار نضالي مفتعل. [4] وهذا ما يقودنا للتأكيد

---

[*] المواطنية هو لفظ يطلق على المواطنة في لبنان.

[1] بشير نافع، وآخرون، مرجع سابق. ص 96.

[2] المرجع نفسه. ص 96.

[3] بشير نافع، وآخرون، مرجع سابق. ص 97.

[4] المرجع نفسه. ص 97.

على الأسبقية التي أعطاها المفكر للفرد على الجماعة، والتي تعبر عن الفردانية كقيمة سامية للمواطنة بمفهومها الحضاري الحديث.

وتبقى هذه المقاربات على قلتها ضعيفة وسط زخم الفكر القومي العربي الذي يغلب عليه طابع نكران قيم ومرتكزات المواطنة وبعده عن مفهومها بسبب إهتمامه الكبير بأسبقية السلطة داخل الدولة عن بقية المكونات الأخرى، بالإضافة إلى توفر عوامل البناء القومي في المنطقة العربية من لغة مشتركة وتاريخ واحد.

إن حديثنا عن الخصوصية الفكرية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية، قادنا بشكل مباشر إلى التعمق في المقاربات المختلفة للمواطنة في الفكر القومي العربي، لما لهذه المقاربات من تأثير كبير في تكوين المواطنة بشكلها الحاضر في الممارسة الواقعية التي تعرفها المجتمعات العربية اليوم، فلا يمكن أبدا بأي حال من الأحوال فصل الواقع عن الفكر، فالفكر القومي ساهم بقسط وافر من تشكيل المواطنة.

ب. المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي.

يعتبر مفهوم المواطنة بمبانيه الفكرية، ولوازمه التشريعية، ومقتضياته الإجرائية الحديثة – كما رأينا سابقا – وليد التطورات التي عرفتها المجتمعات الغربية الأوروبية في العصر الحديث، والتي إنتهت إلى هيمنة الليبرالية في الاقتصاد، والديمقراطية على السياسة، والنزعة التجريبية في العلوم، والرؤية العقلانية في النظرة إلى الوجود والحياة والإنسان والمعرفة والعلم، كل هذه المخرجات التي تفضي في النهاية إلى الإستقلال التام عن عالم الغيب، تتعارض جوهريا مع الرؤية الإسلامية القائمة على التوحيد، وهذا ما جعل من فكرة المواطنة في صورة الوافد الجديد الذي يجعل من مسألة التعامل معه تتطلب الحذر الشديد في الرؤى والمفاهيم والأفكار .[1]

هذا كما يواجه الفكر السياسي الإسلامي في ذات السياق تحديات عديدة في علاقته بالدولة الحديثة، لعل من أبرزها مسألة المواطنة والوطن، سواء في مدى قدرته على استيعابها نظريا في إطار منظومته المعرفية القائمة على أولوية الرابطة الدينية، أو في مدى قدرته على التعامل معها عمليا في إطار مؤسسات الدولة

[1] علي يوسف، المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية. القاهرة: دار المعارف الحكيمة، 2013، ص 41.

القائمة على الرابطة الوطنية، ومع مكونات المجتمع نفسه وبالتحديد العلاقة مع غير المسلمين من أبناء المجتمع الواحد. [1]

وبالتأسيس على كل هذا، ظهرت العديد من المقاربات الفكرية من داخل التيار الفكري الإسلامي المدافعة على رابطة الدين وأولويته على كل الروابط الأخرى سواء القومية منها أو الوطنية، فالأمة الإسلامية حسب هؤلاء لها وحدة الشعور[*]، وهي كما يقول سيد قطب: " جسد واحد، يحس إحساسا واحدا، وما يصيب عضوا منه يشتكي له سائر الأعضاء، وللتكافل بين المؤمنين صورة معبرة دقيقة هي: المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ". [2] و هذا ما يجعل من رابطة الوطن التي تفرق المسلمين عن بعضهم – فينتج عنها الجزائري والمصري، والمغربي، والسوري – رابطة دخيلة على فطرة المسلمين وتكوينهم و هويتهم، بل وحتى عن عقيدتهم، يتحمل مسؤوليتها الغزو الثقافي والقيم المستورة على شاكلة المواطنة.

ووسط كل هذا العداء لمفهوم المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي، برزت مقاربات جديدة تدعوا إلى أن الإسلام لا يتعارض مع إعتماد المواطنة كوحدة بناء للجماعة السياسية، بل لا نجد مشكلة قيمية معرفية حقيقية بين مبدأ وحدة الشعور ورابطة الدين وبين الروابط التي تقوم على أساسها المواطنة فوحدة الشعور هنا رابطة معنوية متحررة عن الزمان والمكان، أما المواطنة فهي رابطة التعايش المشترك بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معينين وضمن وحدة سياسية تسمى الدولة. [3]

ويرى جمال الدين الأفغاني في هذا الصدد أن الوطنية [**] لا تعارض الدين الإسلامي في شيء، وذلك كما يثبته شرعه في العدل والمساواة ، وكما يشهده له تاريخه، فقد كان الأفغاني يرشد تلاميذه، وأنصاره، وحزبه

---

[1] حسين رحال، " المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر: الشيخ محمد مهدي شمس الدين نموذجا ". متحصل عليه من: http://www.almaaref.org/books/contentsimages/books/dirasat/al_muwatana/page/lesson4.tm، يوم 2016/02/29، على الساعة 18.56.

[*] وحدة الشعور هي تلك الرابطة الأخوية الإجتماعية المبنية على أسس الدين والعقيدة، والتي ترتبط المسلمين ببعضهم بغض النظر عن جنسهم ولونهم وأصلهم ومكان مولدهم.

[2] الصادق عباس الموسوي، الحركات الإسلامية بين خيار الأمة ومفهوم المواطنة: حزب الله نموذجا. بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، 2012، ص 68.

[3] سامر مؤيد عبد اللطيف، مرجع سابق. ص 84.

[**] الوطنية كما يراها جمال الدين الأفغاني هي تعاون جميع أهل الوطن الواحد المختلفي الأديان على كل مافيه عمرانه وإصلاح حكومته. أنظر، المرجع نفسه.

السياسي إلى ضرورة إتحاد أهل كل قطر شرقي فيما بينهم و التعاون مع بعضهم على الأعمال الوطنية السياسية والعمرانية، وكان حزبه مؤلفا من أذكياء كل الملل والأديان المختلفة، وهذا ما جعل منه من رواد الفكر الإسلامي الحداثي الأوائل الذين دعوا إلى ضرورة الإنتماء للوطن والدفاع عنه وفق ما تقتضيه المواطنة من الحقوق والواجبات، والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. [1]

ولقد كان للعدل أهمية كبيرة في فكر العلماء داخل تيار الإسلام السياسي، خاصة ما تعلق بمسألة محاربة الإستبداد والتصدي له، فنجد في كتابات عبد الرحمان الكواكبي خاصة (طبائع الإستبداد)، والميرزا النائيني في (تنبيه الأمة)، توجها صريحا لتبني المواطنة كأحسن طريق للتخلص من الظلم ومحاربته، والوصول إلى العدل المنشود . [2]

وعلى هذا الأساس، حاول التيار الإصلاحي مجاراة التطور الفكري الكبير الذي عرفه العالم في مجال السياسة والاجتماع، دون تشويه الموروث الحضاري في الفكر السياسي الإسلامي، ودون المساس بثوابت الشريعة وأسس العقيدة، غير أن كل هذه الإجتهادات بقيت تراوح مكانها في مقابل الهالة الفكرية الكبيرة للتيار المحافظ، والذي عمل جاهدا في مسألة المواطنة على تغليب كفة الأمة، وروابط الدين في مواجهة روابط الوطن.

ج. المواطنة في الفكر العربي الليبرالي الحديث.

لقد شهدت البلدان العربية منذ سقوط الدولة العثمانية، وبداية التواجد الإستعماري في المنطقة، حضورا قويا للفكر الليبرالي، فقد تكونت قواعد إجتماعية لليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، كما قطعت هذه الدول بعد إستقلالها أشواطا مهمة في إقتصاد السوق والإنفتاح، قبل أن تقضي الإنقلابات العسكرية والأنظمة التسلطية التي حكمت بعد ذلك في الكثير من الدول العربية على هذه التجربة في مهدها. [3]

---

[1] الصادق عباس الموسوي، مرجع سابق. ص ص، 72، 73.

[2] المرجع نفسه. ص 74.

[3] هاني الحوراني،" مصائر الليبرالية العربية ". متحصل عليه من: http://www.alghad.com/articles/544952-، يوم 2016/03/02، على الساعة 21.38.

من جانب آخر، فإن الأفكار التي تطرحها الليبرالية حول الحقوق والحريات الفردية والمبادرات الخاصة والمنافسة والمجتمع المدني، يتم تصويرها كما لو أنها نقيض للعدالة الاجتماعية والتخطيط الرشيد للاقتصاد الوطني ولوجود القطاع العام، والأخطر من ذلك فإن سمة الليبرالية باتت في عرف العديد من القوى الفكرية العربية القومية منها، والإسلامية على حد السواء، مقترنة بتبعية حتمية مباشرة لسياسات الغرب عموما وللولايات المتحدة على وجه الخصوص في مختلف المجالات، ما وضع الليبراليين العرب في دائرة الاتهام والشك، وحَدَّ من حرية الأفكار والتعددية والتنوع التي تحتاجها المنطقة . [1]

ومن المعلوم أن مفهوم المواطنة في الفكر الغربي الليبرالي المعاصر يعد من أكثر المفاهيم الحديثة ثراء في هذا السياق، فالخطاب الليبرالي الغربي المعاصر الذي تحكمه مسلمات حقبة التنوير الأوروبية، يركز على تطبيق مبادئ الديمقراطية في السياسة، كالحكم المدني وغيره من المفاهيم التي تستخدم في إطار الاعتقاد بحتمية التقدم الإنساني. [2] هذا الخطاب الذي يعتبر المرجع النظري الأول للكثير من المفكرين الليبراليين العرب، في التأسيس لقيم المواطنة بمفهومها الحديث في المنطقة العربية.

ويركز الفكر الليبرالي في موضوع المواطنة على الرابطة المدنية*، التي يعتبرها عصب تكوين مواطنة الأفراد داخل مجتمعاتهم، فهي الوحيدة القادرة على ردع النعرات والفتن الداخلية، وجبر الإختلافات الفكرية والعقائدية، ويشير البعض إلى أن هذه الرابطة تضعف عندما تكثر الهويات الجماعية تحت الوطنية، وفي حالات التحدي المتبادل، ولا يتعلق الأمر هنا بالنقاش السياسي فقط، بل يتعدى ذلك إلى الممارسة اليومية للأفراد، وهذا ما ينذر بتهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل الدولة، وبالتطبيق على مجتمعاتنا العربية التي تعاني من هشاشة وضعف الهوية الوطنية مقارنة بقوة الهوية القبلية والإثنية، فإننا نجد أنفسنا أمام تراجع كبير للرابطة المدنية.

وبهدف الوصول إلى حلول حقيقية لهذه الظواهر المجتمعية، يطرح الفكر الليبرالي مسألة الهوية السياسية كوسيلة يمكن من خلالها أن يصل الأفراد داخل المجتمعات إلى وضع حلول لمشكلاتهم التي تتعلق بالإختلافات

---

[1] هاني الحوراني، المرجع نفسه.

[2] محمد حلمي عبد الوهاب، " الهوية والمواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر ". الشرق الأوسط، العدد: 12117، 2012/01/31.

(*) الرابطة المدنية هي تلك الرابطة التي تجمع الأفراد داخل المجتمع الواحد، فتوحد بينهم رغم الإختلافات الجنسية واللغوية والدينية والعرقية التي تميزهم، فهي بذلك الوحدة الأساسية للعيش المشترك.

الناجمة عن خصوصياتهم الفكرية، ومن هنا أصبحت فكرة الديمقراطية متعددة الثقافات تفرض البحث عن مفهوم جديد للمواطنة يتلائم مع فكرة تعدد الولاءات والإنتماءات. [1]

المبحث الثاني: واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

تعرف المواطنة في الأنظمة السياسية العربية أوضاعا خاصة، تميزها عن ما تشهده في باقي الأنظمة السياسية الأخرى، وذلك لما تعرفه المنطقة العربية بأنظمتها السياسية و مجتمعاتها من خصوصية شديدة التأثير في واقعها المعاش من الناحية النظرية عبر مختلف أنظمتها القانونية والدستورية، أو في ممارستها العملية وما يكتنفها من إشكاليات مختلفة.

المطلب الأول: واقع المواطنة في دساتير الأنظمة السياسية العربية.

تعتبر المواطنة ومسألة تضمينها في الإطار الدستوري للدولة، بمثابة النقطة الجوهرية والحاسمة في نجاح أي دستور حتى قبل إقراره، ذلك أن موضوع المواطنة بما يحمله في طياته من قضايا الحقوق والحريات والواجبات، أساس البناء الدستوري لأي نظام سياسي ديمقراطي حديث.

إن القاسم المشترك المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي، وإلتزام سياسي بمبدأ المواطنة يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد إجتماعي يمثل دستور وطني يتم بمقتضاه تضمين مبدأ المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل المواطنين داخل الدولة دون تمييز عرقي أو طائفي أو ديني. [2]

وعلى هذا الأساس، سنحاول من خلال هذا المطلب الإحاطة بالواقع القانوني والدستوري للمواطنة في أهم الأنظمة السياسية العربية، حيث تنقسم في هذا السياق هذه الأنظمة السياسية إلى نوعين:

- ✓ أنظمة سياسية لا تملك دساتير، وتعتمد على بعض القوانين العامة في تسيير شؤونها، كالنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي المؤقت في دولة قطر، ومختلف القوانين الأخرى في بقية دول الخليج العربي.

---

[1] أميمة عبود، " مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر ". المؤتمر السنوي السابع عشر: (المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص 81.

[2] ياسر خالد عبد بركات، " مبدأ المواطنة وإستحقاق الدستور الدائم ". متحصل عليه من: http://mcsr.net/activities/007.html، يوم 2016/03/01، على الساعة 19.16.

✓ أنظمة سياسية تعتمد على دساتير مكتوبة في تسيير شؤونها، وهي التي سنحاول دراسة واقع المواطنة داخلها.

وقد نص دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة 2014 في بابه الثاني على مجموعة من الحقوق تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع، عارضا في الفصل الأول من هذا الباب المقومات الاجتماعية، فأورد في المادة التاسعة: " تلتزم الدولة بتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز " [1]. هذا كما نص في المادة الحادية عشر على: " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور " [2]. ثم تأتي المواد من الثانية عشر وحتى الخامسة والعشرين لتحدد جملة من الحقوق المكفولة لجميع المواطنين، كالشغل والتأمين الاجتماعي والتعليم بمختلف أنواعه الإجباري والفني والعالي، بالإضافة إلى الرعاية الصحية، كل هذه المواد الدستورية تعتبر في الحقيقة بمثابة الضمان القانوني لأسس المواطنة في مصر.

أما الباب الثالث والموسوم بالحقوق والحريات والواجبات العامة، فقد نصت المادة الثالثة والخمسين منه على أن: " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو المستوى الاجتماعي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر، هذا كما أن التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون، وتلتزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض " [3]. ثم تأتي المواد الدستورية من المادة الثانية والستين حتى المادة الخامسة والثمانين لتصون جملة كبيرة من الحقوق والحريات العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في حين نصت المادة السادسة والثمانين على: " الحفاظ على الأمن القومي واجب، وإلتزام الكافة بمراعاته مسؤولية وطنية يكفلها القانون، والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف، وواجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقا للقانون " [4].

---

[1] جمهورية مصر العربية، دستور 2014. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014?lang=ar، يوم 2016/02/18، على الساعة 18.26.

[2] المرجع نفسه.

[3] جمهورية مصر العربية، مرجع سابق.

[4] المرجع نفسه.

فـي حيـن نـص دستـور جمهوريـة العـراق الصـادر سنة 2005 في البـاب الثانـي المعنـون بالحقـوق والحريات، في الفصل الأول الخاص بالحقوق وتحديدا في الفرع الأول الموسوم بالحقوق المدنية والسياسية، المادة الرابعة عشر على أن: " العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي " [1]. ثم يليها بعد ذلك جملة من المواد الدستورية التي تتضمن مجموعة من الحقوق الأساسية كالحياة والأمن والحرية وتكافئ الفرص والخصوصية، والجنسية، فالمادة الثامنـة عشـر تنص علـى: " الجنسية العراقيـة حق لكل عراقـي، وهي أساس مواطنتـه " [2]. قبل يتم التفصيل بعد ذلك في نفس المـادة الثامنـة عشـر فـي أحكـام الجنسيـة ومقتضياتها. ثم ننتقل إلى الفرع الثاني الذي يختص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تكفل مواده الحق في العمل والتملك والتعليم والصحة، في حين ذهب الفصل الثاني الخاص بالحريات إلى مختلف الحريات العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولأن المجتمع العراقي، مجتمع عشائري قبلي راعى دستوره هذه الخاصية من خلال المادة الخامسة والأربعين: " تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، وبما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى وحقوق الإنسان " [3].

أمـا دستور المملكة الأردنية الهاشمية الصادر سنة 1952 والمعدل سنة 2011، فقد نص في الفصل الثاني الموسوم بحقوق الأردنيين وواجباتهم، ومن خلال المادة السادسة على أن: " الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن إختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين " [4] . وهذا ما يعني أن مواطنة الفرد هي أساس حصوله علـى حقوقـه، وأدائـه لواجباتـه، وأشـار في المـادة الرابعـة عشـرة إلـى أن: " الدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظـام العـام أو منافية للآداب" [5]. كما أشار في المادة السادسة عشرة إلى أن: " للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود

---

[1] جمهورية العراق، دستور 2005. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar، يوم 2016/02/18، على الساعة 18.11.

[2] جمهورية العراق، مرجع سابق.

[3] جمهورية العراق، مرجع سابق.

[4] المملكة الأردنية الهاشمية، دستور 1952 (المعدل في 2004). متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Jordan_2014?lang=ar، يوم 2016/02/19، على الساعة 18.22.

[5] المرجع نفسه.

القانون " [1]. وأشار في المادة الثانية والعشرون إلى أن: " لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة " [2]. وأكد في المادة الثالثة والعشرون على أن: " العمل حق لجميع المواطنين، وأن على الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به " [3].

كذلك فقد أكد دستور دولة الكويت الصادر سنة 1962، والذي أعيد العمل به سنة 1992 في الباب الثاني الموسوم بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، ومن خلال المادة السابعة على أن: " العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين " [4]. فدعامات المجتمع حسب المشرع الكويتي في حد ذاتها مرتكزات المواطنة بمفهومها الحديث، كما ينص أيضا من خلال المادة الثامنة على أن: " تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص بين المواطنين " [5]. أما الباب الثالث والذي أخذ عنوان الحقوق والواجبات العامة فقد أشار إلى مسألة المساواة من خلال المادة التاسعة والعشرين: " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين " [6]. هذا كما فصل المشرع في الدستور الكويتي في تضمين العديد من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، وأكد أيضا على جملة من الواجبات التي يجب على المواطنين التقيد بها وأدائها.

أما دستور جمهورية لبنان الصادر سنة 1926 مع تعديلاته المختلفة إلى غاية سنة 2004، فقد نص في فصله الثاني الموسوم في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم، وتحديدا في المادة السابعة على أن: " كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم " [7]. كذلك الحرية مصونة في التفكير والإعتقاد وإبداء الرأي، والتعليم مكفول بالإضافة

---

[1] المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] دولة الكويت، دستور 1962. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992?lang=ar، يوم 2016/02/19، على الساعة 18.25.

[5] المرجع نفسه.

[6] المرجع نفسه.

[7] جمهورية لبنان، دستور 1926. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004?lang=ar، يوم 2016/1/02/20، على الساعة 20.23.

إلى حق تولي المناصب العليا، كل هذا من خلال المواد الدستورية من المادة الثامنة وحتى الخامسة عشر، أما مسألة الطائفية فقد تكلم عنها المشرع اللبناني في الباب السادس، وتحديدا في المادة الخامسة والتسعين : " على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية " [1].

هذا كما نص دستور دولة ليبيا الصادر سنة 2011 والمعدل سنة 2012، في الباب الأول من خلال المادة السادسة على أن: " الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافئ الفرص، فيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم على أساس الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الإنتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري " [2]. هذا كما نص الدستور أيضا في الباب الثاني الموسوم بالحقوق والحريات العامة على مجموعة من حقوق المواطنة المدنية والسياسية والاجتماعية، وذلك من خلال المواد الدستورية من المادة السابعة وحتى المادة السادسة عشر.

أما دستور المملكة المغربية الصادر سنة 2011، فقد نص في الباب الأول الذي يحمل عنوان الأحكام العامة من خلال الفصل السادس على أن: " تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية " [3]. أما الفصلين الرابع عشر والخامس عشر فقد نصا على حق المواطنين في المشاركة المباشرة في شؤونهم السياسية والاجتماعية من خلال التشريع وتقديم عرائض للسلطات العمومية، في حين ذهبت الفصل السادس عشر والسابع عشر إلى إقرار حقوق المواطنين المغاربة المقيمين في الخارج لاسيما في مجال الإنتخاب والترشح، أما الباب الثاني فقد نص أيضا من خلال الفصل التاسع عشر على المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية وذلك من خلال التركيز على مبدأ المناصفة بين الجنسين [4].

---

[1] جمهورية لبنان، مرجع سابق.

[2] دولة ليبيا، دستور 2011 (المعدل 2012). متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012?lang=ar، يوم 2016/02/20، على الساعة 22.30.

[3] المملكة المغربية، دستور 2011. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011?lang=ar، يوم 2016/02/20، على الساعة 00.25.

[4] المرجع نفسه.

كذلك دستور جمهورية السودان الصادر سنة 2005 سار على نفس النهج، فقد نص في بابه الأول الدولة والدستور والمبادئ الهادفة، في الفصل الأول الذي يحمل عنوان الدولة والدستور، في المادة السابعة الموسومة بالمواطنة والجنسية على أن: " تكون المواطنة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين. ولكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية. ينظم القانون المواطنة والتجنس، ولا يجوز نزع الجنسية عن من إكتسبها بالتجنس إلا بالقانون ويجوز لأي سوداني أن يكتسب جنسية بلد آخر حسبما ينظمه القانون " [1]. كذلك الباب الثاني؛ وثيقة الحقوق أشار فيها المشرع السوداني إلى مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية بالتفصيل، فعلى سبيل المثال أشارت المادة الواحدة والثلاثين إلى أن: " الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي " [2].

في حين نص دستور الجمهورية العربية السورية الصادر سنة 2012، من خلال الباب الثاني الحقوق والحريات وسيادة القانون وعبر الفصل الأول الذي يحمل عنوان الحقوق والحريات على مجموعة من الحقوق والحريات العامة التي تمثل جوهر المواطنة للأفراد السوريين، والملفت للإنتباه هنا، أن المشرع السوري ركز من خلال مواد دستورية عديدة على مسألة الوحدة الوطنية، وواجب المواطنين في المحافظة عليها.[3] فهذا الدستور الذي جاء في ظروف إستثنائية تشهدها سوريا، يهدف إلى تكريس مبادئ المواطنة من خلال الموازنة بين الحقوق والواجبات، وأثناء مرحلة التحضير لهذا الدستور حاول النظام السياسي إشراك كل القوى السياسية حتى المعارضة منها، غير أنه فشل في ذلك بسبب عدم إعتراف العديد من قوى المعارضة بشرعية النظام و مطالبته بالرحيل.

أما الدستور التونسي الصادر سنة 2014، فقد نص في الباب الأول الموسوم بالمبادئ العامة من خلال الفصل الثاني الذي لا يجوز المساس به دستوريا على أن: " تونس دولة مدنيـة، تقـوم على المواطنـة،

---

[1] جمهورية السودان، دستور 2005. متحصل عليه من:

https://www.constituteproject.org/constitution/Sudan_2005?lang=ar، يوم 2016/02/21، على الساعة 18.20.

[2] المرجع نفسه.

[3] الجمهورية العربية السورية، دستور 2012. متحصل عليه من:

https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012?lang=ar، يوم 2016/02/22، على الساعة 17.30.

وإرادة الشعب، وعلوية القانون " [1]. في حين ذهب المشرع التونسي في الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات، في المادة الواحدة والعشرين إلى أن: " المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم " [2]. ثم بعد ذلك مباشرة وحتى المادة التاسعة والأربعين، يفصل المشرع التونسي في الدستور على جملة كبيرة من حقوق المواطنة وواجباتها.

أما دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر سنة 1979 مع تعديلاته إلى غاية 2009، فقد نص في الباب الثاني الذي يحمل عنوان الدعامات الاجتماعية والاقتصادية العامة من خلال المادة الرابعة عشر على أن: " المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم " [3]. هذا كما ينص في الباب الثالث الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة، ومن خلال المادة الخامسة والعشرين على أن: " جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الإتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي " [4]. هذا كما تنص بقية مواد هذا الباب على مجموعة معتبرة من الحريات كالإجتماع والرأي والتنقل، بالإضافة إلى الحق في العمل والرعاية الصحية.

أما دستور الجمهورية اليمنية الصادر سنة 1991، والمعدل سنة 2001، فينص على قيم ومبادئ المواطنة في الفصل الثالث الذي يحمل عنوان الأسس الاجتماعية والثقافية، وتحديدا من خلال المادة الرابعة والعشرين التي يؤكد فيها المشرع اليمني على أن: " تكفل الدولة تكافئ الفرص لجميع المواطنين سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا، وتصدر القوانين لتحقيق ذلك " [5]. ومن خلال المادة الخامسة والعشرين

---

[1] الجمهورية التونسية، دستور 2014. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014?lang=ar، يوم 2016/02/22، على الساعة 19.30.

[2] المرجع نفسه.

[3] دولة الإمارات العربية المتحدة، دستور 1979. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates_2009?lang=ar، يوم 2016/02/22، على الساعة 21.30.

[4] المرجع نفسه.

[5] الجمهورية اليمنية، دستور 1991. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001?lang=ar، يوم 2016/02/23، على الساعة 17.30.

أيضا، والتي يورد فيها كذلك أن: " يقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي الذي يقوم على العدل والحرية والمساواة وفق القانون " [1]. وفي نفس السياق دائما من خلال المادة الواحدة والثلاثين: " النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون " [2]. في حين يذهب الباب الثاني حقوق وواجبات المواطنين الأساسية إلى تضمين أهم الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية كالإنتخاب والعمل والتعليم والصحة، وأهم واجباتهم كذلك كالدفاع عن الوطن وإحترام القانون.

في حين نص دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر سنة 1996 مع آخر تعديلاته سنة 2016 على قيم ومرتكزات المواطنة الحقيقية والفاعلة، في الفصل الرابع الموسوم بالحقوق والحريات، ومن خلال المادة الثانية والثلاثين على أن: " كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق أو الجنس أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو إجتماعي " [3]. ونص أيضا في المادة الرابعة والثلاثين على أن: " تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق فتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية " [4]. وأشار في المادة الخامسة والثلاثين إلى أن: " الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة " [5]. وفي المادة السادسة والثلاثين أكد على أن: " الدولة تعمل على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. وتشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية، وعلى مستوى المؤسسات " [6]. وكذلك الحال في المادة الثامنة والثلاثين: " الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة " [7]. وتذهب بقية مواد هذا الباب في سياق تضمين العديد من الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية والثقافية كالمشاركة والتعبير وممارسة السياسة والعمل.

---

[1] الجمهورية اليمنية، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 (المعدل 2016). الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2016، ص 13.

[4] المرجع نفسه. ص 13.

[5] المرجع نفسه. ص 13.

[6] المرجع نفسه. ص 13.

[7] المرجع نفسه. ص 13.

وبعد عرض أهم النماذج القانونية والدستورية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية، سنحاول التطرق إلى مميزاتها العامة في النقاط التالية:

- ✓ مكانة المواطنة المرموقة في دساتير الأنظمة السياسية العربية، فقد حاول المشرع إبرازها وتضمينها بشكل قوي من خلال التأكيد على المساواة والحرية والمشاركة، والمسؤولية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى تحديده لجملة كبيرة من الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين ومحاولة موازنتها مع واجباتهم المختلفة، في إطار دولة الحق والقانون.
- ✓ هناك بعض الأنظمة السياسية العربية، خاصة في دول الخليج العربي لا تملك دساتير مكتوبة، إلا أنها، تعمل وفق بعض القوانين العامة التي تنظم عبرها الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.
- ✓ التركيز الشديد على مبدأ المساواة، حيث يعتبر هذا المبدأ الركن الأساسي للمواطنة، وبالتالي فقد أخذ حيزا كبيرا من إهتمام المشرع في الأنظمة السياسية العربية.

المطلب الثاني: واقع الممارسة العملية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

إن الحديث عن الممارسة العملية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية، يقودنا إلى الحديث عن العديد من الإشكاليات التي تعانيها في الدول العربية، فواقعها المزدهر في دساتير هذه الأنظمة السياسية يخفي ورائه حقيقة مظلمة، وواقع عملي مليء بالإشكاليات المختلفة، هذه الإشكاليات التي تظهر وتؤثر بشكل كبير بمجرد محاولة نقل كل تلك القواعد القانونية والدستورية إلى أرض الواقع.

سنحاول من خلال هذا المطلب الإحاطة بواقع ممارسة المواطنة في الأنظمة السياسية العربية على ضوء مختلف الإشكاليات التي تؤثر فيها.

أ. إشكالية المواطنة والدين.

في الحقيقة، لا توجد إشكالية بين المواطنة كمفهوم وسلوك وبين الدين كمنهج للحياة، فكلاهما يجتمعان في سعيهما إلى تحقيق أهداف وغايات نبيلة وعملاقة تصب في مصلحة الإنسان، لكن المعضلة تبرز بعد ذلك في سياق الأسلوب الذي يتخذه كل منهما في تحقيق أهدافه وغاياته النبيلة.

إن الحديث عن علاقة الدين بالمواطنة في المجتمعات العربية، يقودنا للحديث عن مفهوم الدين الإسلامي ونظرته للمواطنة، فالإسلام يعتبر دين الدولة في أغلب دساتير الأنظمة السياسية العربية، هذا الدين الإسلامي الذي يشترك مع المواطنة في قيمها السامية كالمساواة والحرية والمشاركة، ويخالفها في أسلوب تطبيق هذه القيم، هذا لأنه يرى في وحدة الشعور –كما رأينا سابقا – الرابطة المثلى التي يجب على الفرد التحلي بها، بينما ترتكز المواطنة على الرابطة المدنية في ذلك، وفي ظل كل هذا الإختلاف تبرز لنا ثلاثة تيارات فكرية رئيسية :

- ✓ **التيار الإيديولوجي المغلق:** الذي لا يرى أي حاجة في البحث عن المفاهيم والقيم والمبادئ في المدارس العلمانية والليبرالية الغربية، ويرفض كل ما هو خارج منظومة الدين الإسلامي بما في ذلك مفهوم المواطنة.
- ✓ **التيار التغريبي:** والذي يعتبر أن المواطنة إنتاج مدني ليس له أي علاقة بالأديان كافة، ويدعوا أصحاب هذا التيار الفكري إلى فصل الدين عن الدولة، وعلمنة المواطنة بحيث تصبح في خدمة كل الطوائف دون تمييز عرقي أو لغوي أو جنسي.
- ✓ **التيار التوفيقي:** الذي يسعى إلى الملائمة بين المواطنة بمفهومها المدني وبين الدين، فأصحاب هذا التيار يرون في العلاقة أنها تشاركية لا تتجه إلى الصراع، حيث أن المواطنة حسبهم ليست دينا حتى تتصادم ودين الدولة، بل هي نمط حياة موجودة في جميع الأديان تحتاج إلى إخراجها وتنظيمها في تشريعات مدنية لا تعارض مبادئ وتعاليم الدين. [1]

وبين كل هذه التيارات الفكرية المختلفة تعرف المواطنة أوضاعا متذبذبة في الأنظمة السياسية العربية، ذلك أن واقع الحال فرض سيطرة تيارين متناحرتين، أحدهما يقوم على فرضية مفادها أنه لا يمكن أن يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به الغرب، وإنطلق أصحاب هذه النظرة في الترويج لأفكارهم والتحسيس بإنجازات الأنظمة السياسية الغربية في مجال الحقوق والحريات الفردية والجماعية، في حين ذهب أصحاب التيار الثاني إلى أنه لا يمكن أن يصلح حال الأمة إلا بما صلح به سلفها، في إشارة واضحة إلى دولة الخلافة الإسلامية قديما. [2]

---

[1] فارس مطر الوقيان، المواطنة: ماهيتها ومعضلاتها ومقارباتها في ثقافتنا العامة. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015، ص 14.

[2] طيبي غماري، " أزمة الإسلام السياسي: فشل التحول من تسيير المؤمنين إلى تسيير المواطنين". المؤتمر السنوي الثاني: الإسلاميون ونظام الحكم، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 15.

وفي ظل فشل التيار التوفيقي في فرض أفكاره، برز هذا الخلاف الفكري – والذي تحول بعد ذلك على أرض الواقع إلى صدام مباشر– وبقي لعقود طويلة مسيطرا على ذهنية الفرد العربي، فتحولت بذلك المجتمعات العربية إلى حلبة للصراع بين بعض النخب العلمانية التي تحاول التأسيس إلى مدنية الدولة وإرساء مبادئ المواطنة في صورها الغربية دون تغيير أو تعديل يتماشى وطبيعة هذه المجتمعات العربية، وبين بعض النخب الإسلامية التي ترفض كل ما هو غريب عن التراث الإسلامي وتعتبره غزوا ثقافيا و فكريا يجب مجابهته بشتى الطرق والوسائل.

وعلى هذا الأساس، فإن حاجة المواطنة في ممارستها العملية داخل الأنظمة السياسية العربية إلى تغليب الفكر التوافقي، والإبتعاد عن الإنغلاق والتغريب، حاجة ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها بأي حال من الأحوال.

ب. إشكالية المواطنة والسلطة.

يغلب على السلطة السياسية* الحاكمة في الأنظمة السياسية العربية ضعف أو هشاشة الشرعية التي تستند عليها، فهي تعيش ما يسمى في أدبيات علم السياسة بأزمة الشرعية**، فغالبية هذه الأنظمة لم تصل إلى السلطة عبر القنوات الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات الحرة والنزيهة، وهذا ما أدى بدوره إلى هشاشة إنتماء الشعب إلى النظام السياسي، فالميزة الرئيسية للعلاقة بين أفراد المجتمع والسلطة الحاكمة في الدول العربية تكاد تنحصر في الخوف أو بعض المصالح الضيقة، وغياب الشرعية هنا يعني غياب أهم أسس الديمقراطية الداعمة للسلطة السياسية، فتعامل هذه الأنظمة السياسية من خلال سلطاتها الحاكمة مع التنوع العرقي أو المذهبي أو الديني أو القبلي داخل الدولة لم يخضع إلى مبادئ الديمقراطية، فكان التسلط والإستبداد السمة البارزة لمعاملة الفئات الرافضة لشرعية النظام السياسي أو لتلك الفئات الرافعة لقوى التنوع أو الأقلية .[1]

(*) تعرف الموسوعة العالمية السلطة السياسية هي القدرة على الحصول على سلوك معين من قبل أولئك الذين يخضعون لها من دون اللجوء إلى إكراه جسدي. أنظر، ميريام ريفولت دالون، سلطان البدايات: بحث في السلطة. (تر: سايد مطر)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص33.

(**) أزمة الشرعية هي عدم قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ممارسة السلطة عليهم، بسبب عدم وصوله للحكم بطرق ديمقراطية. أنظر، عبد الحسين شعبان، " في أزمة الشرعية ". الحوار المتمدن، العدد:2283، 2008.

(1) سامي الخزندار، " أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية ". متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0F3A3346-A14E-48BD-9D9A-7063E2408465 ، يوم 2016/03/09 ، على الساعة 15.08.

إن غياب الشرعية لدى العديد من الأنظمة السياسية العربية دفعها للبحث عن طرق مختلفة في السيطرة على شعوبها، فمنها من وجدت لنفسها شرعية دينية قائمة على أساس تحكيمها لمبادئ الشريعة الإسلامية في الحكم، في حين إهتمت أنظمة أخرى بالشرعية الثورية من خلال التركيز على أمجادها التاريخية، وبين هاتين الفئتين المختلفتين، تعرف المواطنة أدنى مستوياتها، وأضعف حالاتها، ذلك أنها تعتمد في إزدهارها وتضمينها على الشرعية الديمقراطية التي تبنى على أساس المشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين، والمساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن إنتماءاتهم السياسية والفكرية، والحرية المطلقة في التفكير والإعتقاد والرأي، كل ذلك في كنف المؤسسات الدستورية القادرة على حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

إن مسألة التأسيس للمواطنة داخل الأنظمة السياسية العربية، تتطلب معالجة حقيقية لمختلف إشكاليات السلطة السياسية داخلها وعلى رأسها مسألة الشرعية، هذه الأخيرة التي تحتاج في حل أزمتها إلى تغليب الديمقراطية بإعتبارها نظاما متكاملا يقوم على ثلاثة أركان هي:

- ✓ دولة المؤسسات السياسية والمدنية التي تعلوا على الأفراد مهما كانت مراتبهم وإنتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية
- ✓ فاعلية الأنظمة السياسية المتطابقة مع مصالح المجتمع وما يتفرغ عن ذلك من حقوق وحريات.
- ✓ تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية والاجتماعية المتعددة وذلك على اساس حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الأقلية. [1]

وعلى هذا الأساس، فإن مستقبل الممارسة العملية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية، يتوقف على موضوع نجاح الديمقراطية بمختلف تجلياتها خاصة السياسية منها.

ج. إشكالية المواطنة والمجتمع المدني.

إن تطور مسعى المطالبة بالحقوق المدنية، الاجتماعية والسياسية، قد إقترن بشكل مباشر بظهور تنظيمات متعددة من قبيل الجمعيات، والنقابات العمالية والروابط الطلابية والحركات السياسية، ذلك أن مسألة الحصول على هذه الحقوق والحريات المختلفة مسألة جماعية يستفيد منها جميع المواطنين على إختلاف وجهات نظرهم وإنتماءاتهم، وفي إجتماعهم قوة ضغط كبيرة تساعدهم في تحقيق أهدافهم.

---

[1] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص65.

لقد وجد المجتمع المدني تاريخيا تعبيره السياسي والقانوني الأول في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي، والذي أفرزته الثورة الفرنسية، حيث تحول عمليا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث، ومنذ ذلك الحين وهذا الكيان يمر بالعديد من التطورات التاريخية حتى وصل به الحال اليوم إلى ما هو عليه من تطور في التنظيم والتركيب. [1]

غير أن واقع المجتمع المدني في الأنظمة السياسية العربية، يؤكد هيمنة السلطة الحاكمة على تنظيمات المجتمع المختلفة، فهي تسمح لنفسها بالتدخل في تشكيل العلاقات داخل المجتمع بحجة بناء الدولة والمصلحة العليا للدولة، لكن السبب الحقيقي في ذلك يرجع كما يرى الدكتور برهان غليون إلى أن هذه الأنظمة السياسية تخاف من المجتمع المدني، لأنه حسبه يؤرقها، خاصة وأنه يمثل قوة رقابية كبيرة، يمكن من خلالها محاربة القيم السلبية والآفات المنتشرة في المجتمعات العربية كالفساد والرشوة، هذا بالإضافة إلى دوره الكبير في رفض كل أشكال التسلط والإستبداد والدكتاتورية، لذلك هي تعمل بكل الوسائل على قمعه و منعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه . [2]

وتذهب إحدى الدراسات العربية التي أجريت لرصد واقع وآفاق المجتمع المدني في الأنظمة السياسية العربية إلى إعتبار مشكلة الإستقلالية عن أجهزة الحكم بمثابة العائق الأكبر الذي تواجهه تشكيلات هذا المجتمع المختلفة، حيث أنها أصبحت واقعيا إمتدادا للسلطة الحاكمة في هذه الأنظمة السياسية تستعملها في ضرب وإضعاف المعارضة السياسية أو إلغائها من جهة، أو إستعمالها في تشويه بعض الأقليات المطالبة بحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. [3] وبالتالي يتحول الدور الأساسي للمجتمع المدني المتمثل في دعم المواطنة ومساعدة الأفراد في تحصيلها والتمتع بها، إلى أداة تستعملها الأنظمة السياسية العربية في محاربتها، والقضاء على التنوع المجتمعي، وقمع الأقليات وحرمانها من حقوقها المشروعة، عبر زرع الفتن بين أبناء الوطن الواحد.

---

[1] العيادي صونية، " المجتمع المدني ...المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة ". مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 2، جوان 2008، ص 13.

[2] بالعيور الطاهر، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ". مجلة العلوم الإنسانية، العدد:10، نوفمبر 2006، ص 122.

[3] العيادي صونية، مرجع سابق. ص 17.

د. إشكالية المواطنة والاغتراب.

يرى كل من هيغل وماركس، أن الاغتراب هو: " ذلك الشعور بالعجز في علاقة الفرد بالمؤسسة التي يعمل ضمنها، أو ينتمي إليها " [1]. أي أننا عندما نتحدث عن الاغتراب الاجتماعي مثلا، فذلك يعني أن الفرد لا يستطيع أن يقيم علاقة صحية مع المجتمع، فالمجتمع قد يكون مستبدا ويفرض معتقداته بالقوة، أما الاغتراب السياسي والذي نجده منتشرا بشكل موسع في علاقة المواطن بالدولة، ففي هذا السياق شدد كل من هيغل وماركس على علاقات العجز، أي أن الفرد غير قادر أن يؤثر في النظام العام، فهو مهمش أو مضطهد أو يمارس عليه الإستبداد والتسلط أو لا يجد مجالا للعمل والتأثير، وقد يعود ذلك أيضا إلى العائلة خاصة بالنسبة للمرأة، وفي المؤسسات الدينية التي تفرض على الإنسان معتقدات قد لا يستطيع أن يتقبلها . [2]

إن واقعنا العربي، يقودنا إلى الحديث عن حالة الإغتراب الكبيرة التي يعيشها الأفراد داخل مجتمعاتهم، هذه الحالة التي تشكلت لتوافر العديد من الأسباب على غرار التسلط والإستبداد السياسي للأفراد، وحالة الفوضى الأخلاقية التي تعيشها المجتمعات العربية، ناهيك عن مجموعة القيم والتقاليد المتوارثة، كل هذه الأسباب – كما أشرنا سابقا – وغيرها، أدت بشكل مباشر إلى عزلة فئات كبيرة من المجتمع، فأصبحت بذلك لا تهتم بحقوقها ولا تبحث عن أداء واجباتها.

وهذا ما أثر بشكل رئيسي على واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، خاصة وأن الفرد يملك دورا محوريا في هذا المجال، ففي ذات السياق يرى الدكتور صباح المختار أن الدور الأكبر يقع على الفرد، الذي حسبه ما لم يطالب بحقوق المواطنة، وما لم يحتج على حرمانه منها، فمن غير حقه كذلك أن يلوم الآخرين على حاله، ويورد قائلا: " فعندما لا نحتج، ليس من حقنا بعد ذلك أن نتذمر، بدعوى أن هناك آخرين لم يقوموا بإعطائنا حقوقنا ".[3] وهذا ما يقودنا إلى التأكيد على أهمية الفرد في ضمان تطبيق المواطنة الحقيقية والكاملة على أرض الواقع، فحالة الإغتراب التي يعاني منها الكثير من المواطنين داخل المجتمعات العربية، نزعت عنهم صفة المواطنة ، وحولتهم إلى مجرد أفراد سلبيين لا معنى لهم.

---

[1] حليم بركات، " الإغتراب: إشكالية علاقة الفرد بالمؤسسات في المجتمع العربي ". متحصل عليه من:
http://www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=835، يوم 2016/03/09، على الساعة 19.48.

[2] المرجع نفسه.

[3] بشير نافع، وآخرون، مرجع سابق. ص 162.

خلاصة الفصل الثاني:

تلعب المواطنة دورا محوريا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الأنظمة السياسية العربية، من خلال العمل على القضاء على كل أشكال التمييز العرقي والديني والمذهبي، والعمل على تحقيق المساواة التامة بين المواطنين داخل أوطانهم، هذا كما أن لها أهمية كبيرة في عملية التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى قدرتها الفائقة في الرفع من فعالية المجتمع المدني، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة كل أشكال التطرف والإرهاب.

تمتاز المواطنة في الأنظمة السياسية العربية بالتنوع الفكري والإيديولوجي، فقد أسهمت العديد من الإتجاهات الفكرية العربية في بلورتها، ما أكسبها خصوصية فكرية ميزتها عن تواجدها باقي الأنظمة السياسية الأخرى، فالتيار القومي العربي حاول منذ عقود عديد بلورة مفهوم المواطنة بما يتماشى وطبيعة الفرد العربي وميولاته الوحدوية، هذا كما ساهم الفكر السياسي الإسلامي أيضا بقدر وافر في تشكيل المواطنة من خلال أفكاره المبنية على روابط دينية تجمع المسلمين فيما بينهم بغض النظر عن جنسهم وأصلهم ولونهم ومكان مولدهم، أما الفكر الليبرالي فقد ساهم رواده في الدول العربية بقدر كبير في التأسيس لمفهوم المواطنة في هذه المنطقة، كل هذه التيارات الفكرية المختلفة إجتمعت كلٌ بقدر معلوم في تشكيل خصوصية مفهوم المواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

وبالحديث عن واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، فإننا نجد أنفسنا أمام واقعين مختلفين، أولهما واقع قانوني مزدهر من خلال البنى والقواعد التشريعية في قوانين ودساتير هذه الأنظمة السياسية، وثانيهما واقع عملي مزري، ولعل السبب الرئيسي وراء هذا التناقص الصارخ هو أن عملية نقل كل تلك القواعد القانونية والدستورية إلى أرض الواقع يصطدم بالعديد من الإشكاليات المختلفة كإشكاليات الدين، والسلطة والمجتمع المدني والإغتراب.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لواقع المواطنة في النظام السياسي الجزائري

بعد دراسة إنعكاسات المواطنة على الأنظمة السياسية العربية، من خلال التطرق لأهم التحديات والرهانات التي أثرت في واقع المواطنة قانونيا وعمليا، لابد لنا أن ندعم هذه الأطر والمعارف النظرية بدراسة تطبيقية، سنحاول من خلالها تسليط الضوء على حالة الجزائر، وواقع المواطنة فيها إنطلاقا من إختيار مجتمع للبحث مكون من طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، وقد تم الإستعانة في ذلك بأداة الإستمارة.

وعليه، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: واقع المواطنة في مجتمع البحث.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

تعتمد الدراسات التطبيقية على جملة من الإجراءات المنهجية، يأتي في مقدمتها التعريف بأداة الدراسة، والتي إخترنا أن تكون أداة الإستبيان، ثم يليها بعد ذلك مباشرة مجالات الدراسة، ودراستنا هنا تنطلق من ثلاثة مجالات رئيسية، هي المجال الزماني والمكاني والبشري، لنختم في النهاية إجراءاتنا المنهجية مع التعريف بمفردات البحث المختلفة.

المطلب الأول: التعريف بأداة الدراسة

لا يغيب على الذهن أن أي بحث علمي يبدأ بمشكلة، فيضع لها الباحث فروضا معينة، وقد يتطلب البحث بعد ذلك أدوات بحثية وهي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة يعتمد عليها من أجل الحصول على المعلومات والبيانات ومن هذه الأدوات المقابلة، الملاحظة، الإستبيان أو الإستمارة، وقد عرفها موريس أنجرس بأنها: " تقنية مباشرة للتقصي العلمي، تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح بإستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقة رياضية والقيام بمقارنات رياضية " [1]. فالإستمارة هي أكثر الأدوات إستخداما في ميدان دراسات العلوم الاجتماعية والسياسية، وذلك لما تلعبه من دور مهم في جمع البيانات والمعلومات، ومعرفة إتجاهات ومواقف الأفراد إزاء قضايا معينة.

أمـا محمد شلبي فيعرفها على أنها: " أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويقدم الإستبيان في شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الإستبيان " [2].

تعتبر الغاية من إستخدام الإستبيان في هذه الدراسة، هي معرفة واقع المواطنة في الجزائر، إنطلاقا من الإحاطة بجميع جوانبها المتعلقة بالحقوق والحريات والواجبات لدى مجتمع البحث المختار.

أما الهيكل العام للإستبيان فينقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية:

---

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ط2، (تر : بوزيد صحراوي ، وآخرون)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص204.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق. ص 243.

- ✓ المحور الأول: يتعلق بالبيانات الأولية لمجتمع البحث (الجنس، السن، الحالة الاجتماعية، المستوى المعيشي، الإنخراط في الأحزاب السياسية أو تنظيمات المجتمع المدني).
- ✓ المحور الثاني: يتعلق بالمعلومات الخاصة بمفهوم المواطنة لدى مجتمع البحث.
- ✓ المحور الثالث: يتعلق بركائز المواطنة لدى مجتمع البحث (الواجبات والحقوق والإنتماء).

المطلب الثاني: مجالات الدراسة

تعتبر عملية تحديد مجالات الدراسة، بمثابة الخطوة الرئيسية في سياق إعداد البحوث والدراسات التطبيقية والميدانية، فهي تشمل تحديد المجال البشري والذي يمثل مجتمع البحث الذي يتم توزيع الإستمارة عليه، بالإضافة إلى تحديد المجال الزماني والمكاني.

أ. المجال البشري.

ويقصد به مجتمع البحث، وقد يتكون هذا المجتمع من مجموعة أفراد، أو عدة جماعات، وفي بعض الأحيان يتكون مجتمع البحث من عدة وحدات إجتماعية، ويتوقف ذلك بالطبع على موضوع الدراسة، وفي دراستنا هذه إعتمدنا على إجراء مسح شامل لمجتمع البحث، حيث يعرف المسح الشامل على أنه: " طريقة جمع البيانات المعلومات والمعطيات من جميع أفراد مجتمع البحث دون تمييز " [1].

يتمثل مجتمع البحث في طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة، وتم إختيار كل سنوات الدراسة، والسبب وراء هذا الإختيار يعود إلى:

- ✓ أن طلبة العلوم السياسية أكثر دراية من غيرهم بمسائل الحقوق والحريات والواجبات، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى نوعية تكوينهم، وتوجهاتهم ومواقفهم السياسية.
- ✓ سهولة التنقل داخل مجتمع البحث، بسبب اجتماع العينة في مكان واحد.

يبلغ عدد الطلبة المسجلين في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 285 طالب موزعين بين: (126 طالب و 159 طالبة) حسب آخر الإحصائيات والتي أعدت في 26 جانفي2016.[2]

---

[1] نافذ محمد بركات، " التحليل الإحصائي ". محاضرات في منهجية البحث العلمي، (الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد والإحصاء التطبيقي)، 2007/2006، ص 4.

[2] أنظر، الملحق رقم 2.

أمـــا الحضور الحقيقي للطلبة ومزاولـــة الدراسة فيعتبر ضعيف جدا بالمقارنـــة مع العدد المسجل، وذلـك بسبب:

- ✓ وجود عدد كبير من الطلبة المسجلين، يمارسون أعمال حرة ووظائف حكومية.
- ✓ هناك عدد معتبر من الطلبة من جمد تسجيله عن طريق العطل الأكاديمية.
- ✓ وجود الكثير من الطلبة المعيدين في بعض المقاييس.

كـل هذا، جعل عدد الطلبة الذين وزعت عليهم الإستمارة يتقلص ليصل في النهاية إلى 103 طالب/(ة)، هؤلاء هم من مثلوا مجتمع الدراسة رغم إختيار الوقت المناسب لتوزيع الإستمارة عليهم.

ب. المجال الزماني.

تعتبر مسألة تحديد الوقت الذي تجمع فيه البيانات والمعطيات مهمة جدا في نجاح الدراسة التطبيقية، لذلك يتطلب الأمر القيام بدراسة إستطلاعية عن مجتمع البحث الذي تتكون منه العينة لتحديد الوقت المناسب لجمع البيانات.

إن المجال الزمني للدراسـة هو الموسم الجامعـي 2016/2015، وذلـك بعد أن وزعت الإستمـارة في الفترة من 10 إلى 12 أفـريل من سنة 2016، ويعود سبب إختيـار هذا التوقيت بالذات للأسباب التالية:

- ✓ هذه الفترة الزمنية تمثل الأسبوع الثاني بعد العطلة الربيعية، وبالتالي يكون الحضور مكثفا بعد إحتمال غياب الطلبة في الأسبوع الأول بعد العطلة مباشرة.
- ✓ تزامن هذه الفترة مع بداية الأسبوع من يوم الأحد وحتى الثلاثاء، وهي إحدى أهم الفترات التي تعرف حضور مكثف للطلبة، على إعتبار غياب الطلبة نهاية الأسبوع، خاصة الطلبة الذين يقيمون بالإقامات الجامعية، فهم يلتحقون بمنازلهم في عطلة نهاية الأسبوع.

ج. المجال المكاني:

تم إجراء الدراسة الميدانية بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والذي يتواجد في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بمدينة بسكرة في الجزائر، حيث تعود نشأت هذه الكلية والتي كانت تسمى في البداية بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بموجب المرسوم 98-219 المؤرخ في السابع من شهر جويلية سنة

ألف وتسعمئة وثمانية وتسعون، والمتضمن إنشاء جامعة محمد خيضر بسكرة، ثم عدل المرسوم المذكور بمرسوم تنفيذي رقم 04-255 مؤرخ في التاسع والعشرين من شهر أوت سنة ألفين وأربعة، حيث تم فصل كلية الحقوق عن كلية الاقتصاد، وتمت تسميتها بكلية الحقوق والعلوم السياسية، وتشمل قسمين: قسم الحقوق و قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .[1]

هذا الأخير الذي نشأ بتاريخ الرابع والعشرين من شهر أفـريل سنة ألفين وإثنين بمقتضى التعليمة الوزارية رقم 01، حيث فتح أبوابه للطلبة في السنة الموالية.

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة

يتكون مجتمع البحث من 103 مفردة، سنحاول من خلال الجداول التالية أن نشرح متغيرات الدراسة الخاصة بهذه المفردات من حيث الجنس والسن والمستوى المعيشي ووضعية الإقامة، والمنطقة السكنية، إضافة إلى الوعي السياسي.

أ. **الجنس**:

الجدول رقم 01: عدد ونسبة المبحوثين حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
ذكر	45	% 43.68	2
أنثى	58	% 56.31	1
المجموع	103	% 100	/

من خلال الجدول، نلاحظ ارتفاع عدد الطالبات في مجتمع البحث عن عدد الطلبة الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث 56.31 %، في مقابل نسبة 43.68 % للذكور، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أكثرية عدد الطالبات في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – كما رأينا سابقا في المجال البشري للدراسة –، هذا

[1] مصلحة الإحصائيات والإعلام والتوجيه، دليل الكلية. بسكرة: مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015. ص 1.

بالإضافة إلى النسب المرتفعة للإناث المتحصلين على شهادة البكالوريا في كل سنة والتي تفوق نسبة الذكور حسب إحصائيات الديوان الوطني للإمتحانات والمسابقات، حيث بلغت في سنة 2014 نسبة نجاحهن 61.67 %، ويرجع كل هذا التفوق حسب دراسة أجريت على مليون طالب وطالبة من دول عربية مختلفة، إلى الإصغاء الجيد للتعليمات وإتباعها بدقة، والإنتباه وإتمام الواجبات وحسن التنظيم من الحضانة وحتى الجامعة.[1]

ب. السن :

الجدول رقم 02: سن المبحوثين.

السن	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
25-18	66	% 64.07	1
30-26	18	% 17.47	3
30 فما فوق	19	% 18.44	2
المجموع	103	% 100	/

نلاحظ من خلال الجدول، العدد الكبير لمفردات البحث من الفئة العمرية 18-25، حيث إحتلت هذه الفئة المرتبة الأولى بنسبة بلغت 64.07 %، وذلك يرجع إلى أن هذه السن هي السن الطبيعية للطالب الجامعي في مرحلة التدرج، لتليها بعد ذلك فئة 30 سنة فما فوق، ثم فئة 26-30 بعد ذلك في المرتبة الثالثة.

[1] Daniel Voyer, Susan D. Voyer. « Gender Differences in Scholastic Achievement: A Meta-Analysis », University of New Brunswick, Obtained from it : http://www.apa.org/news/press/releases/2014/04/girls-grades.aspx, day 09/05/2016, On time 21.30 .

ج. الحالة الاجتماعية.

الجدول رقم 03: الحالة الاجتماعية للمبحوثين.

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
أعزب	83	% 80.58	1
متزوج	20	% 19.41	2
المجموع	103	% 100	/

يتضح من خلال بيانات الجدول، أن نسبة المبحوثين في حالة عزوبية قد إحتلت المرتبة الأولى بنسبة بلغت 80.58 %، لتليها بعد ذلك في المرتبة الثانية نسبة 19.41%، في حالة زواج، ولعل ذلك يرجع إلى نسبة المبحوثين المرتفعة من فئة العمرية 18-25 سنة، وهي فئة تدرس في الجامعة فقط، ولا تشتغل، وبالتالي فالزواج ليس من أولوياتها في هذه الفترة.

د. المستوى المعيشي.

الجدول رقم 04: المستوى المعيشي للمبحوثين.

المستوى المعيشي	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
جيد	31	% 30.09	2
متوسط	65	% 63.10	1
ضعيف	03	% 02.92	4
دون إجابة	04	% 03.88	3
المجموع	103	% 100	/

يوضح لنا الجدول، أن نسبة المبحوثين الذين يعيشون في مستوى معيشي متوسط قد إحتلت المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت 63.10 %، في حين جاء في المرتبة الثانية فئة المبحوثين الذين يعيشون في مستوى معيشي جيد بنسبة بلغت 30.09 %، أما فئة المستوى المعيشي الضعيف فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 03.88 %، وهذا يعود إلى حجم الطبقة المتوسطة في المجتمع الجزائري، والتي تعززت بشكل كبير من خلال الزيادات في الأجور، خاصة لعمال التعليم بما فيه التعليم العالي، بالإضافة إلى الأطباء والمهندسين والإداريين في مختلف القطاعات [1]. والتي تعتبر طبقة كبيرة مقارنة بالطبقتين الغنية والفقيرة، وبالتالي فمجتمع البحث لدينا هو إنعكاس لطبيعة المجتمع العام في الجزائر.

هـ. وضعية الإقامة.

الجدول رقم 05: وضعية إقامة المبحوثين.

وضعية الإقامة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
فردي	03	% 02.91	3
مع الأسرة	82	% 79.61	1
إقامة جامعية	14	% 13.59	2
آخر	01	% 00.97	5
دون إجابة	03	% 02.91	4
المجموع	103	% 100	/

يتضح من الجدول، أن نسبة المبحوثين الذين يقيمون مع الأسرة قد إحتلت المرتبة الأولى بنسبة بلغت 79.61 %، تليه بعد ذلك نسبة من يقيمون في الإقامة الجامعية في المرتبة الثانية بنسبة 13.59 ، ثم في

[1] Hassan Haddouche , « Qui sont les classes moyennes en Algérie? ». Obtained from it : http://www.slateafrique.com/442193/les-classes-moyennes-algeriennes-%3F-l%E2%80%99assaut-de-l%E2%80%99aadl-et-du-lpp-par-hassan-haddouche, day 13/05/2016, On time 00.26 .

المرتبة الثالثة من يقيمون في مساكن فردية بنسبة 02.91 %، والسبب الرئيسي وراء هذه النتائج يرجع إلى الطابع الأسري للمجتمع الجزائري، بالإضافة إلى نسبة المبحوثين المرتفعة في حالة عزوبية – كما رأينا سابقا –، وبالتالي فالمكان الطبيعي للعازب في المجتمع الجزائري هو الأسرة.

و. المنطقة السكنية.

الجدول رقم 06: المنطقة السكنية للمبحوثين.

المنطقة السكنية	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
الولاية	47	% 45.63	1
الدائرة	23	% 22.33	3
البلدية	26	% 25.24	2
القرية	04	% 03.88	4
دون إجابة	03	% 02.91	5
المجموع	103	% 100	/

من خلال الجدول، يظهر لنا أن نسبة 45.63 % من المبحوثين يقيمون في المنطقة السكنية الحضرية بمقر الولاية، وبذلك هم في المرتبة الأولى، بينما إحتلت نسبة المبحوثين الذين يقيمون في البلديات المرتبة الثانية بنسبة 45.24 %، هذا كما جاء من يقيمون في الدوائر ثالثا بنسبة 22.33 %، في حين جاء من يقيمون في القرى رابعا بنسبة 03.88 %، وترجع هذه النتائج المتحصل عليها بالدرجة الأولى إلى الكثافة السكانية التي تعرفها المناطق الحضرية ومدينة إقليم الولاية على وجه الخصوص مقارنة مع بقية المناطق الأخرى.

ز. **الوعي السياسي لدى مفردات البحث.**

الجدول رقم 07: إنخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية.

الإنخراط في الأحزاب السياسية	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	06	% 05.82	2
لا	95	% 92.23	1
دون إجابة	02	% 01.94	3
المجموع	103	% 100	/

الجدول رقم 08: إنخراط المبحوثين في تنظيمات المجتمع المدني.

الإنخراط في تنظيمات المجتمع المدني	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	06	% 05.82	2
لا	95	% 92.23	1
دون إجابة	02	% 01.94	3
المجموع	103	% 100	/

نلاحظ من خلال الجدولين رقم 07، و08، المتعلق بمستوى الوعي السياسي للمبحوثين، تطابق المعلومات المتعلقة بإنخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية مع المعلومات المتعلقة بانخراطهم في تنظيمات المجتمع المدني، وذلك لتوافق رؤيتهم ومعرفتهم العقلية لما يحيط بهم من أفكار وممارسات واختلافات سياسية يستطيعون من خلالها إدراك محيطهم السياسي واتخاذ المواقف المناسبة ومن ثم التفاعل والتاثير البناء في

مجمل العملية السياسية [1]. حيث حل في المرتبة الأولى المبحوثين الذين لا ينخرطون في الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني بنسبة 92.23 %، في حين جاء في المرتبة الثانية المبحوثون المنخرطون في الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني بنسبة 05.82 %، وهذا ما يؤكد عدم إهتمام المبحوثين بالعمل السياسي والاجتماعي والتطوعي والميداني، بسبب عدم وثوقهم بهذه التنظيمات الحزبية لعدم إستقلالها عن السلطة من جهة، وعدم رؤيتهم لفعالية وجدوى الكثير من تنظيمات المجتمع المدني المختلفة من جهة ثانية.

[1] موسى محمد آل طويرش، " الوعي السياسي كعنصر أساس في بناء النظام السياسي الديمقراطي ". متحصل عليه من: http://thenewiraq.com/?p=2512، يوم 2016/05/09، على الساعة 21.17.

المبحث الثاني: واقع المواطنة في مجتمع البحث.

بعد التفرغ من الإجراءات المنهجية للدراسة، نمر إلى واقع المواطنة وحالتها في الجزائر من خلال مجتمع البحث الخاص بدراستنا هذه، وذلك إنطلاقا من تحليل إستمارة البحث في محاورها الفرعية الثلاث (الواجبات، الحقوق والحريات، الولاء والإنتماء).

المطلب الأول: مفهوم المواطنة عند مجتمع البحث.

السؤال رقم 09: هل المواطنة هي:

الجدول رقم 09: مفهوم المواطنة لدى المبحوثين.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية	الرتبة
الشعور بالإنتماء	83	% 80.58	1
التمتع بالحقوق	51	% 49.51	2
تأدية الواجبات	36	% 34.95	3
إحترام النظام العام	13	% 12.62	4
الحفاظ على الممتلكات	11	% 10.57	6
المحافظة على النظام	13	% 12.62	5
آخر	03	% 02.91	7
المجموع	210	/	/

ملاحظة: النسبة المئوية تتجاوز 100 % لوجود التكرارات.

يتضح لنا من خلال الجدول أن المبحوثين توصلوا إلى إعطاء تعريف للمواطنة يقترب من التعريف العلمي، حيث جاء في المرتبة الأولى نسبة 80.58 %، من المبحوثين يعتقدون أن المواطنة هي الشعور

بالإنتماء، حيث يتيح هذا الشعور للفرد التعبير عن إعتزازه بوجوده، كما ينمي فيه قدرة التحدي، ويرجع السبب الرئيسي وراء ارتفاع نسبة رؤية المبحوثين للشعور بالإنتماء كمفهوم للمواطنة هو الأهمية الكبيرة التي يتميز بها لدى أفراد المجتمع الجزائري، فيفتخر المواطنون الجزائريون معبرين عن إعتزازهم بإنتمائهم إلى وطنهم من خلال الروح الوطنية العالية لديهم، ويتجلى ذلك بشكل واضح خلال المناسبات الوطنية، ومباريات المنتخب الوطني لكرة القدم، في حين حل في المرتبة الثانية نسبة 49.51 % من المبحوثين يرون أن المواطنة هي التمتع بالحقوق، ذلك أن الحقوق هي إحدى أهم ركائز المواطنة بمفهومها الحديث، بينما جاء ثالثا نسبة 34.95 % من المبحوثين يرون في مفهوم المواطنة تأدية للواجبات، وهذا ما يدل على دور الواجب في نظر المبحوثين، خاصة بما يوفره من نظام داخل المجتمع، أما من يعتقدون أن المواطنة هي إحترام النظام العام فقد إحتلوا المرتبة الرابعة بنسبة 12.62 %، وهي نفس النسبة التي تحصل عليها من يرى فيها المحافظة على النظام، هذا كما بلغت نسبة من يرى في المواطنة الحفاظ على الممتلكات 10.57 %، ومن خلال هذه النتائج المتحصل عليها يمكننا التأكيد على مفهوم المواطنة بالنسبة للموسوعة السياسية – كما رأينا سابقا –، والتي وصفت المواطنة على أنها: " صفة للمواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه إنتمائه للوطن " [1]. وبالتالي فالإنتماء للوطن هو الشعور الذي يتيح للمواطن التمتع بالحقوق، ويفرض عليه الإلتزام بالواجبات.

[1] عبد العزيز قريش، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الواجبات والحقوق عند مجتمع البحث.

السؤال رقم 10: ماهي واجباتك تجاه وطنك؟

الجدول رقم 10: الواجبات لدى المبحوثين.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية	الرتبة
إحترام القانون	72	% 69.90	1
دفع الضرائب	18	% 17.47	8
المحافظة على نظافة المحيط	31	% 30.09	5
الخدمة العسكرية	19	% 18.44	7
المشاركة السياسية	28	% 27.18	6
المحافظة على الممتلكات العامة	32	% 31.06	4
الإخلاص في العمل	40	% 38.83	3
التربية المواطنية	18	% 17.47	9
الدفاع عن الوطن	60	% 58.25	2
آخر	05	% 04.85	10
المجموع	324	/	/

ملاحظة: النسبة المئوية تتجاوز 100 % لوجود التكرارات.

من خلال الجدول، يتضح لنا أن أهم الواجبات[*] حسب وجهة نظر المبحوثين، هو إحترام القانون، حيث جاء في المرتبة الأولى، متفوقا على جميع الواجبات الأخرى ، وذلك بنسبة 69.90 %، ولعل السبب الرئيسي وراء هذه النتيجة هو الأهمية البالغة التي يتمتع بها القانون في العمل على ضبط وتنظيم سلوكات الأفراد، يليها بعد ذلك مباشرة في المرتبة الثانية واجب الدفاع عن الوطن، وذلك بنسبة 58.25%، حيث أن الوضع الأمني المتردي الذي تعرفه المنطقة، والتهديدات الأمنية المتواصلة في دول الجوار، كان لهما الأثر البالغ على مواقف الأفراد، ثم يليها بعد ذلك في المرتبة الثالثة نسبة 38.83 % من المبحوثين، ترى أن الإخلاص في العمل من أهم واجبات المواطن، ذلك أن واقع العمل في مختلف القطاعات أثر بشكل كبير على أفراد المجتمع، حيث أن التهاون والتسيب في القطاع العمومي، وعدم إتقان العمل في القطاع الخاص أصبح يشكلان خطرا كبيرا على مستقبل الدولة في الجزائر، وإحتل الترتيب الرابع بنسبة 31.06 % واجب المحافظة على الممتلكات العامة، وهو ما يدل على عدم اهتمام الفرد الجزائري بمتلكات وطنه، حيث تعرف الممتلكات العامة إهمالا كبيرا من طرف المواطنين، فغالبا ما تتعرض الحدائق والأماكن الخضراء والساحات العمومية إلى الإتلاف من قبلهم، أما واجب المحافظة على نظافة المحيط فقد حل خامسا بنسبة 30.09 % ، وهذا ما يظهر لنا من خلال بعض المظاهر السلبية اليومية التي أصبحت تشوه الطابع الجمالي للمدن الجزائرية، رغم ما توفره مختلف الهيئات المحلية من إمكانيات كبيرة موجهة لنظافة المحيط والأماكن العمرانية، وبالتالي فجزء مهم من المسؤولية يتحمله المواطن بالدرجة الأولى، في حين حل واجب المشاركة السياسية في المرتبة السادسة بنسبة 27.18 %، وهذا أمر طبيعي بالمقارنة مع مستوى الوعي السياسي للمبحوثين، خاصة وأن المشاركة السياسية تحتاج مستوى مرتفع من الوعي السياسي، أما الخدمة العسكرية فقد جاءت في المرتبة السابعة بنسبة 18.44 %، حيث أن إنخفاض نسبة الذكور مقارنة بالإناث في مجتمع البحث ساعد بشكل كبير على تبلور هذه النتيجة، ثم يليها واجب دفع الضرائب في المرتبة السابعة بنسبة 17.47 %، وهي نسبة منخفضة على الرغم من أهمية الضرائب في المساهمة في الحياة العامة، ولعل طبيعة نشاط المبحوثين بإعتبارهم طلبة جامعيين، لا علاقة لهم بدفع الضرائب ما يفسر هذا النسبة المتدنية، وحلت التربية المواطنية ثامنا بنسبة 17.47 %، وهو واجب مغيب في المجتمع الجزائري، يحتاج إلى تواجد أكبر داخل منظومة التعليم بمختلف

[*] يعرف الواجب لغة على أنه الثابت اللازم، فيقال وجب الشيء وجوبا، أي ثبت ولزم، أما إصطلاحا فهو الأمر الذي يثاب على فعله، ويعاقب على تركه، أنظر: محمد رأفت عثمان، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، ط: 4، القاهرة: دار الضياء للنشر،1991، ص17.

أطوارها، أما نسبة من يرون في الواجبات شيء آخر فقد كانت نسبتهم 04.85 %، وهي نسبة منخفضة خاصة بعد أن مثلت الإختيارات التي وضعت في متناول المبحوثين أهم الواجبات الموجودة.

السؤال رقم 11: هل تؤدي واجباتك؟

الجدول رقم 11: تأدية المبحوثين لواجباتهم.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
دائما	35	% 33.98	2
أحيانا	67	% 65.04	1
لا	00	% 00.00	4
دون إجابة	01	% 00.97	3
المجموع	103	% 100	/

إن مسألة تحديد الفرد لواجباته كخطوة أولى لا تكفي لبلورة مفهوم المواطنة لديه، بل يترتب على هذه الخطوة ممارسة هذه الواجبات وتأديتها من أجل الوصول إلى الفهم الصحيح والممارسة العملية للمواطنة، وفي هذا السياق يوضح الجدول، أن نسبة 65.04 % من المبحوثين، يعتقدون أنهم أحيانا ما يؤدون واجباتهم، وهو ما يؤكد التهاون الكبير الذي يكتنف مجتمع البحث في مسألة تأدية الواجبات، حيث يرى غالبية المواطنين في هذا السياق أن الواجبات تحد من حقوقهم، لذلك يلجأون إلى العديد من الحجج والأسباب من أجل التهرب من تأديتها، أما المرتبة الثانية فقد حلت بنسبة 33.98 %، لفئة المبحوثين الذين يرون أنهم دائما ما يؤدون واجباتهم، وهي نسبة متوسطة تدل على هناك قاعدة جيدة يمكن البناء عليها للإنطلاق في التأسيس لمجتمع منضبط أخلاقيا في تأدية واجباته، أما الملفت للإنتباه في هذا السؤال فهو نسبة من يرون أنهم لا يؤدون واجباتهم، حيث جاءت في المرتبة الثالثة، وبنسبة 00.00 %، وهذا ما يدل على رفض الأفراد داخل المجتمع الجزائري لفكرة عدم تأدية الواجبات، فحتى الذي لا يؤدي واجباته ، لا يمكنه التصريح بذلك، لما في ذلك من

سلبية كبيرة، فيمكن أن يدعي الفرد أن أنه متهاون في تأدية واجباته، وأنه يؤديها أحيانا، ويحجم عنها أحيانا أخرى، لكن أن يرفض تأدية الواجبات وينفيها فذلك أمر مرفوض.

السؤال رقم 12: هل تحترم القانون؟

الجدول رقم 12: إحترام المبحوثين للقانون.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
دائما	51	% 49.51	1
أحيانا	50	% 48.54	2
لا	01	% 00.97	3
دون إجابة	01	% 00.97	4
المجموع	103	% 100	/

يعتبر القانون بمثابة العصب الحيوي للمواطنة، فهو وحده من يحميها داخل المجتمع، بإعتباره مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في الجماعة، وتعمل السلطة العامة على تطبيق هذه القواعد من خلال توقيع الجزاء على من يخالفها [1]. ومن ينظمها بين أفراده، وقد إعتبر مجتمع البحث مسألة إحترامه في سؤال سابق بمثابة الواجب الأول لديهم، وهذا ما يقودنا من خلال الجدول، إلى قياس مدى إحترام المبحوثين للقانون، فقد حلت في المرتبة الأولى فئة من يحترمون القانون بصفة دائمة بنسبة 49.51 %، وقد تطابقت هذه النسبة مع نسبة من يعتقدون أن المواطنة هي التمتع بالحقوق – كما رأينا سابقا –، وهذا ما يقودنا إلى التأكيد على علاقة التلازم بين الحق والقانون عند المبحوثين، حيث يرى الدكتور محمد حسين منصور في هذا السياق أن: " الحقوق تتولد عن القواعد القانونية، والصلة وثيقة بين القانون والحق، لأن الحق هو سلطة يمنحها القانون لشخص معين، ويكفل له حمايتها " [2]. بينما جاءت في المرتبة الثانية فئة من يحترمون القانون أحيانا فقط

[1] محمد حسين منصور، المدخل إلى القانون: القاعدة القانونية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص8.

بنسبة 48.54 %، وهي نسبة جد متقاربة مع فئة المرتبة الأولى، ويتميز أصحاب هذه الفئة بالتهاون والإنتقائية في إحترام وتطبيق القانون، وهو ما يشكل خطرا على المواطنة، خاصة وأن هذه السياسة تضعف من هيبة الدولة، وتساعد على ظهور الولاءات الضيقة كالقبلية والطائفية، أما من لا يحترمون القانون إطلاقا فقد جاؤوا ثالثة بنسبة 00.97 %، وهي نسبة مشجعة ومحفزة لترسيخ قيم المواطنة في المجتمع.

السؤال رقم 13: ماذا ترى في القانون؟

الجدول رقم 13: نظرة المبحوثين للقانون.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
قيود للحريات	15	% 14.56	1
حماية للحقوق	73	% 70.87	2
آخر	12	% 11.65	4
دون إجابة	03	% 02.91	5
المجموع	103	% 100	/

من خلال الجدول، نلاحظ أن نظرة المبحوثين للقانون على أنه حماية للحقوق قد إحتلت المرتبة الأولى بنسبة 70.87 %، وهو ما يبن وعي المبحوثين وإدراكهم لأهمية القانون في حماية حقوقهم، خاصة في ظل دولة الحق والقانون التي تجعل من مؤسساتها في خدمة المواطن، وتعرف المواطنة فيها إزدهارا كبيرا ، بينما جاء في المرتبة الثانية من ينظرون للقانون على أنه قيود للحريات بنسبة 14.56 %، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع أصحاب المرتبة الأولى، ذلك أن القانون في الحالات العادية لا يشكل أي قيود على الحريات، بل تفرض القيود في بعض الحالات الإستثنائية من خلال بعض القوانين المؤقتة كقانون الطوارئ، وقانون مكافحة الإرهاب.

السؤال رقم 14: هل أنت مسجل في القوائم الإنتخابية؟

الجدول رقم 14: وضعية المبحوثين في القوائم الانتخابية.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	59	% 57.28	1
لا	44	% 42.71	2
المجموع	103	% 100	/

يتضح لنا من خلال الجدول، أن المرتبة الأولى عادت للمبحوثين غير المسجلين في القوائم الانتخابية بنسبة 57.28 %، وقد برر هؤلاء المبحوثون عدم إقدامهم على تسجيل أنفسهم بالعديد من الأسباب، لعل أبرزها عدم وثوقهم في نتائج العملية الانتخابية، وأن أصواتهم لا قيمة لها في ظل الوضع السياسي السائد، وهو ما وضع هؤلاء في حالة من الإغتراب السياسي، وأصبح يشكل خطرا حقيقيا على مواطنتهم، أما المرتبة الثانية فقد جاءت من نصيب المبحوثين المسجلين في القوائم الانتخابية بنسبة 42.71 %، وقد تفاوتت تبريرات هؤلاء، بين مقتنع بما يفعله، ويرى في الإنتخاب واجب وطني تفرضه مواطنة الفرد في وطنه، وحق لا يجب التخلي عليه، وبين من يرى أنه مجبر على القيام بذلك، خاصة وأن التسجيل في القوائم الانتخابية يجنب الفرد العديد من المشاكل والتعقيدات الإدارية، على غرار طلب وثيقة الإنتخاب عند إستخراج بعض الوثائق الإدارية المهمة.

السؤال رقم 15: هل تؤدي واجب الإنتخاب؟

الجدول رقم 15: تأدية المبحوثين لواجب الإنتخاب.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	41	% 39.80	2
أحيانا	14	% 13.59	3
لا	47	% 45.63	1
المجموع	103	% 100	/

نلاحظ من خلال الجدول، أن المرتبة الأولى عادت للمبحوثين الذين لا يؤدون واجب الإنتخاب بنسبة 45.63 %، بينما المرتبة الثانية جاءت للمبحوثين الذين ينتخبون بشكل مستمر بنسبة 39.80 %، أما المرتبة الثالثة فقد رجعت إلى المبحوثين الذين ينتخبون أحيانا فقط بنسبة 13.59 %، ولعل السبب الرئيسي وراء ارتفاع نسبة عدم المنتخبين هو النسبة المرتفعة لعدد المبحوثين غير المسجلين في القوائم الانتخابية – كما رأينا سابقا – ، فبعد إبعاد نسبة غير المسجلين، يتضح لنا أن نسبة 02.92 % من المبحوثين المسجلين في القوائم الانتخابية فقط من يمتنعون عن التصويت.

تكمن العديد من الأسباب وراء إمتناع المبحوثين من أداء واجبهم الإنتخابي، وترجع أهمها إلى النقاط التالية:

- ✓ ضعف الثقافة السياسية للأفراد في المجتمع الجزائري.
- ✓ ضعف الأحزاب السياسية، خاصة في إستقطاب الجماهير، ذلك أن نشاطها موسمي فقط، حيث تنشط خلال الحملات الانتخابية، لتعود للسبات بعد ذلك مباشرة.
- ✓ عدم ثقة المواطن في الإدارة، على إعتبار أنها صاحبة الإشراف المباشر على عملية الإنتخابات في الجزائر.

✓ عدم تقديم الأحزاب السياسية أو الأحرار لمرشحين ذوي قدرة على التأثير في كل الإستحقاقات الانتخابية، خاصة المحلية والتشريعية منها.

السؤال رقم 16: هل تحافظ على المرافق العامة؟

الجدول رقم 16: محافظة المبحوثين على المرافق العامة.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	93	% 90.29	1
أحيانا	07	% 06.79	2
لا	01	% 00.97	4
دون إجابة	02	% 01.94	3
المجموع	103	% 100	/

يوضح الجدول، أن المرتبة الأولى جاءت للمبحوثين الذين يحافظون على المرافق العامة بنسبة 90.29 %، وهو سلوك حضاري يؤكد شعور المبحوثين بالملكية العامة، ويساهم في الرفع من مستوى مواطنة لديهم، بينما حل في المرتبة الثانية نسبة 06.79 % من المبحوثين أحيانا فقط ما يحافظون على المرافق العامة، بينما جاء في المرتبة الثالثة نسبة 00.97 % لا تحافظ على المرافق العامة، والجدير بالإنتباه من خلال هذه النتائج هو درجة الوعي المتحصل عليها لدى المبحوثين، والتي تساعد في تبلور مفهوم المواطنة لدى الأفراد داخل المجتمع.

السؤال رقم 17: هل أنت راضٍ على ما أديته من واجبات لوطنك ؟

الجدول رقم 17: رضا المبحوثين على أدائهم لواجبات تجاه وطنهم.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	69	% 66.99	1
لا	30	% 29.12	2
دون إجابة	04	% 03.88	3
المجموع	103	% 100	/

يتضح من خلال الجدول، إلى أن نسبة 66.99 % من المبحوثين راضون عن ما أدوه من واجبات تجاه وطنهم، في حين نسبة 29.12 % منهم أبدوا عدم رضاهم في ذات السياق، أما نسبة 03.88 % الباقية، فقد إختارت عدم الإجابة عن هذا السؤال، ويعود سبب ارتفاع نسبة الرضا عن أداء الواجبات بالنسبة للمبحوثين إلى:

- ✓ قناعة المبحوثين بأهمية الواجبات في ميزان المواطنة.
- ✓ النسب المرتفعة المتحصل عليها في سياق قياس إحترام المبحوثين للقانون، وحماية المرافق العامة.
- ✓ شعور الأفراد بالمسؤولية الفردية والجماعية.

السؤال رقم 18: هل تملك حقوقا داخل وطنك؟

الجدول رقم 18: شعور المبحوثين بامتلاكهم لحقوقهم داخل وطنهم.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	74	% 71.84	1
لا	09	% 08.73	3
لا أدري	18	% 17.47	2
دون إجابة	02	% 01.94	4
المجموع	103	% 100	/

تعتبر الحقوق، إحدى أهم مقومات المواطنة بمفهومها الحديث، حيث تقاس هذه الأخيرة في الدول الديمقراطية بمدى تمتع الأفراد بحقوقهم، وفي هذا السياق يتضح لنا من الجدول، أن المرتبة الأولى جاءت للمبحوثين الذين يشعرون أنهم يملكون حقوق داخل وطنهم بنسبة 71.84 %، وهذا راجع إلى شعورهم بالأمان داخل الوطن بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي تعرفه الجزائر على المستوى الداخلي، خاصة بعد الخروج في العشرية الأخيرة من الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي والتي راح ضحيتها أكثر من 250 ألف ضحية بين قتيل و مفقود، بينما حل في المرتبة الثانية المبحوثون الذين يشعرون أنهم لا يعلمون أنهم يملكون حقوقا في وطنهم بنسبة 17.47 %، في حين جاء في المرتبة الثالثة المبحوثون الذين يشعرون أنهم لا يملكون أي حقوق في وطنهم بنسبة 08.73 %.

السؤال رقم 19: هل تشعر أنك آمن في وطنك؟

الجدول رقم 19: شعور المبحوثين بالأمن داخل وطنهم.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	78	% 75.72	1
لا	25	% 24.27	2
المجموع	103	% 100	/

لقد خص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأمن بدرجة كبيرة من الأهمية، فقد نصت المادة الثالثة منه على أن: " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه " [1]. والجدول يوضح لنا، أن المبحوثين الذين يشعرون بالأمن داخل وطنهم، قد حلوا في المرتبة الأولى بنسبة 75.72 %، وهي نسبة جيدة تتوافق مع مستوى الأمن الداخلي الذي تعرفه الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى، في حين حل في المرتبة الثانية المبحوثين الذين يفتقدون للأمن بنسبة 24.27 %، ويعود ذلك إلى:

- ✓ المشاكل الأمنية التي تشهدها دول الجوار، خاصة في الجنوب على الحدود الجزائرية مع ليبيا ودول الساحل الإفريقي.
- ✓ بروز العديد من المشاكل الطائفية والعرقية، على غرار ما حدث في مدينة غرداية.
- ✓ كثرة الإحتجاجات والإضرابات العمالية، ما يهدد الأمن الاجتماعي للمواطنين.
- ✓ لجوء الدولة إلى سياسة ترشيد النفقات العمومية، وهو ما يهدد الأمن الاقتصادي للمواطنين.

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

السؤال رقم 20: هل تعتقد أنك تملك كافة حقوقك المدنية والسياسية التالية؟

الجدول رقم 20: شعور المبحوثين بملكيتهم لجملة من حقوقهم السياسية والمدنية.

الحقوق المدنية والسياسية	الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
التجمع وتنظيم المسيرات	نعم	25	% 24.27	2
	لا	68	% 66.01	1
	دون إجابة	10	% 09.70	3
	المجموع	103	% 100	/
إنشاء الأحزاب والجمعيات	نعم	47	% 45.63	1
	لا	44	% 42.71	2
	دون إجابة	12	% 11.65	3
	المجموع	103	% 100	/
الترشح في الإنتخابات	نعم	43	% 41.47	2
	لا	49	% 47.57	1
	دون إجابة	11	% 10.67	3
	المجموع	103	% 100	/
حرية التعبير	نعم	57	% 55.33	1
	لا	44	% 42.71	2
	دون إجابة	02	% 01.94	3
	المجموع	103	% 100	/
تولي المناصب العليا	نعم	22	% 21.35	2
	لا	73	% 70.87	1
	دون إجابة	08	% 07.76	3
	المجموع	103	% 100	/

من خلال الجدول نلاحظ أن موقف المبحوثين من إمتلاكهم لمجموعة من الحقوق السياسية والمدنية كان متوافق مع مجموعة القوانين المنظمة لهذه الحقوق، حيث تبين النتائج المتحصل عليها، أنه إحتل المرتبة

الأولى المبحوثون الذين يعتقدون أنهم لا يمتلكون حق التجمع وتنظيم المسيرات بنسبة 66.01 %، رغم أن الدستور الجزائري يكفل لهم ذلك من خلال المادة التاسعة والأربعين والتي تنص على أن: " حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطن في إطار القانون الذي يحدد كيفيات ممارستها " [1]. لكن الواقع يفرض معطيات أخرى، حيث تمنع السلطات جميع المسيرات السلمية في الجزائر العاصمة منذ سنة 1992، رغم إلغاء العمل بقانون الطوارئ الذي كان يمنع ذلك، أما المرتبة الثانية فقد حل فيها المبحوثون الذين يعتقدون أنهم يتمتعون بحق التجمع وتنظيم المسيرات بنسبة 24.27 %.

أما حق إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، فقد جاء في المرتبة الأولى نسبة 45.63 % من المبحوثين، يرون أنهم يتمتعون بهذا الحق، بينما حل في المرتبة الثانية نسبة 42.71 % منهم لا يعتقدون أنهم يملكون هذا الحق، وترجع أسباب هذا التقارب في النسب إلى درجة الوعي السياسي المنخفضة للمبحوثين، حيث أنهم لا يملكون خبرة في مجال العمل الحزبي والجمعياتي، وبالتالي فالنسب كانت معبرة عن معلوماتهم العامة، لا عن تجربتهم الشخصية.

كذلك حق الترشح في الانتخابات، قد عرف في المرتبة الأولى نسبة 47.57 % من المبحوثين لا يعتقدون أنهم يملكون هذا الحق، ولعل السبب الرئيسي وراء ارتفاع هذه النسبة، هو نسبة المبحوثين الكبيرة في سن (18-25 سنة)، وهي فئة عمرية غير قادرة على الترشح قانونيا في مختلف الإستحقاقات الانتخابية في الجزائر، أما المرتبة الثانية فقد جاءت للمبحوثين الذين يعتقدون أنهم يملكون حق الترشح في الانتخابات بنسبة 41.47 %، ويمكن تفسير هذه النسبة بإجتماع الفئتين العمريتين (26-30 سنة)، وفوق 30 سنة، بالإضافة إلى جهل الكثير من المبحوثين بقانون الانتخابات في الجزائر.

بينما جاءت المعلومات المتعلقة بحرية التعبير، لتبين أنه إحتل المرتبة الأولى نسبة 55.33 % من المبحوثين الذين يعتقدون أنهم يتمتعون بهذا الحق، بينما حل في المرتبة الثانية نسبة 42.71 % منهم يرون أنهم لا يتمتعون بهذا الحق، وهو ما يدل على وجود هامش معتبر من حرية التعبير حسب وجهة نظر المبحوثين

أما البيانات المتعلقة بحق تولي المناصب العليا، فقد جاءت لتوضح أن في المرتبة الأولى نسبة 70.87 % من المبحوثين يعتقدون أنهم لا يملكون هذا الحق، بينما حلت في المرتبة الثانية نسبة 21.35 %

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 2016، مرجع سابق. ص 15.

من المبحوثين يعتقدون أنهم يملكون هذا الحق، وترجع هذه النتائج بالدرجة الأولى إلى طبيعة عينة البحث، حيث ينتمي المبحوثون إلى فئة الطلبة الجامعيين، وهي فئة تجد صعوبة في إيجاد وظيفة عادية فقط، والمناصب العليا في نظرها أمر شبه مستحيل.

السؤال رقم 21: هل تحضر إجتماعات المجلس البلدي والولائي، بصفتك مواطنا تملك هذا الحق؟

الجدول رقم 21: حضور المبحوثين لإجتماعات المجلس البلدي والولائي.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	09	% 08.73	2
لا	92	% 89.32	1
دون إجابة	02	% 01.94	3
المجموع	103	% 100	/

من خلال الجدول، نلاحظ أن المرتبة الأولى كانت للمبحوثين الذين لا يحضرون إجتماعات المجلس الشعبي الولائي والبلدي بنسبة 89.32 %، رغم أن قانون الجماعات الإقليمية في الجزائر يعطيهم هذا الحق في إطار مشاركة الأفراد في الرقابة على أعمال الهيئات المحلية، فالمادة السادسة والعشرين من القانون 11- 10 المتعلق بالبلدية تنص على أن: " جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية، وتكون مفتوحة لمواطني البلدية وكل مواطن معني بموضوع المداولة " [1]. والمادة السادسة والعشرين أيضا من القانون 12-07 المتعلق بالولاية والتي تنص على أن: " تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية " [2]. ويرجع عدم حضور المبحوثين إلى الأسباب التالية:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 11-10 يونيو 2011. المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية. عدد 37، 03 جويلية2011، ص 9.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 12-07 يونيو 2012. المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية. عدد 12، 29 فيفري 2012، ص 11.

- ✓ ضيق الوقت لديهم، خاصة وأنهم يدرسون في برامج تعليمية مكثفة.
- ✓ عدم الاهتمام بمثل هذه الإجتماعات، لأنها لا تمثل حسبهم الواقع الحقيقي الذي يعيشونه.
- ✓ عدم الثقة في نواب هذه المجالس.
- ✓ غياب الثقافة السياسية داخل المجتمع، وضعف التنشئة السياسية للأفراد.

في حين حلت في المرتبة الثانية نسبة 08.73 % فقط من المبحوثين أقرت بأنها تحضر هذه الإجتماعات، وهي نسبة منخفضة جدا، على إعتبار أن مجتمع البحث ينتمي إلى طلبة العلوم السياسية، وهي فئة متخصصة في مثل هذه المسائل والقضايا.

إن عدم إهتمام المواطنين بمثل هذه الحقوق التي يكفلها الدستور، وتنظمها مختلف القوانين العضوية، دليل على وجود نقص كبير في مواطنتهم، فحقوق المواطنة تحتاج إلى مبادرة المواطنين في الأخذ بها، حيث أن مسيرة إكتساب الحقوق عرفت نضالا كبيرا من قبل الأفراد عبر مختلف المراحل التاريخية – كما رأينا سابقا –، وبالتالي فالحقوق تحتاج من الأفراد، السعي إليها.

السؤال رقم 22: ماهي القضايا الوطنية التي تشغل بالك؟

الجدول رقم 22: القضايا التي تشغل بال المبحوثين.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
القضايا السياسية	43	% 41.47	2
القضايا الاجتماعية	71	% 68.93	1
القضايا الأمنية	43	% 41.47	3
آخر	10	% 09.70	4
المجموع	167	% 100	/

ملاحظة: النسبة المئوية تتجاوز 100 % لوجود التكرارات.

يتضح لنا من خلال نوعية القضايا التي يهتم بها المبحوثون، أن القضايا الاجتماعية قد إحتلت المرتبة الأولى بنسبة 68.93 %، بينما جاءت القضايا السياسية في المرتبة الثانية بنسبة 41.47 %، ثم تليها القضايا الأمنية في المرتبة الثالثة بنسبة 41.47 %، ليحل في المرتبة الرابعة نسبة 09.70 % من المبحوثين يبدون إهتماما بقضايا أخرى متنوعة دينية، وثقافية، ورياضية، وترجع هذه النتائج بالدرجة الأولى إلى النقاط التالية:

- ✓ إهتمام المبحوثين بالقضايا الاجتماعية أكثر من جميع القضايا الأخرى لما لهذه القضايا من تأثير مباشر على حياتهم اليومية.
- ✓ تساوي القضايا السياسية مع الأمنية لما لهذين النوعين من القضايا من علاقة مباشرة بينهما، فالقضايا الأمنية ماهي سوى إنعكاس للقضايا السياسية.
- ✓ هناك قضايا أخرى إهتم بها جزء مهم من المبحوثين، على غرار القضايا الدينية والقضايا الثقافية المرتبطة باللغة والهوية والأصالة.

السؤال رقم 23: هل ترى أنه يجب عليك الإبتعاد عن الاهتمام بالقضايا الوطنية؟

الجدول رقم 23: إبتعاد المبحوثين عن الاهتمام بالقضايا الوطنية.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	19	% 18.44	2
لا	84	% 81.55	1
المجموع	103	% 100	/

من خلال الجدول، نلاحظ أن المرتبة الأولى قد جاءت للمبحوثين الذين يعتقدون أنه لا يجب عليهم الإبتعاد عن الاهتمام بالقضايا الوطنية، وذلك بنسبة 81.55 %، حيث يرجع السبب الرئيسي وراء هذه النسبة المرتفعة إلى أن هذا النوع من القضايا يندرج ضمن صميم دراسة المبحوثين، على إعتبار أن مختلف القضايا الوطنية كالإنتخاب والتنمية والفساد هي قضايا كثير التداول في ميدان دراسة العلوم السياسية، بينما حل في المرتبة الثانية نسبة 18.44 % من المبحوثين ترى أن عليها الإبتعاد عن الاهتمام بهذه القضايا، والجدير

بالذكر أن هؤلاء المبحوثون يرون أن هذه القضايا لا تهمهم لأنهم أصبحوا يشعرون أن لا مكان لهم في وطنهم، حيث أنهم مهمشون، ولا يملكون أي تأثير في هذه القضايا.

السؤال رقم 24: هل تعتقد أن سياسة الدولة في قطاع السكن فعالة؟

الجدول رقم 24: فعالية سياسة السكن من وجهة نظر المبحوثين.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	24	% 23.30	2
لا	76	% 73.78	1
دون إجابة	03	% 02.91	3
المجموع	103	% 100	/

يتضح لنا من الجدول، أن المرتبة الأولى كانت للمبحوثين الذين يرون أن سياسة الدولة في قطاع السكن غير فعالة، وذلك بنسبة 73.78 %، بينما حل في المرتبة الثانية المبحوثون الذين يرون أنها سياسة فعالة بنسبة 23.30 %، ويعود ذلك إلى:

- ✓ الاهتمام الكبير الذي أعطته الدولة في سياسة السكن لإنشاء أكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية، مغفلةً في ذلك نوعية هذه الوحدات، حيث أن عدد كبير من المساكن خارج المناطق العمرانية، ولا تتوفر فيها أدنى متطلبات العيش كالمرافق العامة.
- ✓ إعتماد الدولة في سياسة السكن على بعض الصيغ المكلفة ماديا كالتساهمي، والترقوي، وهي صيغ مكلفة نوعا ما.
- ✓ بعض الصيغ السكنية في سياسة الدولة منافية لتعاليم الدين الإسلامي، مثل القروض الربوية التي تمنحها البنوك للمستفيدين.

السؤال رقم 25: هل الحق في التشغيل مكفول عمليا؟

الجدول رقم 25: الواقع العملي للتشغيل من وجهة نظر المبحوثين.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	25	% 24.27	2
لا	68	% 66.01	1
دون إجابة	10	% 09.70	3
المجموع	103	% 100	/

يتضح لنا من خلال الجدول، أن المرتبة الأولى، كانت من نصيب المبحوثين الذين يعتقدون أن التشغيل في الجزائر غير مكفول عمليا، وذلك بنسبة 66.01 %، وهو ما يؤكد نسبة البطالة المرتفعة على أرض الواقع، ويتجلى بشكل مباشر في الإحتجاجات الكثيرة التي يقوم بها الشباب البطال في مختلف ولايات الوطن، حيث سُجل في هذا السياق خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2015 حسب المديرية العامة للأمن الوطني، أزيد من 6188 إحتجاجاً [1]. فمسألة الحصول على عمل تحتاج جهدا كبيرا، خاصة في ظل عدم تكافؤ الفرص، بينما حل في المرتبة الثانية المبحوثون الذين يعتقدون أن الواقع العملي للتشغيل يفرض أنه مكفول بصفة حقيقية، وذلك بنسبة 24.27 %، من خلال مختلف الصيغ المطروحة كالتعاقد والإدماج المهني بمختلف أنواعه.

[1] هواري قدور، " التقرير السنوي 2015 حول حقوق الإنسان في الجزائر". الجزائر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان،2015، متحصل عليه من: http://www.vitaminedz.org/Article/Articles_18300_3182755_0_1.html، يوم 2016/05/17، على الساعة 02.39.

السؤال رقم 26: حسب رأيك على أي أساس يتم التوظيف؟

الجدول رقم 26: الأسس التي يقوم عليها التوظيف حسب المبحوثين.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
الكفاءة	25	% 24.27	4
الجنس	25	% 24.27	5
المحسوبية	72	% 69.90	1
الجهوية	30	% 29.12	3
الرشوة	59	% 57.28	2
المجموع	103	% 100	/

ملاحظة: النسبة المئوية تتجاوز 100 % لوجود التكرارات.

من خلال الجدول يتضح لنا، أن المرتبة الأولى جاءت للمبحوثين الذين يرون أن الأساس الذي يقوم عليه التوظيف في الجزائر هو المحسوبية، وذلك بنسبة 69.90 %، بينما حل في المرتبة الثانية نسبة 57.28 % منهم يرون أن الرشوة هي أساس التوظيف، في حين جاء في المرتبة الثالثة نسبة 29.12 % منهم يرون في الجهوية أساسا للتوظيف، أما المرتبة الرابعة، فقد كانت من نصيب المبحوثين الذين يرون أن الكفاءة هي أساس التوظيف، وذلك بنسبة 24.27 %، هذا كما جاء بعد ذلك في المرتبة الخامسة نسبة 24.27 % من المبحوثين يرون أن المعيار الحقيقي للتوظيف هو الجنس، وترجع كل هذه النتائج إلى:

- ✓ إنتشار ثقافة البحث عن وساطات في مختلف فضاءات العمل سواء في القطاع العام أو الخاص، من أجل التوظيف.
- ✓ عدم ثقة الفرد الجزائري في مسابقات التوظيف التي يشرف عليها الوظيف العمومي والذي يعتبر في الجزائر الهيئة المكلفة بالتشغيل في القطاع العام.

السؤال رقم 27: ما رأيك في الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية؟

الجدول رقم 27: جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية حسب المبحوثين.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
جيدة	01	% 00.97	3
متوسطة	68	% 66.01	1
سيئة	33	% 32.03	2
دون إجابة	01	% 00.97	4
المجموع	103	% 100	/

من خلال الجدول، يتبين لنا أن المرتبة الأولى جاءت للمبحوثين الذين يرون أن الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية متوسطة، وذلك بنسبة 66.01 %، بينما حل في المرتبة الثانية نسبة 32.03 % منهم ترى أنها سيئة، في حين جاء ثالثا نسبة 00.97 % من المبحوثين فقط يرون أنها جيدة، وترجع هذه النتائج إلى العديد من الأسباب، لعل أبرزها:

- ✓ كثرة التعقيدات البيروقراطية التي تعتمد عليها الإدارة العامة في الجزائر، حيث يضطر المواطن في الجزائر إلى إستخراج العديد من الوثائق لتكوين ملف يستخرج به وثيقة أخرى معينة.
- ✓ التخلف التكنولوجي الكبير الذي يميز الإدارة العامة في الجزائر، رغم بعض التطور الملحوظ في الآونة الأخيرة.
- ✓ المعاملة السيئة التي يلقاها المواطن عند تقربه من الإدارة.
- ✓ إنتشار العديد من الآفات الخطيرة كالرشوة والمحسوبية والجهوية في بعض الإدارات العامة في الجزائر، وهذا ما دفع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سنة 2012 في خطبته الشهيرة أمام الولاة بسطيف إلى أن يطلق على هذه الظاهرة عبارة " إرهاب الإدارة ".

السؤال رقم 28: ما رأيك في السياسة الاجتماعية للدولة؟

الجدول رقم 28: نظرة المبحوثين للسياسة الاجتماعية للدولة.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
جيدة	05	% 04.85	3
متوسطة	68	% 66.01	1
سيئة	28	% 27.18	2
دون إجابة	02	% 01.94	4
المجموع	103	% 100	/

يتضح لنا من خلال الجدول، أن المرتبة الأولى بنسبة 66.01 % جاءت للمبحوثين الذين يرون أن السياسة الاجتماعية للدولة متوسطة، بينما حل في المرتبة الثانية نسبة 27.18 % منهم ترى أنها سيئة، في حين جاء ثالثا نسبة 04.85 % منهم يرون أنها جيدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال مجموعة من الأسباب وهي:

- ✓ جميع المواطنين في الجزائر يستفيدون من سياسات الدعم الاجتماعي، بغض النظر عن مستواهم المعيشي، فالطبقة الغنية تستفيد من الدعم المقدم على بعض المواد الإستهلاكية، كما تستفيد من سياسات الدولة الأخرى كمجانية التعليم والصحة، شأنها في ذلك شأن الطبقة الفقيرة والمتوسطة، وبالتالي عرفت سياسة الدولة الاجتماعية ميوعا أصبحت من خلاله غير مرئية في نظر عامة المواطنين.
- ✓ غياب منحة خاصة بالبطالة، بالإضافة إلى غياب تغطية خاصة بالضمان الاجتماعي على هذه الفئة من المجتمع.
- ✓ ضعف المنح التي تقدمها الدولة للفئات المحرومة والضعيفة كالمسنين والمعوزين.

السؤال رقم 29: هل سياسة المناصفة بين الجنسين في ميدان التشغيل، ستحقق المساواة؟

الجدول رقم 29: رأي المبحوثين في سياسة المناصفة بين الجنسين في ميدان التشغيل.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
نعم	31	% 30.09	2
لا	70	% 67.96	1
دون إجابة	02	% 01.94	3
المجموع	103	% 100	/

تعتبر سياسة المناصفة بين الجنسين في ميدان التشغيل أحد أهم مستجدات دستور 2016 الجديد في الجزائر، حيث تؤكد المادة السادسة والثلاثين على أن: " تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل " [1]. ومن خلال الجدول نلاحظ وجهة نظر المبحوثين في هذه السياسة، وما مدى إمكانية تحقيقها للمساواة، ففي هذا السياق عبر نسبة 67.96 % من المبحوثين عن عدم قدرة هذه السياسة على تحقيق المساواة، بينما رأى 30.09 % منهم أن هذه السياسة قادرة على تحقيق المساواة المطلوبة في ميدان التشغيل، وتعود هذه النتائج إلى الأسباب التالية:

- ✓ قيام هذه السياسة على أسس عنصرية، تفرق بين المواطنين على أساس جنسي، وهي سياسة منافية لمبادئ المواطنة.
- ✓ تغييب هذه السياسة لأهم شرط من شروط التوظيف، وهو الكفاءة، وبالتالي يمكن لرجل على سبيل المثال تتوفر فيه شروط الكفاءة أن يرسب في مسابقة توظيف، على أن تنجح امرأة أقل منه كفاءة، والعكس صحيح.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 2016، مرجع سابق. ص 13.

السؤال رقم 30: ما رأيك في تمكين المرأة سياسيا؟

الجدول رقم 30: رأي المبحوثين في تمكين المرأة سياسيا.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
مشروع ناجح	41	% 39.80	2
مشروع فاشل	44	% 42.71	1
دون إجابة	18	% 17.47	3
المجموع	103	% 100	/

من خلال الجدول يتضح لنا أنه تباينت وجهات نظر المبحوثين بين من يؤيد فكرة تمكين المرأة سياسيا، ويرى أن هذه السياسية تلقى نجاحا كبيرا في الجزائر، وبين من يرفضها، ويرى أنها غير ناجحة على أرض الواقع، فقد حل في المرتبة الأولى بنسبة 42.71 % من المبحوثين يرون أن تمكين المرأة سياسيا في الجزائر مشروع فاشل، ومرد ذلك يعود إلى:

- ✓ أن الدين الإسلامي ضد تمكين المرأة سياسيا، وأن مكانتها الحقيقية في البيت أو في بعض المهن الأخرى كالتعليم والصحة فقط.
- ✓ أن المرأة غير مؤهلة لدخول معترك السياسة، فهي حسبهم عاطفية وضعيفة.
- ✓ أن المرأة لا تستطيع تقديم الإضافة، في ميدان السياسة والسلطة المرتبط بالقوة أكثر من أي شيء آخر.
- ✓ سياسة الكوطة التي إنتهجها النظام السياسي الجزائري في مشروع تمكين المرأة سياسيا، أنتجت لنا مخرجات رديئة جدا، في المجالس الشعبية المنتخبة على إختلافها، بعد أن قدمت الأحزاب السياسية مترشحات ضعيفات المستوى.
- ✓ تهميش الكفاءات النسوية، صاحبت المستوى العلمي العالي.

في حين حل في المرتبة الثانية، بنسبة 39.80 % من المبحوثين أبدوا تأييدهم ورضاهم على نجاح مشروع تمكين المرأة سياسيا في الجزائر، وقد ضرب هؤلاء العديد من الأمثلة الحية عن كفاءات نسوية في الساحة السياسية الجزائرية على غرار بعض الوزيرات في الحكومة كوزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، ووزيرة التضامن، ووالي ولاية بومرداس والكثير من الإطارات ذوات الكفاءة العالية في مختلف القطاعات الحكومية، ويرى أصحاب هذا الطرح أنه من حق المرأة المساواة مع الرجل في جميع المجالات والميادين لأن المواطنة تقتضي ذلك.

المطلب الثالث: الولاء والانتماء عند مجتمع البحث.

السؤال رقم 31: رتب ولاءاتك التالية حسب درجة الأمية التي تراها: 1-4 ؟

الجدول رقم 31: ترتيب ولاءات المبحوثين حسب درجة الأهمية.

الإجابة	إختيار 1	إختيار2	إختيار3	إختيار4	دون إجابة	القيمة الرقمية	الرتبة
الأسرة	61	19	16	04	03	29.33	1
العرش	01	20	23	52	07	17.66	4
الوطن	29	42	19	07	06	26.00	2
الأمة	11	16	35	31	10	19.73	3
دون إجابة	01	06	10	09	/	05.13	5

ملاحظة: القيمة الرقمية هي نتيجة حساب المعدل العام للإختيارات.

$$\text{القيمة الرقمية} = \frac{(\text{إختيار } 1 \times \text{معامل } 5) + (\text{إختيار } 2 \times \text{معامل } 4) + (\text{إختيار } 3 \times \text{معامل } 3) + (\text{إختيار } 4 \times \text{معامل } 2) + (\text{دون إجابة} \times \text{معامل } 1)}{\text{مجموع المعاملات } (15)}$$

يتضح من خلال الجدول حصول الأسرة على المرتبة الأولى في ولاءات المبحوثين، بقيمة رقمية بلغت 29.33، بينما جاء الوطن في المرتبة الثانية بقيمة 26.00، ثم حلت الأمة ثالثا بقيمة 19.73، ليليها بعد

ذلك العرش بقيمة 17.66، أما من إمتنع عن الإجابة من المبحوثين فقد بلغت قيمتهم 05.13، وبالتالي كان الإختيار المثالي لمجتمع البحث على النحو التالي :

(الأسرة، الوطن، الأمة، العرش)

السؤال رقم 32: ماهو مستقبل المواطنة في الجزائر؟

الجدول رقم 32: مستقبل المواطنة في الجزائر حسب المبحوثين.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	الرتبة
متشائمون	62	%60.19	1
متفائلون	27	% 26.21	2
دون إجابة	14	% 13.59	3
المجموع	103	% 100	/

يتضح لنا من الجدول أنه إحتل المرتبة الأولى فئة المبحوثين المتشائمين حول مستقبل المواطنة في الجزائر بنسبة 60.19%، حيث أبدى هؤلاء تخوفهم الكبير على مستقبل المواطنة في الجزائر، فقد استعملوا بعض العبارات المحبطة كالضبابية والسواد والمجهول والهاوية، وهي مصطلحات تدل على حالة عدم الرضا من الواقع المعاش، حيث إعتبر أغلب هؤلاء أنه لا مستقبل للمواطنة في الجزائر في ظل النظام السياسي القائم، في حين حل في المرتبة الثانية فئة المبحوثين المتفائلين بمستقبل المواطنة في الجزائر بنسبة 26.21 %، حيث أبدت هذه الفئة رضاها التام عن واقعها، معربة عن تفاؤلها بمستقبل المواطنة، خاصة في ظل الدستور الجديد، والذي إعتبروه مثالياً في ترقيته لقيم المواطنة.

الجداول المركبة :

الجدول رقم 33: الولاء الأول للمبحوثين حسب متغيرات الدراسة.

		الأسرة		العرش		الوطن		الأمة		دون إجابة		المجموع	
الجنس	ذكر	29	% 47,54	0	%0,00	9	%31,03	7	%63,63	0	%0,00	45	%43,68
	أنثى	32	% 52,45	1	%100	20	%68,96	4	%36,36	1	%100	58	%56,31
	المجموع	61	% 59,22	1	%00,97	29	%28,15	11	%10,67	1	%00,97	103	%100
السن	25-18	39	% 63,93	1	%100	20	%68,96	5	%45,45	0	%0,00	65	%63,10
	30-26	9	% 14,75	0	%0,00	5	%17,24	4	%36,36	1	%100	19	%18,44
	فوق 30	13	% 21,31	0	%0,00	4	%13,79	2	%18,18	0	%0,00	19	%18,44
	المجموع	61	% 59,22	1	%00,97	29	%28,15	11	%10,67	1	%00,97	103	%100
الحالة الإجتماعية	متزوج	12	% 19,67	0	%0,00	24	%82,75	9	%81,81	0	%0,00	45	%43,68
	أعزب	49	% 80,32	1	%100	5	%17,24	2	%18,18	1	%100	58	%65,31
	المجموع	61	% 59,22	1	%00,97	29	%28,15	11	%10,67	1	%00,97	103	%100
المنطقة السكنية	الولاية	23	%37,70	0	%0,00	20	%68,96	4	%36,36	0	%0,00	47	%45,63
	الدائرة	19	%31,14	1	%100	2	%6,89	2	%18,18	1	%100	25	%24,27
	البلدية	15	%24,59	0	%0,00	6	%20,68	4	%36,36	0	%0,00	25	%24,27
	القرية	4	%6,55	0	%0,00	1	%3,44	1	%9,09	0	%0,00	6	%5,82
	المجموع	61	% 59,22	1	%00,97	29	%28,15	11	%10,67	1	%00,97	103	%100
وضعية الإقامة	فردي	2	%3,27	0	%0,00	0	%0.00	1	%9,09	0	%0,00	3	%2,91
	مع الأسرة	51	%83,60	0	%0,00	25	%86,20	8	%72,72	1	%100	85	%82,52
	إقامة جامعية	8	%13,11	1	%100	3	%10,34	2	%18,18	0	%0,00	14	%13,59
	آخر	0	%0,00	0	%0,00	1	%3,44	0	%0,00	0	% 0,00	1	%0,97
	المجموع	61	% 59,22	1	%00,97	29	%28,15	11	%10,67	1	%00,97	103	%100
المستوى المعيشي	جيد	18	%29,50	0	%0,00	8	%27,58	5	%45,45	0	%0,00	31	%30,09
	متوسط	40	%65,57	1	%100	21	%72,41	6	%54,54	1	%100	69	%66,99
	ضعيف	3	%4,91	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	3	%2,91
	المجموع	61	% 59,22	1	%00,97	29	%28,15	11	%10,67	1	%00,97	103	%100
الإنخراط في الأحزاب السياسية	نعم	3	%4,91	0	%0,00	2	%6,89	1	%9,09	0	%0,00	6	%5,82
	لا	58	%95,08	1	%100	27	%93,10	10	%90,90	1	%100	97	%94,17
	المجموع	61	% 59,22	1	%00,97	29	%28,15	11	%10,67	1	%00,97	103	%100
الإنخراط في المجتمع المدني	نعم	3	%4,91	0	%0,00	2	%6,89	1	%9,09	0	%0,00	6	%5,82
	لا	58	%95,08	1	%100	27	%93,10	10	%90,90	1	%100	97	%94,17
	المجموع	61	% 59,22	1	%00,97	29	%28,15	11	%10,67	1	%00,97	103	%100

يتضح من خلال الجدول أن متغيرات الدراسة ساهمت بشكل كبير في توجه المبحوثين نحو الأسرة كأول خيار لهم، حيث إحتلت الأسرة المرتبة الأولى بنسبة 59.22 %، ويمكن تحليل هذه النتائج إنطلاقا من أن نسبة 63.93 % من مجموع المبحوثين الذين إختاروا الأسرة من الفئة العمرية 18-25 سنة ، وهي فئة مازالت تحت سلطة وحماية الأسرة، بالإضافة إلى أن نسبة 80.32 % منهم أيضا عزاب غير متزوجين، في حين مثلت أكبر منطقة سكنية يقيمون بها هي الولاية، أي أنهم ينتمون إلى المنطقة السكنية الحضرية، وذلك بنسبة 37.30 %، أما وضعية الإقامة مع الأسرة فقد إحتلت المرتبة الأولى من مجموع المبحوثين أصحاب إختيار الأسرة كأول إختيار بنسبة 83.60 % ،هذا بالإضافة إلى أن أغلبهم من الطبقة المتوسطة والتي بلغت نسبتها 65.57 %، أما وعيهم السياسي فقد كان ضعيفا جدا، فنسبة من ينخرطون في الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني لم تتعدى 04.91 %، كل هذه النتائج الميدانية في الحقيقة تقونا للتأكيد على الولاء الضيق للمبحوثين، فإختيار الأسرة على رأس ولاءات المبحوثين، يعود إلى:

- ✓ طبيعة المجتمع الجزائري الأسرية، فمن خلال متغيرات الدراسة نلاحظ النسبة المرتفعة للمبحوثين الذين يقيمون مع الأسرة، هذا كما أن الفرد الجزائري يبقى في كثير من الأحيان مقيما مع الأسرة الكبيرة حتى بعد الزواج وتكوين أسرة صغيرة.
- ✓ ضعف الوعي السياسي لدى مفردات البحث، حيث أن أغلبيتهم الساحقة، لا تنتمي إلى الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.
- ✓ عدم فعالية مؤسسات التنشئة السياسية في الجزائر، أسهم بشكل فعال في تراجع ولاء الأفراد للوطن إلى المرتبة الثانية، حيث نلاحظ في هذا السياق فشل البرامج التعليمية في ميدان التربية المدنية، وغياب المؤسسات التقليدية لبناء الحس الوطني كحركة الكشافة الإسلامية.
- ✓ نظرة المجتمع الجزائري المعادية للجهوية، والقبلية، والتي ساهمت بشكل كبير في تراجع ولاءات المواطنين الجزائريين للعرش، علما أن مثل هذه الولاءات تزداد بشكل كبير في المناطق البدوية، وتتراجع في المناطق الحضرية، هذه الأخيرة التي ينتمي إليها أغلبية المبحوثين.

وهذا ما يقودنا للعودة إلى مفهوم المواطنة لدى مجتمع البحث بصفة خاصة، والمجتمع الجزائري بصفة عامة، من خلال تعريف الدكتور محمد عابد الجابري- كما رأينا سابقا -، والتي يرى فيه أن المواطنة هي

الإنتماء للوطن وحده، دون سواه من الكيانات الأخرى كالدين والطائفة والقبيلة والأسرة والحاكم ظالما كان أم عادلا.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى أن وضوح مفهوم المواطنة لدى مجتمع البحث، حيث توافقت رأيتهم له مع التعريفات المختلفة التي تركز على ثلاثة عناصر أساسية، وهي الولاء للوطن، والتمتع بالحقوق، وتأدية الواجبات، ويرجع السبب في ذلك إلى تخصص المبحوثين في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

رغم الإدراك الكبير لمفهوم المواطنة عند مجتمع البحث، إلى أننا توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود التهاون والإنتقائية في تأدية الواجبات، حيث أن نسبة كبيرة من المبحوثين أحيانا فقط ما تؤدي واجباتها، بالإضافة إلى أنها تؤدي بعض منها أحيانا، وتحجم عن البعض في أحيان أخرى، وهو ما يشكل خطرا على المواطنة، ويشجع على بروز الإنتماءات الضيقة للقبيلة والطائفة والعرش، والأسرة.

إهتمام المبحوثين بالقضايا الاجتماعية أكثر من القضايا السياسية والأمنية يتوافق مع المستوى المعيشي لهم، حيث ينصب إهتمام الطبقة المتوسطة بالقضايا الاجتماعية، لما تمثله هذه القضايا من تأثير مباشر على حياتهم اليومية، أما عدم إهتمامهم بالقضايا السياسية فيرجع بالدرجة الأولى إلى مستوى الوعي السياسي المنخفض لديهم، حيث تحصلنا على نتائج ضعيفة في ما يخص إنخراطهم في الأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني، ويتجلى كل هذا بشكل مباشر في عدم مشاركتهم في إجتماعات مختلف المجالس المحلية المنتخبة رغم سماح القانون لهم بذلك، وعدم تسجيل نسب مرتفعة منهم لأنفسهم في القوائم الانتخابية، وبالتالي فمجتمع البحث يعاني من حالة إغتراب سياسي شديدة، بالرغم من أن المبحوثين يعتقدون أنه لا يجب عليهم الإبتعاد عن الاهتمام بالقضايا الوطنية.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة أيضا إلى أن هناك هوة كبيرة بين النظام السياسي وبين المواطنين، حيث تؤكد جميع النتائج المتحصل عليها فشل سياسات الدولة في قطاع السكن، والتشغيل، والخدمة العمومية، والسياسة الاجتماعية كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وحتى في برامج تمكين المرأة سياسيا.

أما محور الولاء والإنتماء، فقد توصلنا إلى نتائج ترجح كفة الأسرة على كفة الوطن، وهو ما يتنافى والمفهوم الحديث للمواطنة، فالأسرة لا تختلف كثيرا عن العرش، والطائفة والقبيلة.

الخاتمة

المواطنة هي علاقة قانونية وأخلاقية يتحول الأفراد بموجبها إلى مواطنين متساوين في حقوقهم وواجباتهم، ما يعزز شعور الإنتماء لديهم ويقوي رابطة ولائهم لأوطانهم، وقد مرت المواطنة بأشواط تاريخية عديدة جعلتها تتطور بشكل مستمر إنطلاقا من الحضارات القديمة، ومرورا بالعصور الوسطى، وإنتهاءً بالعصر الحديث، وفي غمرة هذه التطورات التاريخية إكتسبت المواطنة العديد من القيم والمرتكزات كالفردانية والمساواة والحرية والمشاركة.

أما الأنظمة السياسية فهي تلك الأنظمة الفرعية من الأنظمة الاجتماعية العامة، تؤثر وتتأثر بها في سياق دورة حياة الدول، وتتميز الأنظمة السياسية بالعديد من الخصائص كالمكانة العالية والإستقلال الذاتي، والتأثير الكبير في بقية الأنساق والأنظمة الفرعية الأخرى، كما تؤدي الأنظمة السياسية جملة من الوظائف على مستوى المدخلات والمخرجات حسب قدراتها الذاتية، ومع الإشارة إلى الأنظمة السياسية العربية فإننا نجدها تختلف من ناحية شكل رئاسة الدولة، بين أنظمة ملكية، وأخرى جمهورية، ومن ناحية معيار الفصل بين السلطات بين أنظمة رئاسية و أخرى برلمانية وأنظمة شبه رئاسية، ومن جهة أخرى فالنظام الحزبي يختلف من نظام سياسي إلى آخر، فبعض الدول العربية تتميز بأنظمة سياسية تلغي الأحزاب نهائيا لعدة إعتبارات دينية وسياسية، وأنظمة أخرى تسمح بالتعددية الحزبية مع وجود حزب مسيطر، في حين تجتمع الأنظمة السياسية العربية في جملة من الخصائص المشتركة كالمجال الجغرافي والماضي الإستعماري والتركيبة الدينية والثقافية، وفي التسلط من خلال إحتكار السلطة، وفي مواجهتها إلى جملة من الأزمات التي تعيق عملية التنشئة السياسية.

وتتميز المواطنة بأهمية بالغة، تتجلى في دورها المحوري في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الأنظمة السياسية العربية المختلفة، فهي تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز العرقي والديني والمذهبي، من خلال تحقيق المساواة التامة بين المواطنين داخل أوطانهم، كما تساهم المواطنة أيضا في

الأنظمة السياسية العربية في عملية التحول الديمقراطي، من خلال درجة التوافق الكبيرة بين قيمها، وبين الديمقراطية كممارسة وأسلوب للحكم والحياة، إضافة إلى قدرتها الفائقة في الرفع من فعالية المجتمع المدني، والذي يغلب عليه طابع التبعية، فهي تساعده من خلال توفيرها لدرجة عالية من الوعي لأفراده تمكنهم من العمل بإستقلالية عن كل الأنظمة المختلفة، كما تساهم أيضا في حماية حقوق الإنسان، ومكافحة كل أشكال التطرف والإرهاب.

تمتاز المواطنة في الأنظمة السياسية العربية بخصوصية فكرية ميزتها عن تواجدها في بقية الأنظمة السياسية الأخرى، فهي وليدة إتجاهات فكرية مختلفة، فقد لعب التيار القومي العربي دورا كبيرا في بلورة مفهوم المواطنة بما يتماشى وطبيعة الفرد العربي وميولاته الوحدوية، بالإضافة إلى مساهمة الفكر السياسي الإسلامي في وضع أرضية للمواطنة من خلال أفكاره المبنية على روابط دينية تجمع المسلمين فيما بينهم بغض النظر عن جنسهم وأصلهم ولونهم ومكان مولدهم، أما الفكر الليبرالي العربي فقد ساهم رواده بقدر كبير في التأسيس لمفهوم المواطنة عبر توافق أفكارهم مع المنطلقات الغربية للمفهوم، كل هذه التيارات الفكرية على إختلافها إجتمعت في تشكيل خصوصية مفهوم المواطنة في الأنظمة السياسية العربية.

إن واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، يدفعنا للإشارة إلى ذلك التناقض الصارخ في حالتها، حيث أنها تزدهر في قوانين ودساتير هذه الأنظمة السياسية، وتسوء حالها عند ممارستها العملية، ويمكن إرجاع السبب وراء هذا الوضع إلى القصور الكبير الذي يكتنف عملية نقل كل تلك القواعد القانونية والدستورية إلى أرض الواقع، حيث تصطدم بالعديد من الإشكاليات المختلفة كإشكاليات الدين، والسلطة والمجتمع المدني وإغتراب الأفراد بما ينزع عنهم صفة المواطنة.

من خلال الدراسة الميدانية نستنتج تطابق مفهوم المواطنة لدى مجتمع البحث مع التعريفات المختلفة للدراسين والأكاديميين المختصين بالموضوع، والتي تركز على ثلاثة عناصر أساسية، وهي الولاء للوطن، والتمتع بالحقوق، وتأدية الواجبات، ويرجع السبب الحقيقي في ذلك إلى تخصص الأفراد في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لكن على الرغم من هذا الإدراك للمفهوم، إلا أنه يشوبه الغموض والقصور من طرف المبحوثين في المجال الممارساتي، ويرجع ذلك إلى:

- ✓ وجود تهاون وإنتقائية كبيرين في تأدية الواجبات، حيث أن نسبة كبيرة من المبحوثين أحيانا فقط ما تؤدي واجباتها، بالإضافة إلى أنها تؤدي بعض منها فقط، وتحجم عن البعض الآخر، وهو ما يشكل خطرا على المواطنة، ويشجع على بروز الإنتماءات الضيقة للقبيلة والطائفة والعرش، والأسرة.
- ✓ إهتمام المبحوثين بالقضايا الاجتماعية أكثر من القضايا السياسية والأمنية يتوافق مع المستوى المعيشي لهم، حيث ينصب إهتمام الطبقة المتوسطة بالقضايا الاجتماعية، لما تمثله هذه القضايا من تأثير مباشر على حياتهم اليومية.
- ✓ عدم إهتمام المبحوثين بالقضايا السياسية يرجع إلى مستوى الوعي السياسي المنخفض لديهم، حيث تحصلنا على نتائج ضعيفة فيما يخص إنخراطهم في الأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني، ويتجلى كل هذا بشكل مباشر في إهمالهم لحقوقهم السياسية كالإنتخاب، والمشاركة في الرقابة الشعبية على أعمال مختلف المجالس المحلية، وهو ما يقودنا للتأكيد على حالة الإغتراب السياسي التي يعاني منها مجتمع البحث لدينا.
- ✓ وجود هوة كبيرة بين النظام السياسي وبين المواطنين، حيث تؤكد جميع النتائج المتحصل عليها فشل سياسات الدولة في قطاع السكن، والتشغيل، والخدمة العمومية، والسياسة الاجتماعية كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وحتى في برامج تمكين المرأة سياسيا رغم تقنينه.
- ✓ درجة الولاء العالية للأسرة على حساب الوطن، وهو ما يتنافى ومفهوم المواطنة، فالأسرة لا تختلف كثيرا عن العرش، والطائفة والقبيلة، حيث أنها تنتمي إلى مجموعة الإنتماءات الضيقة التي تؤثر بالسلب على تطور ومؤسسة النظام السياسي.

وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن الحدود الضعيفة لتأثير مفهوم المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت هذه الأخيرة من خلال ضعف أدائها إلى نتائج سلبية، أدخلت شعوبها ومواطنيها في حالة من الإغتراب السياسي، جعلهم يحجمون عن مختلف حقوقهم السياسية والمدنية، في مقابل إقدامهم على مختلف القضايا الاجتماعية، والتي تخص حياتهم اليومية، وهو ساعد في توجيه ولاءاتهم إلى الأسرة على إعتبارها المحور الأساسي للحياة الاجتماعية.

من أجل الوصول إلى حلول للمشكلات التي تكتنف واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية، لابد من:

- ✓ ضرورة تطبيق القواعد والنصوص القانونية والدستورية على أرض الواقع.
- ✓ ضرورة تحسين الأنظمة السياسية العربية لأدائها، والعمل على تغليب الأطر الديمقراطية في الحكم.
- ✓ تشجيع المواطنين على المشاركة الفعلية في تسيير شؤونهم، من خلال تسهيل إجراءات الرقابة على مختلف الأجهزة المحلية.
- ✓ العمل على الرفع من الوعي السياسي للأفراد داخل المجتمع، من خلال تفعيل مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة.
- ✓ ضرورة التركيز على التربية المواطنية في المناهج التربوية لمختلف الأطوار التعليمية.

الملاحق:

الملحق رقم 01: إستمارة البحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إستمارة

المواطنة في الأنظمة السياسية العربية

حالة الجزائر

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، و الموسومة بعنوان " المواطنة في الأنظمة السياسية العربية حالة الجزائر " ، نرجوا من سيادتك مساعدتنا بالإجابة على أسئلة هذا الإستبيان .

وعليه فإن المعلومات التي ستدلي بها ، ستبقى سرية ولا تستغل سوى في الإطار العلمي فقط ، هذا كما نحيطك علما أن هويتك المتمثلة في إسمك غير مطلوبة .

الرجاء الإجابة على كل الأسئلة التي تحتويها الإستمارة

ولكم منا أسمى عبارات الشكر و التقدير

ضع علامة X أمام الإجابة أو الإجابات التي تراها مناسبة

أولا : البيانات الشخصية :

1. الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن : (18-25) ☐ (26-30) ☐ 30 فما فوق ☐
3. الحالة الاجتماعية : أعزب ☐ متزوج ☐
4. المنطقة السكنية : الولاية ☐ الدائرة ☐ البلدية ☐ قرية ☐
5. وضعية الإقامة : فردي ☐ مع الأسرة ☐ إقامة جامعية ☐ آخر ☐
6. المستوى المعيشي : جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐
7. هل أنت منخرط في حزب سياسي : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (نعم) ، أذكره : .....

وماهي دوافع إنخراطك فيه : .....

8. هل أنت منخرط في أحد تنظيمات المجتمع المدني : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (نعم) ، أذكره : .....

وماهي دوافع إنخراطك فيه : .....

إذا كانت إجابتك (لا) ، لماذا : .....

ثانيا : البيانات المتعلقة بمفهوم المواطنة

9. هل المواطنة هي :

الشعور بالإنتماء ☐

التمتع بالحقوق ☐

تأدية الواجبات ☐

إحترام النظام العام ☐

الحفاظ على الممتلكات العمومية ☐

المحافظة على النظام ☐

آخر ☐

10. ماهي واجباتك تجاه وطنك :

إحترام القانون ☐ دفع الضرائب ☐ المحافظة على نظافة المحيط ☐

الخدمة العسكرية ☐ المشاركة السياسية ☐ المحافظة على الممتلكات العامة ☐

الإخلاص في العمل ☐ التربية المواطنية ☐ الدفاع عن الوطن ☐

آخر ☐

11. هل تؤدي واجباتك : دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐ آخر ☐

12. هل تحترم القانون : دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐ آخر ☐

13. ماذا ترى في القانون : قيود للحريات ☐ حماية للحقوق ☐ آخر ☐

14. هل أنت مسجل في القوائم الانتخابية : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (لا) ، لماذا لم تسجل نفسك : .....

.....

15. هل تؤدي واجب الإنتخاب : نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

وضح السبب : .....

16. هل تحافظ على المرافق العامة : نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (لا) ، لماذا : .....

.....

17. هل أنت راض عن ما أديته من واجبات لوطنك : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (نعم) ، وضح لماذا :.....

إذا كانت إجابتك (لا) ، وضح لماذا : .....

18. هل تملك حقوقا داخل وطنك : نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

19. هل تشعر أنك آمن في وطنك : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (نعم) ، وضح لماذا :.....

.....

إذا كانت إجابتك (لا) ، وضح لماذا : .....

.....

20. هل تعتقد أنك تملك كافة حقوقك السياسية و المدنية الآتية :

- ✓ التجمع و تنظيم المسيرات : نعم ☐ لا ☐
- ✓ إنشاء الأحزاب و الجمعيات : نعم ☐ لا ☐
- ✓ الترشح في الانتخابات : نعم ☐ لا ☐
- ✓ حرية التعبير : نعم ☐ لا ☐
- ✓ تولي المناصب العليا : نعم ☐ لا ☐

21. هل تحظر إجتماعات المجلس البلدي و الولائي ، بصفتك مواطنا تملك هذا الحق :

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (لا) ، لماذا : .....

.....

22. ماهي القضايا الوطنية التي تشغل بالك :

القضايا السياسية ☐ القضايا الاجتماعية ☐

القضايا الأمنية ☐ آخر ☐

23. هل ترى أنه يجب عليك الإبتعاد عن الاهتمام بالقضايا الوطنية : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (نعم) ، وضح لماذا :.....

.....

إذا كانت إجابتك (لا) ، وضح لماذا : .....

.....

24. هل تعتقد أن سياسة الدولة في قطاع السكن فعالة : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك (نعم) ، وضح لماذا :.....

.....

إذا كانت إجابتك (لا) ، وضح لماذا : .....

.....

25. هل الحق في التشغيل مكفول عمليا : نعم ☐ لا ☐

26. حسب رأيك على أي أساس يتم التوظيف :

الكفاءة ☐ الجنس ☐ المحسوبية ☐ الجهوية ☐ الرشوة ☐

27. ما رأيك في الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية :

جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

وضح لماذا : .....

.....

28. ما رأيك في السياسة الاجتماعية للدولة :

جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

29. هل سياسة المناصفة بين الجنسين في ميدان التشغيل ، ستحقق المساواة :

نعم ☐ لا ☐

30. ما رأيك في تمكين المرأة سياسيا : .....

.....

.....

31. رتب ولاءاتك التالية حسب درجة الأهمية التي تراها : من 1-4

- ✓ الأسرة ☐
- ✓ العرش ☐
- ✓ الوطن ☐
- ✓ الأمة ☐

32. كيف ترى مستقبل المواطنة في الجزائر : .....

.....

.....

.....

الملحق رقم 02: تعداد الطلبة بالكلية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة الاحصائيات، الإعلام والتوجيه

بسكرة : 26/ 01/ 2016

الموضوع: تعداد الطلبة بالكلية

القسم	مسجلون بصفة منتظمة		المجموع
	الذكور	الإناث	
العلوم السياسية	126	159	285
الحقوق	1304	822	2126
المجموع	1430	981	2411

قسم العلوم السياسية

المسار	السنة	مسجلون بصفة منتظمة		المجموع	
		الذكور	الإناث		
الأولى	جذع مشترك	30	13	43	
الثانية	جذع مشترك	22	29	51	
الثالثة	السياسات العامة و الإدارة المحلي	03	09	12	42
	أنظمة الحوكمة و الإدارة الاقليمية	04	04	08	
	علاقات دولية	07	15	22	
الأولى ماستر	السياسات العامة و الإدارة المحلية	18	13	31	80
	علاقات دولية	11	18	29	
	الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة	10	10	20	
ثانية ماستر	السياسات العامة و الإدارة المحلية	08	20	28	69
	الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة	07	12	19	
	علاقات دولية	06	16	22	
المجموع العام لطلبة القسم		126	159	285	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد ونسبة المبحوثين حسب الجنس	69
02	سن المبحوثين	70
03	الحالة الاجتماعية للمبحوثين	71
04	المستوى المعيشي للمبحوثين	71
05	وضعية إقامة المبحوثين	72
06	المنطقة السكنية للمبحوثين	73
07	إنخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية	74
08	إنخراط المبحوثين في تنظيمات المجتمع المدني	74
09	مفهوم المواطنة لدى المبحوثين	76
10	الواجبات لدى المبحوثين	78
11	تأدية المبحوثين لواجباتهم	80
12	إحترام المبحوثين للقانون	81
13	نظرة المبحوثين للقانون	82
14	وضعية المبحوثين في القوائم الانتخابية	83
15	تأدية المبحوثين لواجب الإنتخاب	84
16	محافظة المبحوثين على المرافق العامة	85
17	رضا المبحوثين على أدائهم لواجبات تجاه وطنهم	86
18	شعور المبحوثين بامتلاكهم لحقوقهم داخل وطنهم	87
19	شعور المبحوثين بالأمن داخل وطنهم	88
20	شعور المبحوثين بملكيتهم لجملة من حقوقهم السياسية والمدنية	89

21	حضور المبحوثين لإجتماعات المجلس البلدي والولائي	91
22	القضايا التي تشغل بال المبحوثين	92
23	إبتعاد المبحوثين عن الاهتمام بالقضايا الوطنية	93
24	فعالية سياسة السكن من وجهة نظر المبحوثين	94
25	الواقع العملي للتشغيل من وجهة نظر المبحوثين	95
26	الأسس التي يقوم عليها التوظيف حسب المبحوثين	96
27	جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية حسب المبحوثين	97
28	نظرة المبحوثين للسياسة الاجتماعية للدولة	98
29	رأي المبحوثين في سياسة المناصفة بين الجنسين في ميدان التشغيل	99
30	رأي المبحوثين في تمكين المرأة سياسيا	100
31	ترتيب ولاءات المبحوثين حسب درجة الأهمية	101
32	مستقبل المواطنة في الجزائر حسب المبحوثين	102
33	الولاء الأول للمبحوثين حسب متغيرات الدراسة	103

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. الحديث الشريف.

أ. المواثيق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996 (المعدل 2016). الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2016.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 11-10 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية. عدد 37، 03 جويلية2011
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 12-07 يونيو 2012. المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية. عدد 12، 29 فيفري 2012.

ب. القواميس والمعاجم:

✓ **باللغة العربية:**

1. العدناني (محمد) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة. ط02، بيروت: مكتبة بيروت، 1989.
2. الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان، 1986.
3. بن منظور الأفريقي المصري (محمد بن مكرم) لسان العرب. الجزء16، الرياض: إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

✓ **باللغة الأجنبية:**

1. Larousse dictionnaire de français. manchecourt: l 'imprimerie maury eurolivres, 2004.
2. Oxford basic englich dictionary. united kingdom: oxford university press, 2012.

ج. الكتب:

1. أحمد منصور (بلقيس) الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.
2. أل عبود (عبد الله بن سعيد بن محمد) قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.
3. أنجرس (موريس) منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ط2، (تر: بوزيد صحراوي، وآخرون)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.
4. باسكون (بول) إرشادات علمية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية. (تر: أحمد عريف)، الرباط: [د. م. ن]،1981.
5. بدوي (عبد الرحمان) مناهج البحث العلمي. ط3، الكويت: وكالة المطبوعات،1988.
6. بسيوني رضوان (عبير) أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية. القاهرة: دار السلام للترجمة والنشر والتوزيع، 2012.
7. جابر (ياسر حسن عبد التواب) المواطنة في الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة. القاهرة: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، 2010.
8. جميل (حسين) حقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
9. حاج عطية (الطيب) التعددية الثقافية الحرية والمواطنة. الخرطوم: معهد أبحاث السلام، 2008.
10. الحمداني (قحطان أحمد) المدخل إلى العلوم السياسية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
11. الخزرجي (ثامر كامل محمد) النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجدلاوي، 2003.
12. خضر صالح (سامية) المشاركة السياسية والديمقراطية. [د.م.ن]: كتب عربية للنشر، 2005
13. الخطيب (نعمان أحمد) الوجيز في النظم السياسية. ط 2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
14. دالون (ميريام ريفولت) سلطان البدايات: بحث في السلطة. (تر: ساید مطر)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
15. دياب (قايد) المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001.

16. ديب (فؤاد) القانون الدولي الخاص.ج1 الجنسية، دمشق: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2001.

17. سليمان (عصام) مدخل إلى علم السياسة. ط 2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

18. شلبي (محمد) المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات. الجزائر: دار هومة، 1997.

19. صافي (لؤي) الحرية والمواطنة والإسلام السياسي: التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري. [د.م.ن]: دار المجتمع المدني والدستور، 2012.

20. طاليس (أرسطو) السياسة. (تر: أحمد لطفي السيد)، بيروت: منشورات الجمل، 2009.

21. العاني (حسان محمد شفيق) الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة. بغداد: جامعة بغداد، 1986.

22. عثمان (محمد رأفت) الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، ط: 4، القاهرة: دار الضياء للنشر،1991.

23. عروسي (سهيل) من قضايا الفكر السياسي: المواطنية أنموذجا. دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2010.

24. عواد (علي نجيب) التربية على المواطنة والإنتماء وثقافة الحوار. بيروت: المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والإعلام، [د.س.ن].

25. غليون (برهان) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط 4، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

26. فرمان (كريم) في كيفية عمل النظام السياسي. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009.

27. فوزي (سامح) المواطنة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008.

28. الكاظم (صالح جواد) علي غالب العاني، الأنظمة السياسية. بغداد: جامعة بغداد، 1991.

29. مباركية (منير) مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

30. مصلحة الإحصائيات والإعلام والتوجيه، دليل الكلية. بسكرة: مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

31. منصور (محمد حسين) المدخل إلى القانون: القاعدة القانونية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

32. مهران (حمدي) المواطنة والمواطن في الفكر السياسي. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012.

33. الموسوي (صادق عباس) الحركات الإسلامية بين خيار الأمة ومفهوم المواطنة: حزب الله نموذجا. بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.

34. مونتيسكيو (شارل) روح الشرائع. (تر: عادل زعيتر)، الجزء 1، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012.

35. نافع (بشير) وآخرون. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

36. نبيه (نسرين عبد الحميد) مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

37. هرميه (غي) بيرنيوم (بيار) وآخرون. قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية. تر: هيثم اللمع، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

38. هلال (علي الدين) مسعد (نيفين) النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

39. هيتر (ديريك) تاريخ موجز للمواطنية. (تر: أصف ناصر، مكرم خليل)، بيروت: دار الساقي، 2007.

40. والي (خميس حزام) إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

41. الوقيان (فارس مطر) المواطنة: ماهيتها ومعضلاتها ومقارباتها في ثقافتنا العامة. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015.

42. يوسف (علي) المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية. القاهرة: دار المعارف الحكيمة، 2013.

د. المقالات:

1. بالعيور (الطاهر) " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، نوفمبر 2006.

2. حليلو (نبيل) " دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة ". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 11، جوان 2013.

3. سعدي (محمد) " إنتكاسة حقوق الإنسان في الوطن العربي ". المستقبل العربي، العدد: 335، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

4. شطارة (عامر ناصر) " الفردانية في الفلسفة الحديثة كير كيجارد (أنموذجا) ". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 41، الجامعة الأردنية، 2014.

5. شعبان (عبد الحسين) " في أزمة الشرعية ". الحوار المتمدن، العدد 2283، 2008.

6. الصائغ (بان غانم أحمد) " التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة "، مجلة دراسات إقليمية. مركز الدراسات الإقليمية، العدد 5، جامعة الموصل.

7. عبد اللطيف (سامر مؤيد) " المواطنة واشكاليتها في ظل الدولة الإسلامية "، مجلة الفرات. العدد 7، 2011.

8. عبد الوهاب (محمد حلمي) " الهوية والمواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر ". الشرق الأوسط، العدد 12117، 2012/01/31.

9. العيادي (صونية) " المجتمع المدني ...المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة ". مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، جوان 2008.

10. غماري (طيبي) " أزمة الإسلام السياسي: فشل التحول من تسيير المؤمنين إلى تسيير المواطنين". المؤتمر السنوي الثاني: الإسلاميون ونظام الحكم، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

11. فرحاتي (عمر) " النظم السياسية العربية: بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، جوان 2002.

12. لعجال أعجال(محمد أمين) " إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007.

13. وطفة (علي أسعد) " الإغتراب والأنسنة في مفهوم الفردانية: المغامرة الفكرية لمفهوم الفردانية في الثقافة الغربية ". مجلة التعريب، العدد 28، جويلية 2005.

هـ. الملتقيات:

1. عبود (أميمة) " مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر ". المؤتمر السنوي السابع عشر: (المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005.
2. منصور (محمد إبراهيم) " المواطنة في الخطاب القومي ". المؤتمر السنوي السابع عشر: (المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005.

و. الدراسات غير المنشورة:

1. عبد اللاوي (عبد السلام) " دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر". رسالة ماجستير. (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2011/2010.
2. علي (دريس) " أثر بناء الدولة على الإنتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ". مذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة) 2013/2012.

ز. المحاضرات:

1. بركات (نافذ محمد) " التحليل الإحصائي ". محاضرات في منهجية البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، السنة الجامعية 2007/2006.

2. عبد القادر (عبد العالي) " محاضرات النظم السياسية المقارنة ". محاضرات، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2008/2007.

المراجع الإلكترونية:

أ. المواثيق الرسمية:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متحصل عليه من:

https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b001.html، يوم 2016/01/30، على الساعة 20.30.

2. الجمهورية التونسية، دستور 2014. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014?lang=ar، يوم 2016/02/22، على الساعة 19.30.
3. جمهورية السودان، دستور 2005. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Sudan_2005?lang=ar، يوم 2016/02/21، على الساعة 18.20.
4. جمهورية السودان، دستور 2005. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Sudan_2005?lang=ar، يوم 2016/02/21، على الساعة 18.20.
5. جمهورية العراق، دستور 2005. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar، يوم 2016/02/18، على الساعة 18.11.
6. الجمهورية العربية السورية، دستور 2012. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012?lang=ar، يوم 2016/02/22، على الساعة 17.30.
7. جمهورية لبنان، دستور 1926. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004?lang=ar، يوم 2016/1/02/20، على الساعة 20.23.
8. جمهورية مصر العربية، دستور 2014. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014?lang=ar، يوم 2016/02/18، على الساعة 18.26.
9. دولة الإمارات العربية المتحدة، دستور 1979. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates_2009?lang=ar، يوم 2016/02/22، على الساعة 21.30.

10. دولة الكويت، دستور 1962. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Kuwait_1992?lang=ar، يوم 2016/02/19، على الساعة 18.25.

11. دولة ليبيا، دستور 2011 (المعدل 2012). متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012?lang=ar، يوم 2016/02/20، على الساعة 22.30.

12. المملكة الأردنية الهاشمية، دستور 1952 (المعدل في 2004). متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Jordan_2014?lang=ar، يوم 2016/02/19، على الساعة 18.22.

13. المملكة المغربية، دستور 2011. متحصل عليه من:
https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011?lang=ar، يوم 2016/02/20، على الساعة 00.25.

ب. المقالات:

✓ **باللغة العربية:**

1. أبو كلل (ماجد) " دور مؤسسات المجتمع المدني في الاستقرار الاجتماعي "، متحصل عليه من: http://vision4iraq.blogspot.com/2015/09/blog-post.html، يوم 2016/02/23، على الساعة 17.30.

2. آل طويرش (موسى محمد) " الوعي السياسي كعنصر أساس في بناء النظام السياسي الديمقراطي ". متحصل عليه من: http://thenewiraq.com/?p=2512، يوم 2016/05/09، على الساعة 21.17.

3. بركات (حليم) " الإغتراب: إشكالية علاقة الفرد بالمؤسسات في المجتمع العربي ". متحصل عليه من: http://www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=835، يوم 2016/03/09، على الساعة 19.48.

4. الجابري (محمد عابد) " التجربة الألمانية والتجربة العربية: اتصال وانفصال! ". متحصل عليه من: http://www.aljabriabed.net/dialogarabgerm5.htm، يوم 2016/03/03، على الساعة 19.05.

5. ـــــــ (ـــــــــ) " المواطن والمواطنة... أمس واليوم "، متحصل عليه من: http://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php?/archives/2253-...-!-html.. ، يوم 2016/01/25 على الساعة 18:00.

6. حاتم (لطفي) " النظم السياسية العربية وإنهيار شرعيتها السياسية ". الحوار المتمدن، العدد: 3277، 14 فيفري 2011، متحصل عليه من:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246080 ، يوم 2016/02/20 على الساعة 03.33.

7. الحوراني (هاني) " مصائر الليبرالية العربية ". متحصل عليه من: http://www.alghad.com/articles/544952-، يوم 2016/03/02، على الساعة 21.38.

8. الحيدري (إبراهيم) " الحداثة والاعتراف بالحرية ". متحصل عليه من: http://www.rtladp.org/ar/show.art.asp?aid=393171، يوم 2016/02/26، على الساعة 18.20.

9. الخزندار (سامي) " أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية ". متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0F3A3346-A14E-48BD-9D9A-7063E2408465 ، يوم 2016/03/09 ، على الساعة 15.08.

10. رحال (حسين) " المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر: الشيخ محمد مهدي شمس الدين نموذجا ". متحصل عليه من: http://www.almaaref.org/books/contentsimages/books/dirasat/al_muwatana/page/lesson4.htm يوم 2016/02/29، على الساعة 18.56.

11. السدلان (صالح بن غانم) " أسباب العنف والإرهاب والتطرف ". متحصل عليه من: http://uqu.edu.sa/page/ar/59228، يوم 2016/02/25، على الساعة 23.31.

12. سراج (عبد الفتاح) " المواطنة والأمن القومي ". متحصل عليه من: http://nm1771971.moontada.com/t5-topic، يوم 2016/02/22، على الساعة 21.06.

13. السرجاني (راغب) " حرية النفس وعتق العبيد في الإسلام "، متحصل عليه من http://islamstory.com/ar/، يوم 2016/01/30، على الساعة 12.37.

14. شحاته (محمد عاطف) متحصل عليه من:
https://abuwade3.wordpress.com/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%، يوم 2016/02/28، على الساعة 23.30.
15. عبد بركات (ياسر خالد) " مبدأ المواطنة وإستحقاق الدستور الدائم ". متحصل عليه من: http://mcsr.net/activities/007.html، يوم 2016/03/01، على الساعة 19.16.
16. العجاتي (محمد) " الأقليات في المنطقة العربية أزمة تمييز أم أزمة دولة ". متحصل عليه من: http://www.arab-reform.net/ar/، يوم 2016/02/19، على الساعة 12.51.
17. الغنوشي (راشد) " الإسلام والمواطنة "، متحصل عليه من
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/7/3/ ، يوم 2016/01/30، على الساعة 17.30.
18. قريش (عبد العزيز) " مفهوم المواطنة وحقوق المواطن "، متحصل عليه من: http://www.oujdacity.net/international-article-12475-ar/international-article-12475-ar.html، يوم 2016/01/25، على الساعة 16:30.
19. المعاضيدي (محمد حسين علي) " التطرف والإرهاب: أسباب ومعالجات ". متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40827، يوم 2016/02/25 على الساعة 23.50.
20. ملكاوي (لينة) " لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في الوطن العربي باستقرار سياسي نسبي "، متحصل عليه من: http://www.alhurra.com/content/arab-monarchies-why-relatively-stable، يوم 06 /02/ 2016، على الساعة 17:22.
21. موقع جمعية البحرين النسائية. http://bahrainws.org/، يوم2016/05/16، على الساعة 18.20.
22. وتوت (علي) " في مفهوم المواطنة ...وحقوق الإنسان ". الحوار المتمدن، العدد 1579، 2006، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67258 ، يوم 2016/02/29، على الساعة 23.31.

✓ **باللغة الأجنبية:**

1. Haddouche (Hassan), « Qui sont les classes moyennes en Algérie? », Obtained from it : http://www.slateafrique.com/442193/les-classes-moyennes-algeriennes-%3F-l%E2%80%99assaut-de-l%E2%80%99aadl-et-du-lpp-par-hassan-haddouche, day 13/05/2016, On time 00.26 .
2. Voyer (Daniel),Voyer (usan D)." Gender Differences in Scholastic Achievement: A Meta-Analysis ", University of New Brunswick, Obtained from it : http://www.apa.org/news/press/releases/2014/04/girls-grades.aspx, day 09/05/2016, On time 21.30.

ج. التقارير:

1. قدور (هواري) " التقرير السنوي 2015 حول حقوق الإنسان في الجزائر". الجزائر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان،2015، متحصل عليه من: http://www.vitaminedz.org/Article/Articles_18300_3182755_0_1.html، يوم 2016/05/17، على الساعة 02.39.

فهرس المحتويات

مقدمة	**أ – و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي العام لمحددات الدراسة	07-35
المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم المواطنة	08-19
المطلب الأول: تعريف المواطنة	08
المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم المواطنة	12
المطلب الثالث: أسس ومرتكزات المواطنة	19
المبحث الثاني: ماهية الأنظمة السياسية العربية	24-29
المطلب الأول: مفهوم الأنظمة السياسية	24
المطلب الثاني: مميزات الأنظمة السياسية العربية	29
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: إنعكاسات المواطنة على الأنظمة السياسية العربية	36-64
المبحث الأول: المواطنة في الأنظمة السياسية العربية (تحديات ورهانات)	37-48
المطلب الأول: أهمية المواطنة في الأنظمة السياسية العربية	37
المطلب الثاني: الخصوصية الفكرية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية	44
المبحث الثاني: واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية	50-63
المطلب الأول: واقع المواطنة في دساتير الأنظمة السياسية العربية	50
المطلب الثاني: واقع الممارسة العملية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية	58
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لواقع المواطنة في النظام السياسي الجزائري	65-106
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية	66-75
المطلب الأول: التعريف بأداة الدراسة	66

المطلب الثاني: مجالات الدراسة	67
المطلب الثالث: متغيرات الدراسة	69
المبحث الثاني: واقع المواطنة في مجتمع البحث	105-76
المطلب الأول: مفهوم المواطنة عند مجتمع البحث	76
المطلب الثاني: الواجبات والحقوق عند مجتمع البحث	78
المطلب الثالث: الولاء والانتماء عند مجتمع البحث	101
خلاصة الفصل	106
الخاتمة	107
الملاحق	111
قائمة الجداول	118
قائمة المراجع	120
فهرس المحتويات	131
ملخص الدراسة	133

ملخص

المواطنة هي علاقة مقدسة تحمل في طياتها قيما روحية وأخلاقية وقانونية سامية، تنطلق من تحقيق المساواة بين الأفراد، وحصولهم على حقوقهم كاملة غير منقوصة، وما يقابل ذلك من إلتزامهم بأداء واجباتهم، وفق ما ينص عليه القانون وما تفتضيه المصلحة العامة، وتنتهي هذه العلاقة مع بناء إحساس متين بالإنتماء وشعور قوي بالولاء للدولة وحدها دون غيرها من الكيانات التحتية والدونية، والأنظمة السياسية العربية بإختلاف تصنيفاتها وتشابك خصائصها، تحتل المواطنة داخلها أهمية بالغة تتجلى في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والمساهمة الفعالة في عملية التحول الديمقراطي، وحماية حقوق الانسان، والرفع من فعالية المجتمع المدني ومكافحة كل أشكال التطرف والإرهاب، وقد ساهمت العديد من المدارس الفكرية المختلفة في بلورة مفهوم المواطنة داخل الأنظمة السياسية العربية، إنطلاقا من الفكر القومي العربي، ومرورا بالتيار الفكري السياسي الإسلامي، وإنتهاءً بالفكر الليبرالي العربي، والواقع القانوني للمواطنة لا يطرح أي إشكال، بخلاف الممارسة العملية التي تُظهر لنا حالة التعارض مع الدين، وإشكالية شرعية سلطة هذه الأنظمة السياسية، بالإضافة إلى تبعية المجتمع المدني للسلطة الحاكمة، أضف إلى ذلك حالة الإغتراب السياسي التي يعاني منها المواطنون داخل المجتمعات العربية المختلفة، وهذا ما توصلت إليه الدراسة على طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة الجزائر، ما أسفر عنه توجهات المبحوثين نحو ولاءات ضيقة – الأسرة – مقابل تراجع الولاء للوطن مما يهدد إستقرار الأنظمة السياسية العربية.

Abstarct :

Citizenship is a sacred relationship carries with a spiritual, ethical and legal subline values, state from realizing of quality between individuals, and that they receive their full rights without any discdvantages, and the corresponding commitment to the performance of their duties, as provided for by law and the public interest, this relationship ending building a sense of solid belonging and a strong sense of loyalty to the state alone without other infrastructure entities and inferiority, And the Arab Political systems with differnce their ratings and complexity of their characteristics, citizenship occupies within it self paramount importance reflected in the achievement of social and political stability, and the effective constrbution in

the transition democratization process and, and protection of human rights, and increase of the effectiveness of civil society and fight against all forms of extremism and terrorism, many different schools of thought contributed in crystallize the concept of citizenship which the Arabic political systems,starting from the Arabic nationalist ideology,and through the trend of Islamic political thought, and endnig with the arabic liberal ideology, and the legal reality of citizenship does not pose any problem, unlike the practice, which the occupatronal pactice which is shous us the case of conflict with religion, and the problem of the legitimacy of authority of the political systems in addition to the subordination of civil society to the ruling authority, add to that the state of political alienation which the citizens suffer from it within the various of Arabic societies, and that the standy find from the study, of the political science department at the University of Biskra, Algeria, which cansed from it the orientations of the respondents towards narrow loyalty - the family - as opposed to the decline of loyalty to he nation, which is represnted a threating of the stability of the Arabic political systems.